



مَسلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن علي بن موسى
الكندي السعدي التروبي

الجزء الثامن والعشرون

الأول

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
السمري النزوي

الجزء الثامن والعشرون

الاول

١٤٠٤ هـ — ١٩٨٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المحقق

الحمد لله الذى أعان وسدد على تحقيق هذا الجزء الثامن والعشرين
من كتاب المصنف تأليف العالم الجليل أبى بكر أحمد بن عبد الله بن موسى
الكندى •

ويبحث هذا الجزء أحكام الوصايا : كوصية السبيل ، والوصية
للمرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وكافة أنواع الوصايا ، ولا سيما
وصية الأقربين ومن هم الأقربون وكيفية إنفاذها وتفصيل أقوال العلماء
فيها ومن ذلك الوقف على الوارث والوصية والإقرار بمثل نصيب أحد
الورثة ، ومعانى ذلك •

وكان الفراغ من تحقيق هذا الكتاب ومراجعته صباح حادى جمادى
الأولى سنة ١٤٠٣ هـ ١٣ / ٢ / ١٩٨٣ م

سالم بن سليمان الحارثى

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول

الوصية للمسلمين وللرسول صلى الله عليه وسلم

ومن أوصى بدراهم تدفع إلى المسلمين إن قاموا ، أو قال إن قام إمام المسلمين دفعت إليه .

وأراد الذى هى فى يده أن يتخلص منها ، هل له أن يدفعها إلى الفقراء ؟ فليس لهذا الذى فى يده هذه الدراهم أن يجعلها إلا حيث أمره الموصى ، ولا يزال على ذلك أبداً ، إلا أن يقول إنها من زكاته ، فإن سلمها إلى الفقراء أجزأه ذلك .

✽ مسألة : أبو الحوارى : رجل أوصى فى مرضة الموت بدراهم ، وقال : هذه الدراهم للمسلمين ، أو قال : إذا قام المسلمون دفعت إليهم ، أو قال إن قام المسلمون ، هل بين هذه الألفاظ فرق ؟
فبينهن فرق .

فإذا قال هذه الدراهم للمسلمين ، فإن لم يكن إمام قائم وسلمها الوصى إلى الفقراء جاز ذلك .

قال غيره : نعم ، ولكن لا تكون إلا لفقراء المسلمين .

وأما قوله : إذا قام المسلمون ، فإذا قام المسلمون وساروا واجتمعوا على إقامة الحق كما فعل محمد بن المعلا ومن معه ، فإن دفعها الوصى إليهم عند ذلك جاز له وأجزأ عنه .

قال غيره : إذا ظهر المسلمون قائلين لإقامة الحق ، فقد قاموا ،
ساروا أو لم يسيروا •

وأما قوله : إذا قام لعله إن أقام المسلمون فهذا لا يدفعها إلا إلى
إمام المسلمين كما قال الموصى •

✽ **مسألة :** محمد بن روح : الوصية إذا أريد بها الأولياء
فلا تعطى إلا وليا أو يتيما ، أو صغيرا ، أبوه أو أمه ولي للمسلمين •

وأما إذا أوصى بها للمسلمين ، ولم يرد بها أهل الولاية فهي
لأهل الصلاة •

✽ **مسألة :** وقال فيمن أوصى للمسلمين بوصية : إنه إن لم يكن
إمام قائم ، جاز للوصى أن يفرقها على فقراء المسلمين •

أبو سعيد : أما الوصية للمسلمين إذا لم يجد فيها حداً فهي
للمسلمين ، كان في أيام دولتهم أو في غير أيام دولتهم •

✽ **مسألة :** وذلك أنه قال : أحب أن يأكل المسلمون من ماله ،
فقال : ماله للمسلمين ، وإنما أراد أن يأكلوا منه ، ولا يكون لهم أصل
ذلك في نيته وإرادته ، وقد أغنم في مؤمن به •

فهذا يقع منه على معنى الإباحة للمسلمين ، لا معنى ثبوت الأصل
لهم ، وهو له على ما نوى • وأصل ماله له ثواب ما انتفع به المسلمون •

✽ **مسألة :** رجل مات وأوصى بسلاح من ماله معروف هكذا ؟

فقيل : إنه ينتظر به قيام دولة المسلمين ، ويكون وقفاً عليهم لقيام دولتهم •

وقول : إن بيع و فرق على فقرائهم ، أو سلم إلى فقرائهم ، فهو جائز ، ويعجبني إن ثبت هذا القول أن يسلم بحاله إلى فقرائهم •

✽ مسألة : وإذا أوصى بشيء من ماله من الحيوان ، أو العروض ، أو الأصول هكذا ، أي سلم ذلك إلى فقراء المسلمين ، أمر ينتظر به قيام دولة المسلمين ؟

فليسلم إلى المسلمين إذا لم يكن له بمعنى يثبت فيه صلاح للدولة مثل السلاح ، وما أشبهه إن كان له شبيه في مثل هذا •

فأما الأصول فيعجبني أن يكون موقوفاً على المسلمين ، إلا أن يوصى بها أن تباع ويفرق ثمنها على المسلمين ، أو الفقراء فينفذ ما أوصى به •

قلت : فتسلم إلى المسلمين ، أم يباع بعدل السعر ويسلم إليهم ثمنه ؟

قال : يعجبني أن يسلم إليهم إن أمكن ذلك من غير مضرة •

✽ مسألة : ومن أوصى بوصية للمسلمين هكذا ؟

فقول : تكون لأهل الولاية خاصة •

وقول : تكون للفقراء أهل الدعوة ولو لم يكن له ولاية •

❖ **مسألة :** رجل مات وأوصى بسلاح من ماله ، ويكون وقفاً عليهم لقيام دولتهم •

وقول : تكون لأهل الإقرار بالدعوة ولا يدخل فيها قومنا •

وقول : تكون لأهل الإقرار بالإسلام ويدخل فيها جميع أهل الإقرار من أهل الإسلام ، لأنهم مسلمون إسلام اقرار •

❖ **مسألة :** ومن أوصى لرسول الله ، أو للرسول ؟

كان ذلك ثابتاً ويكون للفقراء •

❖ **مسألة :** رجل أوصى للمسلمين بدراهم ، فأراد الوكيل أن يفرقها يوم أوصى الرجل ، وكانت مزبقة ، هل يجوز أن يفرق عنه حبا ؟

فلا يجوز أن يفرق عنه إلا دراهم كما أوصى على نقد البلد يوم تفرق ، إلا أن يكون أوصى مزبقا — فإنها تفرق كما أوصى بها أيام النقاء فيرجع النقد مزبقا ، فرقت على دراهم يوم ينفذها ، إلا أن يكون سمى بها نقاءً •

الباب الثانى

الوصية فى سبيل الله

رجل قال : إذا مت فقطعتى التى فى مكان كذا فى سبيل الله ، ثم احتاج الرجل إلى بيعها ؟

فقال هاشم ، ومسبح : يبيعها •

قلت : فإن مات وهى له ؟

فقال مسبح : هى من الثلث •

موسى بن على وبشير : فإنها من رأس المال •

✽ مسألة : أبو الحسن : ومن قال فى وصيته لشذاء المسلمين كذا درهم ؟

فإن لم يكن للمسلمين شذاء جعلت فى سبيلهم •

فإن لم يكن للمسلمين شذاء جعلت فى سبيلهم •

فإن كان معنى قوله : جعلت فى سبيلهم ، يعنى لسبيل الجهاد ، إن خرج المسلمون لجهاد عدوهم جعلت فيه •

وإن كان لم يعن لسبيلهم سبيل الجهاد ؟

فرقت على فقرائهم فقراء المسلمين • وإن عنى سبيل الجهاد تركت ، فمتى خرجت طائفة من المسلمين فى جهاد عدوهم براً أو بحراً جعلت فى سبيلهم •

الباب الثالث

الوصية للشرأة

أبو الحسن فمن أوصى للشرأة بوصية أهي ثابتة في عصرنا هذا ؟

قال : نعم ♦

قلت : فتسلم إلى الفقراء أو ينتظر بها خروج الشرأة ؟

قال : ينتظر بها إلى أن يخرج الشرأة ، ولا تسلم إلى فقراء أهل الدعوة ♦

قلت : فتسلم إلى الإمام أو الشرأة ؟

قال تسلم إلى الإمام ، ويعلم أن هذا للشرأة ♦

أبو سعيد : وقد قيل إذا لم يجد في هذه حداً ، ولم يكن أحد من الشرأة فإنهن بالعدل أعطى فقراء المسلمين ، لأن فقراء المسلمين من الشرأة ♦

ومنه قلت : ويدخل فيها الشرأة الأغنياء منهم والفقراء ؟

قال : نعم ♦

الباب الرابع

الوصية للشذاء (١)

أبو الحسن : ومن أوصى بوصية للشذاء ، أثبت ذلك ؟

قال : نعم •

قلت : فيجعلها في هذا الشذاء في الفقراء ؟

فإن كان هذا الشذاء يسار فيه بالعدل أعطى فيه ، وإن لم يكن
يقام فيه بالعدل نظر من يقوم فيه بالعدل إلى أن يقام فيه بالعدل ،
أو يخرج فيمن يقوم في الشذاء بالعدل ، والشذاء معروف والوصية
جائزة •

❖ مسألة : ومن أوصى لشذاء المسلمين ؟

فإن فرقها على فقراء المسلمين جاز له ذلك ، إذا لم يكن للمسلمين
شذاء ، ولم يكن إمام قائم •

وإن حبسها حتى يجعلها في سبيل المسلمين إن قام يوماً ما فذلك
جائز له ، وذلك أحب إلينا أن يجعلها في الشذاء أو يحبسها •

أبو سعيد : أما الوصية لشذاء المسلمين فلا يبين لى أن تجعل
إلا فيما أوصى له في الشذاء ، ولا تجوز أن تجعل في غير الوصية ، لأن
ذلك خلاف للوصية •

(١) الشذاء سفن حربية يستعملها المسلمون في زمان الامام غسان
في القرن الثالث الهجري •

الباب الخامس

الوصية للسبيل

ومن أوصى بشيء من ماله في صحته أو في مرضه للسبيل ، ثم رجع ، فأمر بذلك المال أن يباع ويفرق على الفقراء ، ولم يقل إنه نقض تلك الوصية ، وإنما هو أمر أو قال إنه قد نقضها ؟

أبو الحواري : لا نفرق مال السبيل •

ووجدنا عنه في موضع آخر : أنه يجعل السبيل بمنزلة الصافية لمن احتاج إليه من غنى أو فقير ، فعلى ما عرفنا في هذا السبيل أن له فيه الرجعة ، وأن جعله للفقراء جاز ذلك •

وإن تركه على ما أوصى به جاز ذلك • وأما رجوعه فيه ليعود في ملكه بعد أن جعله يريد بذلك سبيلا من أبواب التوجه إلى الله فلا نحب له ذلك •

قال غيره : الوصية له الرجعة فيها ، كانت في الصحة أو في المرض ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً ، وإن تركه على وارثه ولم يأمر أن يباع ويفرق •

قال : إن تركه على ما أوصى به للسبيل وهو يخرج من ثلث مال الموصى ، وكانت الوصية في المرض ، فلا نصب للوارث أن يتعرض ، إلا أن يأكل منه على سبيل الحاجة إليه من جهة من يأكله على حسب السبيل •

وقد وجدنا عن الشيخ أبي الحواري رحمه الله : إن أراد الورثة أخذها على هذا لم يحل بينهم وبين النخل ، يمنعونها منهم •

ونقول نحن : وإن كان جعل ذلك للسبيل في صحته ، ولو لم يخرج من ثلث ماله بعد موته ، فلا نحب أن يرد الورثة ذلك في ملكهم ، ويدعوه على ما وجهه صاحب المال إذا كان ذلك في صحته ♦

ولا ينبغي لهم ذلك ، وإنما القول الأول على ما شرحنا لك مما وجدنا عن الشيخ أبي الحواري ، إنما ذلك في الوصية عند الموت ، والله أعلم ♦

ومن غيره ، قال : وقد جاء في الأثر الذي لا نعلم فيه اختلافاً أن الموصى له أن يرجع عن وصيته ، ويزيد فيها وينقص ، إذا كانت على سبيل الوصية ، كان في الصحة أو في المرض ♦

فإذا سمي بها وصية ، كانت في أبواب البر ، أو لأحد من الناس فقيراً كان أو غنياً ، أن له الرجعة في ذلك ورجعه رجعة ، فإذا كانت وصية فله الرجعة فيها إن رجع بنفسه أن رجع في المرض أو في الصحة ♦

فإذا لم يرجع في وصيته في مرضه أو في صحته حتى مات ثبت ذلك من ثلث ماله ، ما لم يوص بباطل ♦

وليس للورثة تبديل وصيته ، ولا بعضها إلا فيما لهم فيه النقض أو لا يثبت من الوصايا ♦

وأما إن كان جعل ذلك في صحته ، وجعل شيئاً من ماله في الفقراء أو السبيل أو شيء من البر ، ثم أراد الرجعة في ذلك في مرضه أو في صحته ♦

فقد قال من قال : إن له في ذلك الرجعة ، لأن ذلك منه على وجه العطية ، والعطية لا تكون إلا في المحرز ، ولا يثبت إلا بإحراز ، فله الرجعة ♦

فإن لم يرجع في ذلك حتى مات ثبت ذلك من رأس ماله •

وقال من قال : ليس له في ذلك رجعة ، لأنه ليس له أن يرجع فيما قد جعله من ماله في أسباب البر ، لأنه لا إحراز في ذلك •

ولو كانت عطية وهبة وصدقة ، فليس على من لا بد له من إحراز ، كما أن ليس على الصبي والمعتوه ، ولا لهما إحراز في عطية أعطاهما ، وهذا ثابت عليه ، وليس له رجعة في الصحة •

وأما في المرض فإن رجع كانت له الرجعة في مرضه ذلك ، وإن لم يرجع حتى مات كان ذلك من ثلث ماله بمنزلة الوصية •

✽ مسألة : عن أبي الحسن فيما عندي ، لأنه متصل بجوابه •

وذكرت فيمن أراد أن يحفر مورداً على بعض السبيل بكذا وكذا درهم ، وأن بعض ورثة الموصي احتج بحجة دفع هذا عن نفسه ، وبعض الورثة دان بهذه الوصية ، وليس في حصته وفاء لحفر هذا المورد ؟

قلت : ما يفعل في هذه الدراهم التي في حصة الوارث الذي رغب في إتمام الوصية ؟

فعلى ما وصفت ، فإن كانت هذه الوصية تخرج من ثلث مال المالك فليس للورثة في ذلك نقض إلا أن يمتنع بباطله ، فإن امتنع وأحب أحد الورثة أن يحفر بحصته في ذلك الموضع ، حفر بمقدار ما تبلغ حصته ، وليس عليه أكثر من ذلك •

وإن أحب أن يتربص ، فإما أن يرجع الوارث الحق فيحفروا

جميعاً حتى تتم الوصية ، أو يجد أحداً بعينه ، على ذلك باحتساب لطلب الثواب ، فيجعل حصته مع المحتسب بذلك حتى يتم المورد ، والله أعلم بالصواب .

❖ **مسألة :** ومن جواب أبى الحواري رحمه الله : وعن نخل أوصى بها ولم تعرف لعابر سبيل أو للسبيل يسع أن تفرق على فقراء القرية أو لا يسع إلا للغريب .

فإذا جعلها في السبيل فهي بمنزلة الصافية للحاضر والباد . فإذا جعلها لعابر السبيل فإنما هي للمسافرين خاصة .

❖ **مسألة :** من غير كتاب محمد بن إبراهيم ، من كتاب الكفاية ، من جواب أبى الحواري : وعن نخلات يوصى بهن لابن السبيل أو للسبيل ، هل اللفظتين سواء أم بينهما فرق ؟

فعلى ما وصفت : فأما في سبيل الله فقالوا ذلك في الجهاد . وأما ابن السبيل فهو المسافر مار الطريق ، والذي متخذ فيه النيت والأهل ، إلا أنه يقصر الصلاة ، فلا أرى هذا من ابن السبيل .

وأما المالك في البلد في طلب حاجته ، وليس له فيها أهل ولا مال ، فهذا هو من أبناء السبيل وأشباة هذا .

وأما في السبيل أو للسبيل فلا نعرف ما هذا ، والسبيل هو الطريق ، فإن طلب الورثة الحجة في هذا كانت له فيه الحجة والحمد لله .

❖ **مسألة :** وعن من كان له منزل أوصى به للسبيل ، فأحب رجل أن يسكنه وهو غنى أو فقير ، والرجل غريب ، هل يجوز ذلك ؟ وإن قال : منزله لعابر السبيل كيف الوجه في ذلك ؟

فعبارة السبيل فهو المسافر ، والغنى والفقر في ذلك سواء ،
وأما السبيل فهي الطريق ، فلا نعرف معناه في ذلك .

فإن جعله لجميع من نزل فالغنى والفقر فيه سواء ، فإن أراد به
في سبيل الله ، فإنما ذلك في الجهاد ، والله أعلم بالصواب .

قال غيره : وقد قيل الوصية للسبيل جائزة ، وتكون للغنى والفقر ،
للحاضر والبادي .

❖ مسألة : وعن رجل أوصى بنخلة للسبيل ، أو وهبها ولم
يقبل بها استحققت ، والنخلة مسقى وطريق ، ولها صلاح من الأرض ،
لمن يكون ذلك ؟

قلت : أهو تتبع للنخلة وكذلك إن باعها في صحته ؟

فعلى ما وصفت فنعم هو تتبع للنخلة .

❖ مسألة : وأما إذا أوصى للسبيل فقال من قال : إن ذلك ليس
بشيء ، لأن السبيل هو الطريق .

وقال من قال : ذلك بمنزلة الصافية ، وقال من قال : للفقراء وللأغنياء
من المؤمنين والمسافرين ومن أخذ منهم جاز له ذلك ، والله أعلم .

الباب السادس

الوصية في إصلاح المال والافتقار له

وعن رجل أوصى بمائة درهم في صلاح مال ورثة فلان ، هل يثبت ذلك ؟

قال : معنى إن هذا لا يثبت ، لأن المال ليس له وصية ، لأنه لم يوص لفلان ، ولأنه إن كان الحق لفلان لم يجز أن يجعل في صلاح ماله بغير أمره •

فلما أن كان كذلك لم يبين لى أن تثبت هذه الوصية ، إلا أن يصف شيئاً يخرج في معنى من المعاني بثبوتها على بعض ما قيل في رأى المسلمين •

* مسألة : وكل من أقر بشيء لا يجوز في تعارف الناس على وجه من الوجوه كلها ، وذلك أن يقول لدابة فلان على كذا وكذا ، قفيز من شعير أو لمنزل فلان أو لكيس فلان ، ونحو ذلك أنه لا يجوز •

زيادة من كتاب الكفاية •

* مسألة : وعن رجل أوصى لعبد رجل أجنبي بشيء من ماله هل يثبت ذلك ؟

قال : ثابت •

قلت : ولم تثبت والعبد لا يملك ؟

قال : هذا إنما هو راجع إلى السيد في الحقيقة •

* مسألة : قلت : وكذلك إن قال قد أوصيت لحمار زيد بسرّج ،
أو لفرسه بكذا مكوكاً شعيراً يكون ذلك راجع إلى زيد وهو ثابت ؟

قال : نعم •

الباب السابع

الوصية للطريق

عن أبى الحسن فيما أرجو : قلت له : فمن أوصى بوصية للطريق ،
أو في مصالح الطرق ، أيجوز ذلك ؟ .

قال : نعم .

قلت له : فما يعمل بهذه الوصية ؟

قال : تجعل في مصالح الطرق .

قلت له : فتعطى من يحفظها للطرق ويشوقها ؟

قال : هذا من مصالح المار في الطرق .

قلت له : فيحفر بها بئراً على الطرق ؟

قال : لا هذا من مصالح المارين في الطرق ، وليس من مصالح الطرق .

قلت له : فتقطع الشجر وتسوى ؟

قال : نعم . وتجعل في مصالح الطرق نفسها .

الباب الثامن

الوصية للأفلاج والموارد وحفر الأطوى

وأما البيت الذى أوصى به بيتا قرب البئر التى أوصى بها أن تحفر ، فإذا لم يجد فى ذلك حداً فأحب أن يبنى بيتاً وسطاً من مثل هذه البيوت التى أدركت على نحو ما أوصى به ، ولا أحب أن يقصد إلى نفاذ المال ، لفراغه إذا كان ذلك يخرج فى النظر من مثال الوسط من أمر تلك البيوت عند أهل الخبرة بها من أهل الثقة فى ذلك ، فإن غمى ذلك عليه فأحب المشورة على أهل الخبرة من أهل الثقة فى ذلك ، حتى يجعل الأمر على وجهه إن شاء الله .

كذلك البئر عندى أنك إنما تقصد إلى المقاطعة فى ذلك إلى بئر وسطة فى معنى النظر ، ولا تقصد إلى إتلاف ما فى يدك من المال ، إذا كانت الوصية فى ذلك مبهمة غير محدودة ، وإن كان هناك حد وصفة كان الوصية على وجه الحد والصفة إن شاء الله .

❖ **مسألة :** وقلت : ما تقول فى رجل أوصى فى ماله بمائتى درهم يحفر بها طوى مورد على بعض طرقات عمان ، هل يجوز للوصى أن يجعلها فى حفر طوى ، كانت قد حفرت من قبل ، أو إنما يحفر بها طوى تقترح ؟

فإذا لم يوص باستقراح جاز أن يجعل فى حفر طوى ، كانت محفورة ، ثم خربت إذا نفدت فيها الدراهم كلها .

وقلت : إن حفر بها طويا ، وبقي من الدراهم شيء ، لن تكون هذه الدراهم ؟

وقفنا على الطوى أو تكون للورثة أو للفقراء ؟ .

فإذا استقرح بها طويا فلم تنفذ في الطوى ، أحببت أن توقفه
للطوى التى استقرحت بها ، ولا تجعل في طوى غيرها ، ولا ترجع إلى
الورثة إن كانت تخرج من الثلث .

قلت : وكذلك إن حفر بها طوى فنفدت الدراهم قبل أن يخرج من
الطوى ماء ، هل يكون على الوصى في هذا شيء ؟ .

فليس على الوصى في ذلك شيء إلا أن يشترط الوصى أن يحفر بها
طويا يخرج بها الماء في تلك الطوى ، فإن شرط ذلك لم يكن للوصى أن
يقاطع إلا على هذا السبيل الذى حده الوصى .

قلت : وكذلك إن اكترى الوصى رجلا يحفر له طويا يخرج له منها
الماء بمائتى درهم ، فحفر الرجل الطوى ، ثم لم يطبق يحفرها من جهة
صفا لم يقدر له ، هل يجب له فيما قد حفر كراء من جهة جهالة
المقاطعة ؟

فالذى معنى أنه إذا أتى عذر لا يطيقه الحفار لم يتعر من أجرة
ما عمل . فإن كان قاطعه بهذين المائتين بعينهما على الماء ، فأعلمه أنهما
وصية ، وأنه لاحق له فيها إلا أن يخرج الماء في هذه البئر ، فليس
له هاهنا شيء .

وإن كان قاطعه على أن يحفر له هذه البئر ، إلى أن يمهيها بمائتى
درهم ، فعرض ثم شيء من الجهالة ما يستحق به الأجير على الوصى أجرة
لا يبلغ بها ثبوت الوصية ، ويجهل فيها الوصى أصل ما يثبت الوصية التى
قد أوصى إليه فيها ؟

خفت في هذا أن يكون عليه هو الأجرة ، وإنما تثبت هذه الوصية على هذه الصفة بكماله ، إذا كان الشرط في الوصية من الموصى على شيء محدود لم يكن الموصى أن يتعدى ما تثبت فيه الوصية على ما أوصى الموصى ، فإن جهل ذلك فليسأل ، فإن دخل مجهول فيما لا تثبت به الوصية من جهالته هو ولم يسأل عن ذلك كان ذلك عليه دون مال الهالك ، وكانت الوصية بحالها .

وإذا أوصى الموصى أن يحفر بهذه الدراهم بئراً قراحاً حتى يخرج منها الماء ، أو حتى تمهي ، كانت المقاطعة للمقاطع على أنه يحفر بهذه الدراهم بئراً يخرج منها ، أو يمهيهما على سبيل ما شرط الموصى ، فإذا قوطع على هذا فليس له أجرة حتى يأتي بالصفة التي وصفت له ، وشرطت عليه .

ولو حفر مائة بئر ثم عاقه من ذلك عائقة لم يطق عليها ، لم يستوجب أجرة على الموصى ، ولا في مال الموصى حتى يحفر بئراً أو يمهيهما على ما أوصى الموصى ، وعلى ما قوطع عليه .

قلت : وكذلك هل عليه أن يجد عليه له في حفر هذه الطوى منتهى غزرها ووصلها ؟

فإن حدد ذلك عليه ثبت عليه إذا قال له إذا حفرت لى هاهنا ، أو حفرت لى هاهنا ، أو متى حفرت لى بئراً هاهنا كذا وكذا قامة ، وخارج فيها الماء أو أمهيتها فلك هذه الدراهم الموصى بها ، وثبت عليه ، ولم يكن له ذلك حتى يأتي بالصفة والشرط الذي شرط عليه .

وإن لم يحدد له حداً أو قاطعه على أن يخرج في هذا الموضع ما تشارطا عليه بهذه الدراهم الموصى بها جاز له ذلك على ما أوصى

الموصى ، إذا كان قد أوصى بها أن يحفر بها بئراً وطويا ، ويخرج بها الماء .

فإذا أتى بالصفة التى أوصى بها الموصى تثبت له الوصية .

قلت : وكذلك إن أوصى الموصى أن يبنى له على هذه الطوى بيتاً ، أو قرب هذه الطوى بيتاً ، كم أقل ما يكون طول هذا البيت وعرضه وطوله وارتفاعه ؟ وهل لذلك حد ؟

فليس معنا فى ذلك إلا أنا نحب أن لا يكون ارتفاعه أقل من قامه ، ولا طوله وعرضه أقل من منام رجل إذا كان رفعه قامه ، وطوله قامه ، وعرضه قامه ، فما فوق ذلك .

فهو معنا بيت ، وما دون ذلك فنستضعف أن يكون اسمه بيتاً والله أعلم .

قلت : وكذلك إن أوصى الموصى فى ماله بمائتى درهم يحفر بها طوى ، وأوصى أن ينفذ عنه من ماله حجة ، وقد فرضها فى ماله أربعمائة درهم ، وقد علم أن ماله دراهم مدورة أو لم يعلم ، ووجد ماله دراهم مدورة ، ودنانير ، هل للموصى أن ينفذها دراهم مدورة ، ولا يحتاج أن يصرفها ، أو إنما ينفذها جواز البلد ، أو عليه أن يجبسها على الذى حفر الطوى ، وعلى الآخذ للحجة بالصرف مثل ما يعطيها خمسمائة وخمسين درهماً على ستمائة درهم ؟

قال : فما عندى فى ذلك إنما ينفذ الدراهم إذا لم يكن هنالك شرط جواز البلد الذى يستحق فيه ذلك ، فإن كانت الدراهم غير ذلك أصرفت وأنقذت نقد البلد .

❖ **مسألة :** وسألته عن رجل قال في وصيته : قد جعلت فلانا وصياً ، يحفر عني بئراً بهذه الدراهم ، دراهم معلومة ، فتلفت تلك الدراهم ، أو اقتترضها الوصى ، أو ضمنها أحد بإنفاذه لها ، هل تنهدم الوصية ، وترجع الدراهم إلى الورثة ؟

قال : هكذا معنى •

قلت : فإن قال : قد جعلت هذه الدراهم وصية منى ، يحفر بها عني بئراً فاقترض الوصى تلك الدراهم ، أو ضمنها أحداً غيره بإنفاذه لها ، هل يكون بدلها ثابتاً في الوصية ؟ وتكون الوصية ثابتة في حفر البئر الذى أوصى في حفرها ؟

قال : هكذا معنى •

قلت : وكذلك إن قال : قد أوصى بهذه الثلاثمائة درهم يحج عني بها بيت الله الحرام وصية منه بذلك ، فتلفت الدراهم بوجهه ، ضمنها من ألتفها ، هل تثبت الوصية بالحجة من بدل تلك الدراهم ؟

قال : هكذا معنى •

❖ **مسألة :** وسألت عن رجل لزمه تبعه من فلج لا تعرف النسيبة لمن هي من أصحاب الفلج ، ثم أراد أن يوصى بذلك ، أتجعل وصية أو إقراراً ؟

فعندى أنه إذا كان لازماً فيجعلها إقراراً لا يخرج مخرج الوصية فيبطل •

وقلت : إن كان إقراراً على سبيل ، هل يكون وصية بإقراره أن عليه
لفلج كذا وكذا ، كذا وكذا درهمًا ؟

فمعى أنه إذا أوصى كذلك يخرج إقراراً لا وصية +

وقلت : إن أوصى فقال في وصيته : لزممتى تبعة لفلج كذا وكذا ،
وقد أوصيت له بكذا وكذا في صلاحه من مالى بعد موتى ، هل يجزيه ذلك ؟

فأله أعلم ما يجزيه من ذلك ، وليس هذا يخرج مخرج الإقرار ،
إلا أن يقول وقد أوصيت بذلك في صلاحه ، وهو كذا وكذا درهمًا ، وكان
ذلك مما يكون الوجه فيه أن يجعل التبعة منه في صلاحه ، فأرجو أن
يخرج هذا ثابتاً ، وإذا وافق العدل في وصيته ، واجتهد لله في سريره
وعلايته ، رجوت أن يجاوز عنه برحمته +

الباب التاسع

مسائل في الكفن

بلغنا أن أبا عبد الله ، وأبا معاوية ، اختلفا في رجل عليه دين ،
وعنده ثوب واحد ؟

فقال أبو عبد الله : يكفن بالثوب والله ولي أمره •

وقال أبو معاوية : يدفن عريانا ويبيع الثوب في الدين الذي عليه ،
لأن الله يسأله عن الدين الذي عليه ، ولا يسأله لم يدفن عريانا •

قال أبو علي : إذا طلب الديان ذلك فهو لهم •

ونحن نحب في هذا القول قول أبي عبد الله رحمه الله ، هكذا وجدنا
في الأثر •

✽ مسألة : وقلت : إنها أوصت أن تباع فضلة كفنها وتفرق على
الفقراء والأقربين ، وكذلك شيئا من حليها ، ولم تحد ثيابا معروفة ؟

فليس معنا في ذلك تمييز إلا كما قالت وأوصت في فضلة كفنها ؛
والشيء الذي حدثه من حليها ، فإن كان الورثة بالغين وفعلوا ذلك ، ولو
كان أكثر من الثلث ، فذلك إليهم ، وإن رجعوا إلى الحاكم ، فإن كان
ذلك يخرج من ثلث مالها رجع إلى الثلث •

قال غيره : لا يبين لي في قولها فضلة كفنها أنه يثبت في ذلك شيء ،
إلا أن تقول ما فضل من ثيابي عن كفني أو ما فضل من كسوتي عن
كفني أو فضلة كفني من ثيابي فإذا قالت ذلك ثبت ما فضل •

❖ **مسألة :** وسئل أبو سعيد عن رجل أوصى أن يكفن بثياب من ماله معروفة بلفظ يثبت في معنى الوصية ، هل يثبت ذلك ؟

قال : لا يبين لى ثبوته ، والرأى إلى الورثة ، وأشبهه أن فيه اختلافًا .

واختلفوا في الصلاة إذا أوصى أن يصلى عليه بعد موته رجل بعينه .

فقال من قال : الوصى أولى .

وقال من قال : الولي أولى .

وكذلك في دفنه وتطهيره وتكفينه مثل الصلاة والاختلاف .

قال وإذا ثبت معنى القول في أنه تثبت وصيته ولم نعلم ، تخرج من الثلث أم لا ؟

فعلى قول من يقول : إن الكفن من الثلث ، فمعى أنه ممنوع ذلك في الحكم حتى يعلم أنه يخرج من الثلث .

وقد يدخله معنى العلة ، ولو كان كفن مثله ما لم يصح أنه يخرج من الثلث ، ولا يبين لى أن يكفن بأكثر من كسوة مثله في محياه ، إلا برأى الورثة ، أو إن صحت الوصية منه فيه وتثبت ، فإذا خرج من الثلث ، ولو كان زائداً على كسوة مثله .

وقال : أثل الكفن عندى ثوب يستره إذ ألف به ، ومعنى أنه قيل

أكثره ثلاثة ، وأرجو أنه قيل أكثره أربعة ، وأرجو أنه قيل أكثره
بالسنة • ولا أعلم أنهم تجاوزوا السنة •

وقال من قال : بما يلبسه في الحيا وأرجو أنه قول من قال بالسنة
في المرأة ، وأما الرجل فلا أعلم •

أنه تجاوز به الخمسة : سراويل وقميص وإزار ولفافة وعمامة ،
ويكون الإزار فوق القميص والسراويل •

ومعنى أنه يكون الإزار أسفل من الثنودتين ، ويعجبني أن يكون
الإزار في المرأة أعلى من الثنودتين ، وهي أحق بالستر ، والله أعلم •

الباب العاشر

الوصية للقبور والموتى وما أشبه ذلك

وقال فى رجل أوصى بشئ للقبور : إنه يجعل فى اللبن الذى يجعل على الميت ، وفى المساحى التى يحفر بها القبر ، وفى القرب التى يحمل بها الماء للقبور ، وفى الماء للقبور •

قلت له : فيجعل فى الحصى والجندل الذى يضع على القبر ؟

قال : لا •

قلت له : فيجعل فى النعش ؟

قلت : فيحفر به القبور ؟

قال : لا •

قلت : فيحفر به القبور ؟

قال : لا ، ذلك إذا جعل للميت أو للموتى دخل فيه القبور •

❦ مسألة : وسألته عن رجل أوصى للموتى بوصية ، هل تثبت ؟

قال : قلت : ففيم تجعل ؟

قال : تجعل فى كل ما يحتاج إليه الميت ، من حفر القبر واللبن والمساحى التى يحفر بها القبر ، والقرب التى ترش على القبر ، وكلما يحتاج إليه •

قال : ويدخل فى ذلك جميع الموتى من الأغنياء والفقراء ، وأهل الذمة مما ينسب الموتى أن يوارى به من أهل الذمة وجميع الموتى •

❖ مسألة : قلت له : فوصية الموتى فيم تدخل إذا أوصى به للموتى ؟

قال : تدخل في جميع ما يحتاج إليه الميت من الغسيل ، والحنوط ، والكفن ، والسرير التي يحمل بها الميت ، وحمال السرير ، وحفر القبر ، وجميع ما يحتاج الميت •

قلت له : فإذا أعدم من يقبر الميت ، هل يستأجر له من ماله من يقوم بجهازه وقبره ، ويعطى من ماله ؟
قال : بلى •

قلت له : فيكون ذلك من رأس المال أو من الثلث ؟

قال : إنه من رأس المال مثل الكفن •

❖ مسألة : وعن رجل جعل سقاء في مسجد أيجوز أن يحمل بذلك السقاء للمقابر ؟

فلا يجوز ذلك إلا ما كان المالك •

وقلت : إن عمل سقاء للمقابر أيجوز لأحد أن يشرب منه ؟

وقلت : حديد جعل لحفر المقابر أيجوز لأحد أن يحفر به بئرا ، أو يقطع به شجراً ؟

فلا يجوز ذلك إلا ما جعل له في حفر المقابر •

❖ مسألة : وعن رجل أوصى لرجل بمائة درهم ، وأوصى لآخر بخمسين درهماً ، وأوصى لآخر بثلاثين درهماً ، وأوصى لآخر بعشرين

درهما ، وأوصى أن يصبح في مسجد معروف قد سماه من ماله مصباحاً دائماً ، ولم يسم هذا الموصى للمصباح شيئاً معروفاً كيف الحكم في ذلك ؟

قال : ينظر إلى ثلث مال الموصى فيضرب فيه لأهل الوصايا ، ويضرب للمصباح بثلث مال الموصى ، فيوقف عليه ، فإذا انهدم المسجد وذهب رجع إلى الذي أوقف على مصباحه ، فأوفى أهل الوصايا وصاياهم منه ، ورد البقية على الورثة .

قلت : فسر لي ذلك ؟

قال : إذا أوصى كما وصفت فنظر إلى ثلث ماله ، فوجد ثلث ماله ثلاثمائة درهم ، فعلمنا أنه قد أوصى للمصباح بثلاثمائة درهم ، والوصايا الأخرى مائتين ، فذلك خمسمائة درهم فيوقف للمصباح ثلاثة أخماس الثلث مائة درهم ، وثمانون درهماً ، فيعطى صاحب المائة خمس الثلاثمائة ستين درهماً ، ويعطى صاحب الخمسين نصف خمس الثلاثمائة ثلاثين درهماً ، ويعطى صاحب الثلاثين ثلاثة أعشار خمس الثلاثمائة ثمانية عشر درهماً ، ويعطى صاحب العشرين خمس خمس الثلاثمائة درهم اثنا عشر ، فتمت الثلاثمائة .

فإن أصبح المسجد بثمانين درهماً ، ثم انهدم المسجد ، وذهب ولم يبق منه شيء ، وذهب ذهاباً لا يمكن أن يعود بناؤه نظر إلى هذه المائة ، فدفع منها إلى صاحب المائة أربعون درهماً مع الستين الأولى فتمت له وصيته مائة درهم ، ودفع إلى صاحب الخمسين عشرين درهماً مع الثلاثين الأولى فتمت له خمسون درهماً ودفع إلى صاحب الثلاثين اثني عشر درهماً مع الثمانية عشر الأولى ، فتمت له وصيته ثلاثون درهماً ، ودفع إلى صاحب العشرين ثمانية دراهم تمت له عشرون درهماً فجميع ما زدناه ثمانون درهماً ، ويبقى عشرون درهماً ترد إلى الورثة ، والله أعلم .

الباب الحادى عشر

الوصية للجار

وعن أبى معاوية فى رجل أوصى فى مرضه فقال أقسموا فى جارى
كذا وكذا درهم ما حد ذلك الجوار ؟

معنا أربعون بيتاً • وإن كان فيما بين البيوت خراب بقدر أربعين
بيتاً فهم جيران • وأما البادية فإذا قبس بعضهم من عند بعض النار •

قال الجوار معنا أربعون بيتاً ، وأما البادية فهم على ما قبسوا •

ومن غيره قال : وقد قيل إن الجوار هو العمار ، فإن كان عماراً
خرب لم ينظر فى ذلك •

وإنما ينظر فى العمار إلى أربعين بيتاً ، وإن كان خراباً ثم عمر رجع
ذلك العمار وانقطع عن الآخرين ، فعلى هذا قال من قال •

وقال من قال : يدخل فى ذلك أهل الذمة والعبيد إذا كانوا نازلين فى
بيت يسكنونه حسب بهم وتم بهم الجوار •

الباب الثانى عشر

الوصية للميت

ومن أوصى لإنسان بشيء ، ويحسب أنه جى فإذا هو ميت قبل أن يوصى فتلك مردودة على الورثة ، ورثة الموصى •

• **مسألة :** أحسب عن الربيع رحمه الله • وسئل عن رجل أوصى لرجل بوصية ، فمات الموصى له قبل الموصى • فقال هى لورثة الموصى •

• **مسألة :** من غير كتاب أبى عبد الله محمد بن إبراهيم فيما أحسب • عن أبى سعيد رضىه الله ، ورجل أوصى لآخر بشيء فمات الموصى له قبل أن يصل إلى حقه ، ولم يقدر له على وارث ما حكم هذه الوصية لمن تجب ؟

قال : معنى إنه إذا ثبتت الوصية للموصى له ، وكان حيا بعد الموصى ، ثم مات الموصى له ، فالوصية لورثته ، فإن لم يدرك له ورثته فالوصية بمنزلة مال لا يعرف له أرباب فى الحكم •

ففى بعض القول أنه يبحث عن ذلك ، فإن لم يجد له ورثة إلى سنة من حيث يرجى درك معرفتهم فرق على الفقهاء •

وفى بعض القول أنه مال حشرى مآبد حتى يصح له وارث يسلم إليه ، وإلا فهو بحاله •

قلت له : فإن كان الموصى له غائبا وصح موته غير أنه لم يعرف كان حيا حين الوصية أم لا ؟ هل تكون مثل الأولى ؟

قال : معنى أنه إذا صح موت الموصى له ، وموت الموصى معا بطلت الوصية •

وإن صح موت الموصى قبل موت الموصى له ثبتت الوصية ، وإن صح موت الموصى له قبل موت الموصى بطلت الوصية ، وإن صح موتهما ولم يصح أنهما ماتا معا في وقت واحد ، إلا أنهما ماتا ففى بعض ما يخرج من القول أنه لا تصح أن الموصى مات قبل الموصى له •

وقول : إن الوصية ثابتة بثبوتها ، ولا احتمال موت الموصى قبل موت الموصى له ، فالوصية ثابتة حتى يعلم أنه مات قبل الموصى •

وإن صح أن أحدهما مات قبل صاحبه ولم يعلم أن أحدهما مات قبل الآخر ففى بعض القول يخرج عندى أن الوصية باطلة حتى يعلم أن الموصى له مات قبل الموصى •

وفى بعض القول : أنه يكون للموصى له نصف الوصية ، ويبطل نصفها للإشكال الذى دخل عليهما ، إذ يحتل أن يكون كل واحد منهما مات قبل صاحبه إن عدم معرفة ذلك لم يستحق الوصية بجملتها ، ولم تبطل عنه بجملتها ، فى معنى الإشكال ، وكان له النصف من حال الاحتمال أنه مات الموصى قبل الموصى له •

الباب الثالث عشر

فيمن أوصى أن يطعم عنه في المأتم

ومن أوصى بشيء يطعم عنه في المأتم فلم ينفذ ذلك حتى انقضى المأتم رجع إلى الورثة ؟

قال أبو سعيد : إذا أوصى بشيء يطعم عنه في المأتم لم يبين لى تمام ذلك حتى يقول من مالى ، وقد قيل إن مأتمه ثلاثة أيام •

✽ مسألة : وذكرت فى رجل هلك وأوصى بثلاثة أجرة وثلاث نسياء يطعم عنه •

قلت : هل يجوز لمن أهدى لمن يحضره من جيران الميت من ذلك الطعام •

فإن كان أوصى أن يطعم من يحضر فلا يهدى إلى أحد ، ويطعم من حضر ، وإن كان أوصى أن يطعم عنه من حضر ، ومن لم يحضر أهدى منه وأطعم عنه •

قال غيره : الله أعلم إن كان أوصى يطعم عنه من حضر من قوم معروفين ، فلا يطعم إلا من حضر ، وإن أوصى أن يطعموا عنه ولم يذكر من حضر ، ومن غاب فميمن أوصى أن يطعم •

✽ مسألة : عن أبى الحسن والذى أوصى أن يطعم عنه — فى نسخة — عليه من ماله بعد موته وصية منه ، يقضى من ماله ، فإن كان الورثة بالغين وأنتموا تم ، وإن نقضوه وصحت الوصية بشهود عدول ، كان ذلك من ثلث ماله ، والله أعلم •

وإنما ذلك إذا صحت الوصية •

فإن قال لهم : أطعموا عني ، فضمنوا بذلك وهم بالغون ؟

فعلیهم الوفاء بما ضمنوا به ، والله أعلم بالصواب •

قال غيره : إن أوصى أن يطعم الفقراء والمساكين ، أو أحداً من الناس بعينه ، أو صفة تعرف جاز ذلك •

❖ مسألة : وسئل عن الطعم على الميت بعد موته في مأتمه مكروه أم لا ؟

قال : هكذا معنى أنه قليل ، وقيل : إنه بدعة •

قلت له : فمن استعمل طعاماً لأهل الميت لشغلهم ، هل له ذلك إذا أهدها لهم ؟

أجاب : معنى إنه إذا استعمل ذلك الطعام وأهداه لأجل اشتغالهم بمصيبتهم ، فمعنى أنه جائز •

مسألة : من الزيادة من سؤال القاضي سليمان هداد بن سعيد : من أوصى أن يذبح ويطعم عنه في طعام مأتمه غنماً أو بقرأ أو إبلأ ، إن تكون جلود هذه الذواب إذا دبحت وأطعم الناس لحومها ؟

قال : قليل للورثة ، والله أعلم •

الباب الرابع عشر

الوصية للولد ولما في البطن

وسألته عن رجل أوصى لما في بطن امرأة زيد من ولد بكذا وكذا من ماله ، بحق عليه له ، هل تثبت الوصية له ، إن ولد حيا أنثى كان أو ذكراً ؟

قال : أما على معنى القضاء فيخرج في ذلك معنى الاختلاف •

وأما الوصية والإقرار ، فإذا خرج مخرجهما فلا أعلم في ذلك اختلافاً ، إلا أنه ثابت على قول من يقول إن الإقرار لا يخرج مخرج العطية •

ويعجبني إذا أوصى له بهذه الوصية بحق عليه له ، وبطل معنى القضاء ، وقد ثبتت الوصية في الأصل ، وإنما ضعفت من معنى القضاء أن تثبت من الثلث في معاني ما قيل •

قلت له : وما معنى القول : وإنما ضعفت من معنى القضاء أن تثبت من الثلث ؟

قال : الله أعلم •

قلت له : فإذا أوصى بهذه الوصية قبل أن يولد ، كانت عندك هذه الوصية من الثلث في قول ، وفي قول : إنها من رأس المال ؟

قال : يعجبني إذا ثبتت الوصية بلفظ تثبت في أول الكلام ، ثم

أحالتها إلى معنى فصل لا يثبت ، والموصى له ممن تثبت له الوصية أن يكون الكلام الآخر الذى يثبت معنا غير الوصية ، لا ينقض صحة الوصية •

وفى بعض القول ، أنه ينقضه ويحيله عن موضعه ، لأنه معى أنه قيل فيمن قال لفلان كذا وكذا ، يعنى من ماله بحق له عليه •

وفى بعض القول ، أنه يبطل حتى يقول إنه إقرار على حال •

وفى بعض القول ، أنه قضاء على ما يخرج عندى •

وفى بعض القول ، أنه يثبت إقرارا ولا يضره قوله بحق حتى يقول بحق له عليه •

✽ مسألة : معروضة على أبى الحوارى فيما معى : وإذا أوصى فقال : إن كان فى بطن فلانة جارية فلها وصية ألفين ، فولدت جارية لستة أشهر إلا يوم ، وولدت غلاماً بعد ذلك بيومين أو ثلاثة أو نحو ذلك ؟

فالوصية لهما من الثلث من قبل أنهما فى بطن واحد ، وأن الوصية قد وقعت لهما جميعا حيث ولدت الأولى لأقل من ستة أشهر •

وإذا أوصى بهذه الوصية ، فولدت غلامين ، وجاريتين لأقل من ستة أشهر ؟

فذلك إلى الورثة يعطون أى الغلامين شاءوا أو أى الجاريتين شاءوا أو يكون بينهم جميعاً •

قال أبو الحوارى رحمه الله : الوصية جميعاً ولا خيار للورثة •

وإذا قال : إن كان الذى فى بطنك غلاماً فله ألفان ، وإن كان جارية فلها ألف ، فولدت غلاماً وجارية ، أو غلامين وجاريتين ؟

فليس لواحد منهما شىء ، لأن الولد الذى فى بطنها غير ذلك •

وإذا مات الرجل ، وترك امرأة حاملاً ، وأوصى رجل لما فى بطنها بوصية ، ثم وضعت الولد لستة أشهر ، ثبت نسبه ، ووجبت له الوصية ، وكذلك لو وضعت ما بينها وبين سنتين ، لأنى قد أثبت نسبه •

وإذا أوصى الرجل لما فى بطن امرأة بوصية ، ثم وضعت بعد موته ، وبعد الوصية بشهر ، ولداً ميتاً فلا وصية له من قبل إنى لا أدرى كان حياً أم لا ؟

فإن ولدته حياً ثم مات فالوصية جائزة له من الثلث وهو ميراث لو ارثه •

وإن ولدت اثنتين أحدهما حى والآخر ميت فالوصية للحى منهما •

وإن ولدتهما حين جميعاً ، ثم مات أحدهما فالوصية لهما نصفان •

وحصة الذى مات منهما ميراثاً لو ارثته •

❖ مسألة : وإذا أوصى رجل لجنين فى بطن أمه فخرج حياً ؟

فالوصية جائزة له ، وإن خرج ميتاً فلا وصية له •

ومن غيره قال : وقد قيل إنه إن ولد لأقل من ستة أشهر حياً فله الوصية جائزة ، وإن ولد لستة أشهر أو أكثر فلا وصية له ، خرج حياً أو ميتاً •

وقال من قال : إذا كان أبوه ميتاً فإنه تجوز له الوصية إذا ولد
لسنتين أو أقل مذمات والده • وإن كان أبوه زوجاً لأمه وهو معها فالوصية
له إذا جاءت به لستة أشهر أو أكثر •

وقال من قال : إن اجتنبها — أبوه فميتى ما جاءت به إلى ما يجوز
حكمه من والده ، وصح اعتزال والده من أمه فله الوصية إلى الحد الذي
يجب نسبه من والده •

وقال من قال : إن جاءت به لأقل من تسعة أشهر أو لتسعة أشهر
فإن له الوصية •

❖ مسألة : وروى أيضاً غسان عن سعيد بن المبشر أن امرأة
أوصت في مرضتها قالت : يوم أموت فما في بطن أختي ذكراً أو أنثى فله
ثلث مالى ، فصحت من مرضتها ، وأسقطت أختها ذلك الولد ، ولم يكن
أحدثت لذلك نقضاً إلى أن حملت أختها بولد آخر ، وماتت هى وأختها
حامل ؟

فرأى سعيد أن تلك الوصية تامة لقولها يوم أموت فما في بطن أختي
ذكراً أو أنثى فله ثلث مالى •

وروى غسان بن عبد الرحمن أن سعيد بن المبشر كان يرى في
الموصى إذا أوصى كان مريضاً أو صحيحاً فقال يوم أموت فلفلان كذا وكذا
من مالى ، فهو ما لم ينقضه قبل الموت ، إلا أن يقول إن مت من مرضتى
هذه فصح منها ، ثم مات من غيرها ، فلم يكن يرى ذلك تاماً ، ويراه قد
انتقض •

❖ مسألة وسألت عن رجل أوصى لأولاد رجل بشئ من ماله ،

وله امرأة حامل ، هل للحمل نصيب مع الإخوة أم إنما هذه الوصية لأولاده يوم كانت الوصية ؟

فأقول : إذا وضعت الزوجة ولداً لستة أشهر من يوم مات الموصى أو لأكثر من ذلك ، فإن هذا الولد لا يدخل مع إخوته في هذه الوصية ، وإن وضعته لأقل من ستة أشهر من يوم مات الموصى فإنه يدخل معهم في الوصية .

قال : غيره : نعم قد قيل هذا في الميت وغير الميت ، وقيل إذا كان مطلقاً أو ميتاً فجاءت به لما يجب عليه الولد ، ويلحقه ثبتت له الوصية .

❖ مسألة : عن أبي سعيد : وعن رجل أوصى لبنى ابنه بثلاث ماله إقراراً بحق لهم عليه ، وأوصى لابنه وعرفه إياه ، وأوصى أنه قد حازه عليه مئتين ، فإنه مال من مال ابنه لا حجة للوالد في هذا المال ، وأشهد على نفسه البينة بذلك ، وهذا الوالد وكان له ولد غيره فقال الأخ بعد موت الوالد : إن هذا مالى ، ولا تجوز لأولاد الأخ هذه الوصية ؟

فاعلم أن الوصية لولد الولد جائزة إذا كان للهالك ولد ، ولم يكن ولد الولد ورثة ، ومع أنك ذكرت أوصى لهم بحق عليه ، فذلك جائز إذا كان ذلك في الصحة ، ولا سبيل للورثة عليهم .

وإن كان ذلك في المرض ولم يكن قال وليسه لهم بوفاء كان للورثة الخيار في إتمام ذلك ، أو فداؤه بقيمته برأى العدول ، وهذا يأتي على مسألتك إن شاء الله .

وما كان لوالدهما من مال فهو لهما إذا صح ذلك بالبينة العادلة ، ولا يدخل هذا في مال والدهما ، لأن هذا وصية بحق من جدهما ، وأما من

كان في يده منهما مال فادعاه لنفسه فهو أولى به ، وعلى المدعى البيئـة ،
فإن أعجز البيئـة كان على المدعى عليه اليمين يحلف أن هذا المال له ما نعلم
لخصمه هذا فيه حقاً من قبل ما يدعى عليه •

وأما ما لم يكن في يده وادعاه من مال والده فعليه البيئـة بما يدعى
فإن أعجز البيئـة كان على المدعى عليه اليمين •

✽ **مسألة :** عن أبي على الحسن بن أحمد : فيمن أراد أن يوصى
لحمل في بطن أمه ، كيف يكون لفظه ؟

فلم أحفظ اللفظ ، وأحب إذا قال قد أوصيت بكذا وكذا لحمل فلانة
بنت فلان الذى هو في بطنها أن يثبت ذلك ، إذا وضعت حيا ، وإن قال :
للحمل الذى في بطن فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان أن يثبت
ذلك ، والله أعلم •

الباب الخامس عشر

الوصية لفلان ولبنى فلان ولأولاد فلان

وعن محمد بن محبوب : فى رجل أوصى لبنى فلان بثلث ماله ، وامرأة الموصى لأولاده حامل ؟

قال : إن ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم أوصى المالك فهو داخل فى هذه الوصية مع إخوته • وإن ولدته لستة أشهر أو أكثر لم يدخل معهم فى هذه الوصية •

وقال ذلك ابن أبى ميسرة ، إلا أنه قال : من يوم مات الموصى •

وقال أيضاً : إن كان أوصى لولد رجل قد مات ، وكانت امرأة الذى أوصى لولده حاملا ، فإن وضعته لأقل من سنتين من يوم مات أبوه فهو يدخل فى الوصية لأن السبب يثبت من الأب ، ولو كان حيا لم يلحقه •

وقال ذلك الفضل بن الحواري ، وهو رأينا ، فافهم الفرق بين ولد الحى وولد الميت •

قال أبو الحسن لا تثبت له الوصية كان أبوه حيا أو ميتا ، إلا أن يولد فى أقل من ستة أشهر •

وأما إذا كانت الوصية لوالده ، ثم مات الموصى قبل والده ، واستحق الوصية ثم مات ، وامرأته حامل ، فالوصية للورثة وله سهمه ما لحق النسب إلى سنتين •

ومن غيره قال أبو سعيد : القول الأول أحب إلينا إذا كان أب
الصبي الموصى له ميتاً وهو حمل أنه تلحقه الوصية إلى سنتين من موت
أبيه .

✽ مسألة : وقال أبو عبد الله : في رجل قال في وصيته : ثلث مالي
لبنى أخى فلان ، وهم ثلاثة ، فوجد لأخيه خمسة أولاد ؟

قال : الوصية للخمسة كلهم ، لأن الوصية قد ثبتت لولد أخيه ،
وقوله وهم ثلاثة صفة .

وإذا قال : قد أوصيت لبنى أخى فلان وهم خمسة ، فوجد له
ثلاثة ؟

فإنه يكون لبنى أخيه ثلاثة أخماس الوصية ، ويرجع الخمسان إلى
الورثة ، لأن الخمسة في المسألة الأولى موجودون ، وهم في هذه المسألة
معدومون إلا ثلاثة .

قال أبو سعيد : نعم إذا صح أنهم ثلاثة لا غيرهم .

وإذا قال : قد أوصيت لبنى أخى فلان بثلث مالي وهم بالبصرة ،
فلم يكن في البصرة بنو أخيه وكانوا بمكة ، فإن الوصية لهم ، وقوله
بالبصرة صفة .

وإذا قال : قد أوصيت لأحمد ومحمد وعبد الله بنى أخى بثلث
مالي ، فوجد له خمسة أولاد منهم ثلاثة محمدون وواحد أحمد وآخر
عبد الله ؟

فالذى نجد في هذه المسألة من غير جواب محمد بن محبوب أن يكون

هذا الثلث على ثلاثة ، فلأحمد ثلثه ، ولعبد الله ثلثه ، والثلث الباقي بين
المحمدين الثلاثة •

قال أبو الحسن : كذلك نقول •

قلت : فإن أوصى لابن فلان وهو محمد ، فوجد لفلان ثلاثة بنين
كلهم محمد أتكون الوصية لهم جميعا ؟

قال : نعم •

❦ مسألة : وإذا أوصى بثلاث ماله لأحد بنى أخيه ، ولم يسم ،
فقال : كل واحد من أولاد أخيه : الوصية لى ؟

فإن الوصية تكون بينهم جميعاً ، وعلى كل واحد يمين بالله ما يعلم
أن هذه الوصية للآخر دونه إذا طلبوا ذلك •

قال أبو سعيد : وقد قيل إنه إذا أوصى لأحد هذين أو لهذا إن
هذه الوصية لا تجوز لواحد منهما •

فإن أوصى وبينه بعينه ، ثم لم يحفظ الشهود كانت الوصية لهما
كذلك إذا أوصى لبنى أخيه ، ثم عين أحدهم ، ثم عمى كانت لهم جميعا
في الحكم •

وإن أوصى لأحدهم فهذا مجهول •

وإذا أوصى بثلاث ماله لبنى أخيه ولم يسم أى بنى أخيه فوجد له
أخوان ولهما أولاد ، فإن الوصية لبنى أخويه جميعا •

ومنه فإذا أوصى بها فقال لبنى فلان ، وبنى فلان ، وكان بعضهم

أكثر عدداً من بعض ، فالوصية بينهم على قدر عددهم تنقسم على العدد ؛
ويوجد عنه في هذه المسألة خلاف هذا ، وهذا أحب إلينا .

قال غيره : وقد قيل لكل قوم النصف .

✽ مسألة : وقال أبو عبد الله : في رجل أوصى بألف درهم لفلان
ابن فلان ولبنى فلان ، ولفلان خمسة بنين ؟

فهذا الألف درهم يكون بين فلان بن فلان ، وبنى فلان نصفان ،
لأن ها هنا اسم مفرد .

قال أبو سعيد : وقد قيل هي بينهم على عددهم .

ومن غيره : قلت لأبي الحسن : فإن أوصى لبنى فلان وبنى فلان ،
ولفلان كيف تكون الوصية ؟

قال : تكون لبنى فلان وبنى فلان النصف ، ويكون لفلان النصف .

قلت له : فإن أوصى لبنى فلان ، وبنى فلان ، وبنى فلان ، ولبنى
فلان ، ولبنى فلان .

قال : قوله لبنى فلان وبنى فلان ، وبنى فلان أشركهم في النصف .

ومن غيره : فإن قال لبنى فلان وبنى فلان وبنى فلان فهو على
عددهم .

وقد قيل إن أوصى لفلان ولبنى فلان بوصية ، فهي لهم على العدد .

وقال من قال : لفلان النصف ، ولبنى فلان النصف على العدد ،
ونحب أنه إن قال لفلان ولبنى فلان فهو بينهم على عددهم .

وإن قال : لفلان وبني فلان ، كان لفلان النصف ، والنصف لبني فلان على العدد ، وكل ذلك يجوز في الاختلاف .

ولو أوصى لبني فلان وبني فلان بوصية ، فهذا مما يجرى فيه الاختلاف ، فبعض يقول على العدد ، وبعض يقول : كل بني أب النصف .

ومن غيره قال : ولو قال في وصيته : قد أوصيت لبني أخي وهم أحمد ومحمد وعبد الله بثلاث مالى ، فوجد له خمسة بنى أخ منهم محمدون ثلاثة وواحد أحمد وواحد عبد الله ؟

فقال من قال : يكون الثلث أثلاثاً ، فيكون لأحمد ثلث الثلث ، ولعبد الله ثلثه ، وللمحمدين ثلثه على ثلاثة .

وقال من قال : يوقف ثلث الثلث على المحمدين حتى يصح لأحد أو يقرؤا بشيء فيما بينهم أو يصطلحوا فيه على شيء .

وقال من قال : يكون الثلث على خمسة فيسقط الخمسان ويرجعان إلى الورثة ، ويكون خمس الثلث لأحمد ، وخمسة لعبد الله ، وخمسة للمحمدين على ما ذكرنا في المسألة الأولى من الاختلاف فيما بينهم في ثلث الثلث .

❖ مسألة : من جواب أبى سعيد : وسألت عن رجل أوصى لبني فلان بثلاث ماله ، قال : وهم ثلاثة محمد وعبد الله وخالد ، فوجد لفلان خمسة بنين ، ثلاثة محمدون وعبد الله وخالد ، قلت : هل يكون الثلث بينهم على عددهم على رؤوسهم ، ولا يضر تحديده إذا وجدوا على خلاف ما حدد ؟

فعندى أنه إذا حد فقال : وهم ثلاثة محمد وعبد الله وخالد ، كان الثلث ثابتاً لهم كله ، ويكون للمحمدين سهم سهم على ثلاثة ، إلا أن يصح أحدهم دون الآخر ، ويكون لعبد الله ثلث الثلث ، ولخالد ثلث الثلث •

وإن لم يقل : وهم ثلاثة ، وإنما قال : عبد الله وخالد ومحمد ، فوجد له ثلاثة محمدون وخالد وعبد الله ؟

فمعى أنه يخرج في بعض القول مثل الأول ، وفي بعض القول أنه يكون الثلث على خمسة أسهم ، فسهمان يرجعان إلى الورثة ، وثلاثة مقسومة على ما وصفت لك ، لعبد الله سهم ، ولخالد سهم ، وللمحمدين سهم ، على عددهم ، فينظر في ذلك كله •

قلت : وكذلك إن أوصى لابن فلان محمد بثلث ماله ، فوجد له خمسة محمدون ، ما القول فيه ؟ وهل يكون بينهم على عددهم ؟

فلعل هذا يشبه أن يلحقه معنى الاختلاف على حسب ما مضى ، فإذا لحقه ذلك فلعل في بعض القول يكون لهم الخمس من الثلث على خمسة ، وفي القول يكون الثلث سهم على خمسة •

❖ مسألة : وإذا أوصى الرجل وقال : ثلث مالى لفلان وفلان ، والفقراء ؟

فللفقراء ثلث الثلث ، ولفلان ثلث الثلث ، ولفلان الباقي ثلث الثلث •

ومن غيره قال : وقد قيل للفقراء النصف ، ولفلان وفلان النصف بينهما نصفان ، قول أبى سعيد فيما أحسب •

❖ مسألة : ومن أوصى بثلث ماله لبني أخيه أو لبني فلان ؟

فهي لهم يوم يموت ، ولا أنظر الى عددهم يوم أوصى ، وإنما أنظر إلى عددهم يوم يموت ، وتجب الوصية لأنه لم يسم بأسمائهم ، وإن سمى بأسمائهم فإنما هي للذين سمى ، فمن مات منهم قبل الموصى رجعت الوصية إلى ورثة الميت الذي أوصى •

قال أبو سعيد : وقد قيل إنه لو أوصى لبنى فلان وهم عشرة بثلث ماله ، فلم يمت حتى مات تسعة إن الواحد يكون له عشر الثلث •

وكذلك إن مات منهم واحد وبقي تسعة ، فلهم تسعة أعشار الثلث •

❖مسألة : وقيل : فيمن أوصى لإخوته وله ستة إخوة ، اثنان لأب وأم ، واثنان لأب واثنان للأم ؟

فقال : قد اختلف في ذلك ، فمنهم من قال من بعض أصحابنا : الثلث بين إخوته سواء •

وقال من قال : يعطى الأخوان للأب والأم سهمان ، ويعطى الأخوان من قبل الأم والأخوان من الأب سهم سهم ، وهو أحب القولين إلى •

فإن لم يكن له ولد يحوزون ميراثه ، بطل حصة الأخوين من الأب والأم ، والأخوين من الأم وكان لهم الميراث ، وكان للأخوين من الأب ثلث الوصية ، وهو ثلث الثلث •

ومنه : ولو أن رجلا أوصى بثلث ماله لبنى فلان ، وفلان ذلك أب وله أولاد ذكور وإناث ؟

فقال بعض الناس : إن الثلث للذكور من ولده دون الإناث ، لأنه قال لبني فلان ، فلو قال لولد فلان كان الثلث بين الذكور والإناث •

وقال أبو سعيد : إذا أوصى لبني فلان ، فهو كما قال ، وبعض القول •

وقال من قال : يكون بين الذكور والإناث ، وإذا لم يوجد له إلا إناث فلا شيء لهن في الوصية ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً •

وأما إذا قال : لولد فلان ، يكون بين الذكور والإناث ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً •

ومنه : ولو كانت امرأة حاملاً دخل ما في بطنها في الوصية ، إلا أن يقسم المال قبل الميلاد •

ومن غيره قال : وقد قيل إن الحمل يدخل في الوصية ، فإن كان له بنات وبنو ابن فالوصية لبناته دون بنى ابنه ، وإنما يقع هذا على ولد الصلب ، فإن لم يكن له ولد لصلبه فالوصية لولد الابن الذكور والإناث فيها سواء ، ولو لم يكن له إلا ولد واحد كان الثلث كله له ، لأن الولد قد يكون واحداً ولا يكون لوالد ابنه في ذلك شيء •

ومن غيره قال : نعم ، وذلك إذا قال لولده ، وأما إذا قال لبنيه فقد مضى القول فيه •

ومنه : وإن أوصى بثلاث ماله لفلان ، ولفلان ، أو قال بين فلان وفلان ، ثم مات الموصى ، ثم مات أحد اللذين أوصى لهما ؟

فإن الوصية بين الحي وبين ورثة الميت الموصى له بينهما نصفان ،

فإن كان مات قبل موت الموصى وبعد الوصية ، فإن نصف الثلث للباقي
منهما ، وحصة الميت الموصى له مردودة على ورثة الموصى •

وإذا قال : ثلث مالى لفلان وفلان ، وأحدهما ميت ، فالثلث كله
لفلان •

ومنهم من قال : للحي منهما النصف ، والنصف الباقي مردود على
ورثة الميت الموصى ، وكان قوله للمتوفى باطلا •

ومن غيره قال : وهذا إن كان قال وصية أوصى به على هذا وصية •

وإذا قال ثلث مالى لفلان ولعمته ؟

كان لفلان سهمان ، ولعمته سهم •

ومن غيره : وقد قيل : الثلث بينهما نصفان •

ومنه : ولو قال : ثلث مالى لفلان وللمساكين ؟

كان لفلان نصفه ، وللمساكين نصفه •

وكذلك إن قال : لفلان وللحاج ؟

كان لفلان نصفه وللحاج نصفه •

وإذا أوصى بثلث ماله لابنى فلان ، وهم أربعة ، فمات منهم رجل ،
وولد له ولد ، ثم مات الموصى ؟

قال : الثلث للباقيين ، وللمولود سهم أبيه سواء • وإنما تقع الوصية
لولده يوم يموت الموصى ، ولا ينظر إلى من مات منهم قبل ذلك •

ومن غيره قال : إذا كان مات بعد موت الموصى فهو كذلك ، وإن كان مات قبل موت الموصى فالوصية للباقين •

وقد قال من قال : يكون لهم ثلاثة أرباع الوصية ، ويرجع الربع إلى ورثة الهالك الموصى ، وأما إذا مات من الإخوة وولد لفلان ، يعنى أبا الذين وقعت لهم الوصية فهو كما قال •

ومنه : وكذلك لو قال : ثلث مالى لموالى ، يعنى مواليه الذين أعتقهم ، ثم مات منهم ميت ، وأعتق فلان عبداً ، ثم مات الموصى ، فإن الثلث لمواليه ولهذا المعتقد •

وإذا كان لفلان موالى أعتقهم وموالى أعتقوه ، فأوصى لموالى بالثلث ؟

فالوصية باطلة حتى يتبين ، لا أدري لأى الفريقين هو ، للذين أعتقهم ، أو للذين أعتقوه ، ألا ترى أن الموالى هم أيضا الورثة ، لقول الله تعالى : (إني خفت الموالى من ورائى) •

✽ مسألة : قال أبو معاوية ، رحمه الله : فى رجل أوصى بثلث ماله لبنى فلان وهم أربعة ، فولد لأبيهم ولد ، ومات الذى ولد له ، ثم مات الموصى من بعد ؟

إن الثلث يقسم على أربعة ، فثلاثة أرباع الثلث بينهم ، لكل واحد منهم ربع ، ويرد الربع الآخر على الورثة ، ولا شئ للمولود •

قال غيره : الذى معنا أنه أراد أنه أوصى لبنى فلان بثلث ماله وهم أربعة ، فولد لفلان ولد خامس ، ثم مات المولود ، ومات قبل موت الموصى ، فإن كان كذلك فإنما الوصية للذين مات الموصى •

قال غيره : أنالا يبين لى ما يقول هذا ، لكن يحسن أن يكون أراد أنه ولد المولود ومات أحد الأربعة المتقدمين ، والله أعلم •

✽ مسألة : ومما يوجد عن هاشم ، وعن رجل أوصى لفلان وبنيه من أقاربه بمائة درهم خصهم بها ، وأوصى لأقاربه بعد ذلك ، كيف الوصية بين الرجل وبنيه ؟

فأرى أن يكون للأب سهمان ، ولكل واحد منهم سهم •

ومن غيره قال : وقد قيل يكون سهم على الرعوس •

وقال من قال : يكون للأب النصف ، ولبنيه ما كان النصف ، ولاتقسم هذه الوصية على سبيل قسمة الأقربين ، لأن هذه خاصة لهؤلاء بأعيانهم ، وذلك إذا نالتهم وصية الأقربين ، وصحت لهم وصيتهم •

ومن غيره قال : هذه الوصية خاصة لهؤلاء ، ولم يصح لأحد من الأقارب وصية غيرهم ، فإنه يقسم عليهم قسمة الخاص لا قسم الأقارب •

باب آخر

وجدت مكتوباً ينظر فيه ، ويسأل عنه حتى يصح إن شاء الله •

✽ مسألة : قيل : ولو أوصى لزيد وبنيه بثلاث ماله ، فوجد بنو زيد عشرة ؟

فقال من قال : المال بينهم على عددهم وأبوهم زيد ، لكل واحد منهم سهم •

وقال من قال : لزيد نصف الوصية والباقي لبنيه على عددهم الذكر والأنثى سواء ، وكذلك لو أوصى لزيد ولبنيه كان القول في ذلك سواء •
والاختلاف فيه واحد •

ولو قال : قد أوصيت لزيد وللفقراء بثلث ماله ؟

كان لزيد نصف الثلث ، وللفقراء نصف الثلث ، ولا نعلم في هذا اختلافا ، وإنما يقع الاختلاف في هذا إذا أوصى لزيد ولبنيه ، لأن بنيه تقع عليهم التسمية بالأعيان ، ويوجدون بأعيانهم ، ويعدمون فترجع الوصية إلى الورثة إن أعدموا ، والفقراء لا تقع الوصية على أحد ولا يعدمون ، وإنما تقع الوصية على صفة الفقراء ، فمن هنالك اختلف المعنيان • قال غيره •

* مسألة : وكذلك إن أوصى بثلث ماله لزيد وبني عمرو ، أو ممن يعرف ويقع عليه الوجود والعدم ؟

فهو سواء •

ولو قال : قد أوصيت بثلث مالي لزيد وعمرو ، ولعبد الله وخالد ، وحفص ، ولشاذان ، وعزان ، والصلت ؟

كانت الوصية ثابتة ، وكان لزيد وعمرو ربع الثلث ، ولعبد الله وخالد وحفص ربع الثلث ، ولشاذان وعزان ربع الثلث ، وللصلت ربع الثلث •

ولو قال : قد أوصيت بثلث مالي •

ولو قال : قد أوصيت بثلث مالى لزيد وعمرو ، وعبد الله ولخالد ،
ولحفص وشاذان وعزان وللصلت •

كانت الوصية ثابتة ، وكان لزيد وعمرو سدس الثلث ، ولعبد الله
سدس الثلث ، ولخالد وحفص سدس الثلث ، ولشاذان سدس الثلث ،
وعزان سدس الثلث ، وللصلت سدس الثلث •

ولو قال : قد أوصيت بثلث مالى لزيد وعمرو ، ولعبد الله وخالد ،
ولحفص وشاذان ، وعزان والصلت ، كانت الوصية ثابتة ، وكان لزيد
وعمر ثلث الثلث ، ولعبد الله وخالد ثلث الثلث ، ولحفص وشاذان
وعزان والصلت ثلث الثلث •

ولو قال : قد أوصيت بثلث مالى لزيد وعمرو ، وعبد الله وحفص ،
وشاذان ، وعزان والصلت ، ولربيعه وعتبة •

كانت الوصية جائزة ، وكان لزيد وعمرو سدس الثلث ، وعبد الله
سدس الثلث ، ولحفص سدس الثلث ، ولشاذان سدس الثلث ، وعزان
والصلت سدس الثلث ، ولربيعه وعتبة سدس الثلث •

❖ مسألة : ولو قالت : قد أوصيت بمالى لزيد وعمرو ،
ولعبد الله ولحفص وربيعه ولعتبة •

كان لزيد وعمرو ربع الثلث ، ولعبد الله ولحفص ربع الثلث ،
ولربيعه ربع الثلث ، ولعتبة ربع الثلث ، فافهم هذه المسألة •

❖ مسألة : من الزيادة ، ولو قال : ثلث مالى لفلان ، وعتبة ؟
كان لفلان سهمان ، ولعتبة سهم كذا وجدت •

❖ **مسألة :** وإن قال ثلث مالى لفلان وفلان ، وأحدهما ميت ؟

فالثلث كله لفلان ، وقول للمحى نصف الثلث ، والنصف الباقي مردود على ورثة الموصى .

❖ **مسألة :** ومما أحسب عن أبى على رحمه الله : وعن رجل أوصى للفقراء والأقربين وللأيمان بوصية ؟

فالثلث من الوصية للأيمان والباقي على ثلاثة ، فلفقراء الثلث ، وللأقربين الثلثان .

ومن غيره قال : وقد قيل للأيمان النصف والنصف أثلاثا بين الفقراء الثلث وللأقربين الثلثان لأنه قال للفقراء والأقربين والأيمان كان كما قال بـلا اختلاف .

❖ **مسألة :** ومن كتاب أبى جابر : وإذا أوصى موصى لفلان بكذا وكذا بوصية ، أو وكله بوكالة ، ثم صح بشهادة شاهدى عدل أنهما لا يعلمان فى هذه البلاد فلان بن فلان إلا هذا فهو جائز .

وإن نسب إلى أب ثالث ، وكان فى البلاد من يواطئه فى اسمه واسم أبيه ، ولا يواطئه فى الأب الثالث فصح أن ليس فى هذه البلاد فلان ابن فلان ، فذلك ثابت .

وإن كان له صفة يعرف بها فنسبها إليها ، وقال الشاهدان العدلان .

إنهما لا يعلمان في ذلك الموضع فلان بن فلان على هذه الصفة إلا هذا
فذلك جائز •

ومن غيره قال : نعم ، وأما إذا أوصى لأقاربه فلم يوجد له أقارب ،
فإن الوصية بحالها حتى يصح له أقارب ، لأنه ليس شيء معروف •

ومن أوصى لزيد بدرهم ، فوجد في البلد رجل اسمه زيد ، فادعيا
الدرهم جميعاً ، ولم يعرف أيهما صاحبه ؟

فإنهما يحلفان فإن حلفا قسم بينهما ، وإن هما نكلا عن اليمين أعطى
لآخر ، فإن كان أحدهما قد مات فالحكم بين ورثته وبين الحي ، وإن هما
ماتا جميعاً فاليمين بين ورثتيهما ما يعلمون أن فلاناً أحق بهذه الدراهم ،
أو هذا الحق بينهما •

✽ مسألة : وإذا أوصى بثلث ماله لبني أخيه فلان ، أو لبني
أخيه فلان ؟

فإن الوصية بينهم نصفان ، لكل بني أخ النصف ، لا يكون بينهم
على العدد إن اختلف عددهم ، وكذلك لأخيه ولبني أخيه •

قال غيره : وقد قيل في هذا إنه يكون بينهم على العدد ، وأما الأول
فهو كما قال ، ولا نعلم في ذلك اختلافا •

ومنه : وإن قال قد أوصيت بثلث مالي لبني أخى وللفقراء ؟

فالفقراء الثلث ، ولبني أخيه الثلثان •

وإذا قال : قد أوصيت بثلث مالي لأرجاسي ولوالى ؟

فهي بينهم على ثلاثة ، لأرحامه الثلثان ولواليه الثلث •

❦ **مسألة :** وعن رجل أوصى لبني فلان بمائة درهم ، ثم مات بعضهم قبل موت الموصى ، وقد علم بموت من مات منهم ، وحياة من حيي منهم أو لم يعلم بذلك ؟

قال : يكون لن حيي منهم حصته ، ومن مات منهم رجعت حصته إلى الورثة •

قلت : فسرلى ذلك ؟

قال : مثل ذلك رجل أوصى لبني فلان بمائة درهم وهم عشرة ، فمات منهم قبل موت الموصى خمسة ، وبقي خمسة ، حتى مات الموصى ، فلهؤلاء الخمسة الأحياء خمسون درهماً ، كل واحد عشرة ، والخمسون الأخرى راجعة إلى الورثة •

قلت : وكذلك إن مات منهم واحد ؟

قال : نعم •

قلت : وكذلك إن بقي منهم واحد ، ومات تسعة كان للواحد الباقي عشرة دراهم ، وترجع التسعون إلى الورثة ؟

قال : نعم •

قلت : رأيت إن أوصى لبني فلان بمائة درهم ، وليس لفلان يومئذ إلا ولدان ، ثم ولد بعد ذلك لفلان ثمانية أولاد حتى صاروا عشرة ، ثم مات الموصى ، لن تكون هذه الوصية ؟

قال : تكون للولدين اللذين كانا مولودين يوم أوصى ، ولا يدخل فيها الثمانية بشيء •

قلت : رأيت إن مات أحدهما قبل موت الموصى ، ومات الموصى وبقي واحد ؟

قال : للباقي خمسون درهماً وترجع الخمسون الأخرى إلى الورثة •

قلت : رأيت إن ماتا جميعاً قبل موت الموصى ، وقد ولد لابنهما ثمانية أولاد غيرهما ، ثم مات الموصى ؟

قال : تبطل الوصية وترجع إلى الورثة •

قلت : رأيت إن أوصى لبني فلان بمائة درهم ، وليس لفلان يوم أوصى إلا ولد واحد واحد ثم ولد لفلان بعد ذلك عشرة أولاد ، ثم مات الموصى ؟

قال : يكون للابن الذي كان مولوداً يوم الوصية خمسون درهماً ، ولا يكون للآخرين شيء ، وترجع الخمسون الأخرى إلى الورثة •

ومن غيره قال : أما إذا أوصى لأولاده ، ثم مات من مات منهم ، فهو كما قال • وأما من ولد قبل موته فقد قال من قال : يدخلون في الوصية •

قال غيره : ومعنى أنه قليل يدخل في الوصية من أولاده من كان حكمه ولداً مولوداً أو حملاً يلحق حكمه بالولد يوم الوصية •

قال غيره : ومعنى أنه قد يخرج أنه إذا لم يكن له إلا ابن واحد كان له الثلث من المائة ، لأنه أقل ما يقع عليه اسم البنين ثلاثا •

ولعل القول الأول على قول من يقول الجمع يقع بالاثنتين فصاعدا •

✽ مسألة : سألت أبا المؤثر عن رجل أوصى بمائة درهم لابنى أخيه ، ولم يسم أى بنى إخوته ، فلما مات وجد له أخ له ثلاث بنات ، وأخ له ابن وبنت ، وأخ له اثنان ذكران ، لمن تكون هذه الوصية ؟

قال : تكون هذه المائة درهم لبنا إخوته على عددهم الذكر والأنثى سواء •

قلت : أرأيت إن أوصى ابنى أخيه بمائة درهم ، فلم يوجد له بنو أخ ذكور ، ووجد له بنات أخ أو بنات إخوة كلهن إناث ؟

قال : إذا لم يكن معهن ذكر بطلت الوصية •

قلت : أرأيت إن أوصى ابنى أخيه بمائة درهم ، فوجد فى الكتاب لابنى أخيه فلم يعرف لابنى أخيه أو لابنى أخته أو لم يحفظ الوصى ، ولا حفظت البينة إلا أنهم قد علموا أنه قد وصى لابنى أخيه أو لابنى أخته ، هل تثبت هذه الوصية ؟

قال : إذا لم تشهد البينة بالذين أوصى لهم بطلت الوصية ورجعت إلى الورثة •

قلت : فلم لا تقسم بينهم ؟

قال : لا لأنهم لم يشهدوا شهادة تصح •

قلت : أرأيت إن أوصى لأخيه بمائة درهم فوجد له عشرة إخوة لمن تكون الوصية ؟

قال : إن شهدت البينة أنه أوصى لأخيه ، ولم يسم أى إخوته قسمت الوصية بينهم • وإن شهدت البينة أنه أوصى لأخيه وسماه لنا ولكننا نسينا اسمه ولا نعرف أيهم هو بطلت الوصية ، ورجعت إلى الورثة •

❖ مسألة : ولو قال : ثلث مالى لفلان ، وعقبه ؟

كان لفلان سهمان ، ولعقبه سهم •

وإذا أوصى فقال : ثلث مالى لوالى وله موال أعنتهم وموال أعنتوه

فالوصية باطلة ، لأنه لا يدري أى الموالى •

الباب السادس عشر

الوصية لبنى فلان إذا كان جداً أو كانوا قبيلة

من جامع ابن جعفر :

إذا أوصى فقال : ثلث مالى لبنى فلان ؟

فهو لأعيان بنى فلان ، ولا يكون لولد الولد شيئاً مع أعيان ولد الرجل ، إلا أن يكون الذى قال لبنى فلان جد ينسب إليه ولد وولد ولد ، وقد توفى الجد ، فيكون الثلث انتسب إليه جميعاً إذا كان الجد قد صار كهيئة الفخذ والقبيلة ، فهو للجميع للبطن الأعلى والبطن الأسفل ♦

وإن قال : ثلث مالى لآل فلان ، ولآل فلان ، بينهم على عددهم إن كانوا يحصون ، وإن كانوا لا يحصون فالوصية باطلة ♦

قال أبو سعيد : وإن كانوا لا يحصون أعطى من قدر عليه ، وكانت الوصية كما جازت للفقراء ، وهم لا يحصون ♦

✽ **مسألة :** وإذا أوصى بثلث ماله لبنى فلان وهى قبيلة لاتحصى ؟ فمنهم من قال : إن الوصية باطلة من قبل أنه لا يعلم كم نصيب كل إنسان ولأنهم يتفرقون فى البلدان ♦

ومنهم من قال : يعطى الأقرب منهم إن قدر على ذلك ، وإلا فمن قدر عليه ♦

✽ **مسألة :** وقيل فى رجل أوصى فى ثلث ماله لبنى تميم ، أو لقبيلة لا يحصى عددها ، ولا يحاط بهم ، أو لمن لا يحصى عدده ، ولا يقدر عليه ؟

فقال من قال : إن الوصية جائزة ، ويعطى منهم ثلاثة أنفس فصاعداً
ممن أراد أو ممن أوصى له بذلك •

وقال من قال : يعطى من قدر عليه من ذلك •

وقال من قال : الوصية باطلة لأنه لا يحاط بهم •

✽ مسألة : وعن رجل أوصى لبنى فلان بمائة درهم صغارهم
وكبارهم ونسائهم ، والموصى لبنيه ليس له أولاد إنما له بنو بنين ، وبنوهم
ونسول أسفل من هؤلاء ، كيف القسم بينهم ؟ فهم سواء النسول والذين
أعلى منهم ، أم يعطون على قدر أرحامهم مثل الأرحام ؟ أم هو لمن هو
أقرب نسباً منهم إلى الموصى لبنيه ؟ أم كيف الوجه في ذلك ؟ وهل يكون
الذكر والأنثى في ذلك سواء ؟

قال أبو عبد الله : إذا لم يصب لفلان أولاد فليس لبنى أولاده
شئ •

ومن غيره : ووجدت مكتوباً على ظهر كتاب لى فما قيدته ، وكان مع
أبى الحسن رضى الله عنه كتاب يقرؤه ، فيه مسائل فى الرجل يوصى
لبنى فلان بكذا وكذا أن الوصية لبنيه وبناته الذكر والأنثى فيه سواء •

فإن أوصى لولده كانت الوصية لولده وولد ولده الذين ينسبون
إلى الميت بالبنين ، الذكر والأنثى فيه سواء •

قلت له أنا : فإن أوصى لبنى بنيه تكون الوصية لولد ولد بنيه الذكر
وولد الأنثى ؟

قال : نعم •

✽ مسألة : فإذا قال : ثلث مالى ابني فلان ، وفلان ذلك جد ،
وله ولد ذكور وإناث ؟

فالثلث للذكور دون الإناث ، لأنه لا يجوز أن يقال للمرأة هذه من
بنى فلان ينسبها إلى أبيها وجدها ، وإنما يحسن أن يقال للمرأة هذه
من بنى فلان ينسبها إلى قبيلتها ، فأما ما ينسبها إلى أبيها فيقول
ابنة فلان •

ومن غيره قال : وقد قيل يكون ذلك للذكور والإناث من بنيه •

الباب السابع عشر

الوصية للورثة

وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا لا تجوز لوارث وصية » •

✽ **مسألة :** وسألت الربيع ، رحمه الله ، عن رجل أوصى لبعض ورثته في مرضه ، فأقرت به الورثة ؟

فقال : إذا رضوا به في حياته فإنه يجيز عليهم بعد موته إذا قيل لهم إنه لا يقضى له فقالوا : قد رضينا لهم أن يرجعوا بعد موته •

✽ **مسألة :** وعن أبي مروان في رجل أوصى لبعض أولاده بشيء في مرضه ، وأمضى ذلك الباقيون من الأولاد ، وأحرز الموصى له من قبل موت الوالد ، فلما مات الوالد طلب الذين لم يوص لهم أن يشاركوا الذي أوصى له ؟

قال لهم : على أخيهام ذلك وهم شركاء في الوصية ، ولا يضرهم إمضاؤهم ذلك لو ألدهم ، ولا إحراز أخيهام عليهم ، إلا أن يكون أحرز عليهم في صحة أبيهم •

قال أبو سعيد : وقد قال من قال : إذا أذنوا له أن يوصى بشيء عرفهم إياه ، فأوصى به ثبت للموصى له به •

✽ **مسألة :** وعن امرأة لها أخ من أمها فقالت في صحتها : يوم أموت فلاخى ثلث مالى ، وأشهد على ذلك أيضا يوم ماتت ، وقد ولدت •

فقال ورثة المرأة للأخ : إنها أشهدت لك وأنت وارث ، وما أشهدت

لك به باطل ، وقال الأخ استحققتة بعد موتها ، والوصية لى جائزة فله وصيته ؟

وقال أبو سعيد : وقد قيل : لا يجوز فى قول من يقول إن ذلك وصية ، وفى ذلك اختلاف •

❖ مسألة : وقيل : فيمن أوصى لمن هو وارثه يوم الوصية فلم يرجع عن الوصية ، ولم يمت حتى صار الموصى غير وارث باختلاف •

فقال من قال : تجوز له الوصية •

وقال من قال : لا تجوز له الوصية •

وإن أوصى له وهو غير وارث ، ومات وهو وراث ؟

فلا تجوز له الوصية ولا نعلم فى ذلك اختلافاً •

ووجدت فى موضع من الأثر بخط أحمد المعلم : وإذا أوصى وهو وارثه ، ثم مات ، وليس بوارثه ، أو أوصى وهو ليس بوارثه ، ثم مات وهو وارثه ؟

فقد قال بعض الفقهاء : إنها وصية إلا أن يقول : يوم أموت فعلى لفلان كذا وكذا ، وعلى قول بعض إنها عليه مات أو لم يمت ، ويؤخذ منه فى حياته • وقول : إن مات أخذت منه •

وإن أوصى له وهو وارث ، ثم صار غير وارث ، ثم رجع فصار وارثاً ، ومات فليس له وصية ، ولا نعلم فى ذلك اختلافاً •

وإن أوصى له وهو غير وارث ، ثم صار وارثاً ، ثم رجع وكان غير وارث ، ومات وهو غير وارث ، فإن الوصية له جائزة ، ولا نعلم في هذا اختلافاً •

قال غيره : وهذا في جميع الورثة من زوج أو زوجة أو غيرهما ، والله أعلم •

❖ مسألة : وعن رجل أوصى لبعض ورثته وهو يريد الجهاد ؟

قال : إن كانت وصية إنما يوصى بها لحدث إن كان به فلا يجوز لوارثه •

وإن كان إنما هو يجعله لهم هبة فهو جائز ، وليس له أن يرجع فيه •

❖ مسألة : وعن الميت يقول في مرضة الموت : ثلث مالى لفلان

وصية منى له ، قلت : هل يجوز ذلك ؟

إذا كان وارثاً فلا تجوز الوصية للوارث •

قال غيره : وقد قيل إن هذا يخرج مخرج الإقراز ، ويثبت للوارث وغير الوارث •

❖ مسألة : مما يوجد عن أبى الوليد والأزهر : وعن رجل أعطى بنيه مالا وهم صغار ولم يقبضوا ، فلما حضره الموت تم ذلك وقال لمن حضره : اطلبوا لى إلى ورثتى ، أو يمشوا لهم فطلب ذلك إلى امرأته ، فأمضت وهى لا تعرف المال ، ثم رجعت ؟

فقال أبو الوليد هاشم ومسيح : قد جاز عليها ولا رجعة لها أعطى ما عرف وأمضت له •

وقال الأزهر : هل يرونه جائزا إلا بعطيتها فأعطت مالا تعرف ، ثم رجعت وتابعه سليمان بن إبراهيم •

وعن رجل أوصى لوارث ، فأمضى له بعض الورثة ولم يعرفوا ، ثم رجعوا ففاسوا هذا بذلك • وتم أزهر على قوله هذا لذلك ، وقال الشيخ ومسبح : قد جاز له إذا أمضوا الورثة •

✽ مسألة : ومن جواب أبي الحسن • سألت عن رجل أوصى بشيء من ماله لولده بجرح كان جرحه إياه وهو صبي ؟

فعلى ما وصفت فالوصية للوارث لا تجوز إلا بحق ، فإن كان أوصى له بحق بجرح جرحه إياه فهو ثابت ، والورثة بالخيار في حصصهم في هذا المال إن أرادوا أتموا الوصية ، وإن أرادوا ردوا عليه قيمة حصصهم ، إذا كانت هذه الوصية في المرض للوارث ، ولم يقل وليسه له بوفاء •

فإن قال بحق وليسه له بوفاء لم يكن لهم فيه خيار ، وكان المال له والله أعلم بالصواب •

وكذلك إذا أوصى له بقيامه عليه فهو ثابت له على ما وصفت لك في المسألة الأولى •

ومن جوابه : وعن رجل أوصى في مرضة موته فقال : موضع كذا وكذا لفلان ، يعنى وارثه •

فالذى عرفنا من ذلك أن الوصية لا تجوز للوارث إلا بحق أو بقيامه عليه ، أو يقرر له بذلك الشيء أنه له • فإذا أقر له أنه له فلا يجوز استثناءه فيه •

ومن غيره : أرجو أنه أبو سعيد قال : وقد قيل إذا قال وأوصى أن موضع كذا وكذا من ماله لفلان كان ذلك اقراراً •

وقال من قال : لا يجوز ذلك •

* مسألة : وعن رجل أوصى لزوجته بثلث ماله ، على أن يجعله في فداء أولاده من السلطان الجائر ، يؤديه في الخراج الذي يطلب به أولاده • قلت : هل تجوز لها الوصية على هذا المعنى ؟

فلا يبين لي ثبوت مثل هذا وقد مضى القول في مثله ان شاء الله •

قلت : وكذلك ان أوصى لها بثلث ماله تجعله حيث شاءت من التبعات التي تلزمها من قبل أولاده ، هل يجوز ذلك ؟

فلا يبين لي ثبوت مثل هذا وقد مضى القول في مثل هذا ، لأنه إما أن تكون الوصية لها لتبعاتها فلا وصية لوارث ، وأما أن تكون الوصية لأولاده فمثله وصية •

قلت : وهل يجوز له في بعض المعاني في خاص من الأمور أم لا ؟

فمعنى أنه لا تجوز الوصية له إذا كان وارثاً على حال إذا كانت الوصية له ولنفعه ، ولو كانت إنما يريد بها التعاون على أبواب البر في غير نفسه وعياله ، لأن ذلك أعظم النفع ...

الباب الثامن عشر الوصية للزوج والزوجة

عن أبي سعيد : وقلت : فإنها أشهدت بمالها لهذا الزوج أيثبت له ؟

فنعم هو ثابت إذا أشهدت به لهذا الرجل بعينه ، فيجوز ما أشهدت له به على وجه الإقرار ، وإن كان على وجه الوصية ثبت له الثلث من مالها مع الوصايا ، لأنه لا ميراث له بالزوجية •

ومن غيره : وذلك أن هذا الزوج تزوج هذه المرأة وهي في عدة من زوج لها مفقود ، فتزوجها هذا الرجل وجاز بها •

وعنه : وسألته عن امرأة تموت ولم يصح لها عصة ، ولها زوج وابنا أخت ، ولم يصح أنها خلفت مالا ، وقيل : إنها أشهدت بما تملك لزوجها ، ولم يصح أن لها مالا أشهدت له به ، إلا أن يكون لها عليه حق أو شيء قد خفي على الناس ، وليس يصح لها مال •

قال الزوج : إنها أشهدت بعشرة دراهم للفقراء ولأقربائها ، وابني أختها فقيرين أو غنيين •

قلت : فإذا لم يصلها منها إلى ميراث أصلا ، هل يجوز مما أوصى به للأقربين ، أو مما أوصى به للفقراء ؟

وقلت : فإن جاز ذلك هل يجوز أن يدفع كله إليها ؟

فإذا اصحت الشهادة لزوجها على سبيل الإقرار بجميع ما تملك ، أو بما تملك فذلك جائز ، وإقراره أنها أوصت بعشرة دراهم للفقراء ولأقربائها ، فذلك شيء يخصه هو ، فإن شاء أتمه فذلك من ماله ، وإن

شاء لم يتمه لأن الإقرار يأتي على الوصية أن لو كانت قبل الإقرار وبعد الإقرار ، فليس بشيء ، فإن أتم ذلك قيل يجعله حيث شاء ، وإن جعله في مال الهالكة أيما مالها فعلت الهالكة كان لابن أختها من ذلك الثلث لسبب الميراث ، وللفقراء ولأقربائها من غيرها ثلث ذلك للفقراء من ذلك الثلث ، ولأقربائها الثلثان غير وارثها الذين يرثاها •

وإن لم يجعل من مال الهالكة قيل له : يجعل حيث شاء إن شاء للفقراء ولأقربائها ، وإن شاء لأقربائها •

✽ **مسألة :** وفي امرأة حضرتها الوفاة ، وأحضرت شهداء يشهدون بوصيتها ، وما علموا في عقلها ، ولها زوج ووالد ، فأشهدت الشهود الحاضرين أن جميع حقها الذي لها على زوجها إقراراً منها له بطيبة من نفسها •

قلت : فقال لها من قال من الشهود : لعله لا يجوز لك إلا أن يترك والدك حقك الذي على زوجك ، فقال والدها : أشهدوا أنني قد تركت لفلان زوج ابنتي فلانة جميع مالها عليه من الحق وهو له إقرار مني له ، قلت : أيجوز هذا أم لا ؟

فهذا جائز في الحكم •

✽ **مسألة :** من الزيادة المضافة في امرأة مرضت فتركت حقها لزوجها ، وأبوها حاضر ، فإن كانت تركته بحق فليس للأب رجعة ، وإن كان بعين حق فله الرجعة ، فإن سكت عن الأب وهو يأكل المال حتى مات فقد ماتت حجته في الحكم ، وجائز له فيما بينه وبين الله إذ أخذ ميراثه منه •

✽ مسألة : فيمن أقر أنه قد قضى زوجته صداقها ، وعرف به ،
فلما حضرته الوفاة رجع فأوصى لها بصداقها ؟

إن قضاءه للذى أقر به لها ثابت بإقراره ووصيته لها بصداقها تجوز
أيضا ، لأنه يمكن أن يكون لها عليه صداقين •

قال المصنف : وهذا إذا أقر لها ثانية ، وأما الوصية لها بذلك فلا يبين
لى ثبوتها لأنها ترثه ، والله أعلم •

الباب التاسع عشر

في أخذ الورثة والأقارب من الوصية

عن أبي الحسن ، رحمه الله • قلت له : وكذلك يعطى فقراء
أقاربه من سائر الوصايا التي يدخل فيها الفقراء إلا في الوصية التي قد
أوصى بها للفقراء ولأقاربه التي مقرونين فيها جميعاً •

قال : نعم •

وقال غيره : وذلك عندي مثل أن يقول قد أوصيت للفقراء ولأقاربي
بكذا وكذا درهمًا ، وما أشبه ذلك •

وعنه : وكذلك يعطى من كفاراته وزكاته التي وجبت عليه في الحياة ،
ولم يكن له هو أن يعطيها إياه إذا كان ممن يلزمه عوله في الحياة ، ثم
أوصى بها ومات ، أيجوز أن يعطى من ذلك إذا كان ذلك بعد موته ؟

قال : نعم ، إذا لم يكونوا ورثة ، فإن لهم أن يأخذوا من الكفارات
والزكاة ووصية الفقراء •

قال : ولا يجوز أن يأخذ من وصية وارثه فقيراً أو غنياً مما أوصى
به للفقراء ، ولا من زكاته ولا من أيمانه •

قال : وإذا أوصى الميت بوصايا من حج أو كفارات أو زكاة أو سائر
الوصايا ، فأتت الوصايا على المال كله ؟

كان للورثة ثلثا تلك الوصايا فقراء كانوا أو أغنياء ، وإنما أخذوا
ذلك باستحقاق ، ولم يأخذوه لأنهم دخلوا في الوصية •

وقال : كل من استحق الميراث لم يجز له شيء من الوصية ، ولو كان فقيراً إلا على ما وصفنا أنه لم تثبت الوصية فدخل فيها من وجهة ذلك •

قال أبو سعيد : وقد قال من قال : إنهم يأخذون من سهم الفقراء مما أوصى لهم ، وللفقراء من الوصية إذا كانوا فقراء لموضع فقرهم ، ولا يحرمهم وصيتهم التي استحقوها بالقرابة ما يجوز لهم بالفقر ، لأن يدخلون فيما لا يجوز لفقرهم •

وقال من قال : لا يدخلون في ذلك ، ولا فيما أوصى به للفقراء مفرداً ، لأنهم قد يدخلون في ذلك على الفقراء ، لو لم تكن لهم وصية ، وكل وصية يدخلون فيها لو لم تكن لهم وصية ، وإنما يستحقها أهلها إذا كانت للأقارب وصية ، ولا يأخذ منها فقراء الأقارب لفقرهم ، وإنما يدخلون بفقرهم فيما لا يدخل فيه الأقارب من الزكاة والكفارات والسبيل وأشباه ذلك •

❖ مسألة : وعن رجل أوصى لأقاربه بوصية ، وعليه دين يحيط بماله ، ولم يرث بنوه شيئاً ، هل يأخذون من الوصية ؟

فإن بقي شيء بعد الدين فللبنين ثلثا ما بقي ، وللأقربين الثلث ، وإن لم يبق شيء من بعد الدين فلا شيء للبنين ولا للأقربين ، وإنما تكون وصية الأقربين في ثلث ما بقي من بعد الدين ، إلا أن يقول الديان ، فإنه نتم وصية الأقربين ، فإنها للأقربين خاصة ، ولا شيء للوارث •

قال غيره : وقد قيل إنه إذا لم يرث شيئاً ، وأتم الغرماء وصية الهالك ، فإنما جعلوا ذلك لأقربيه ، فإذا كانوا من الأقارب أخذوا ، لأنهم ليسوا بورثة •

وقد قيل : إذا أتموا الوصية كان للورثة الثلثان ، لأن الوصية لا تعدوا ذلك •

✽ مسألة : حفظ أبو عبد الله وأبو زياد وغيرهما من ثقات المسلمين ، أى أن الرجل إذا هلك ولم يترك مالا إلا مالا يبلغه وفاء دينه لزوجته ، فأوصى الأقربين ، فأجازتها الزوجة ، فطلبها الأقربون والورثة ، فهى للأقربين من دخل منهم فيها •

ومن غيره قال : وقال من قال : لا يدخل الورثة فى وصية لوارث ، فلا يدخل وارث فى وصية فى وجه من الوجوه ، إلا أن يستحق ذلك بميراث لأن الوصايا تخرج من الثلث من بعد الدين ، فقد اختلف فى هذا •

فقال من قال : إنه إذا أتمت ذلك الزوجة دخل الورثة فى الوصية بالثلثين ، وكان للأقارب الثلث •

وقال من قال : لا يدخلون فى الوصية بشئ ، وإنما ذلك للأقارب •

وقال من قال : إن أتمت المرأة وصية الموصى وأمضت وصيته دخلوا فى ذلك بثلثى الوصية ، لأنه لا تكون وصية إلا من الثلث •

وإن هى تركت ذلك من حقها للأقارب ، فلا يدخل الورثة فى ذلك بشئ ، لأنها إنما هى تركت مالها لهم ، فإذا لم تسم بأنها قد أتمت وصية المالك ، وإنما تركت ذلك للأقارب ، فإنما ذلك مالها ، ولا حجة للورثة فى مال الزوجة •

✽ مسألة : وعن أبى الحوارى ، وعن رجل قال عند موته : على فلان كذا وكذا ، ولفلان كذا وكذا ، حق على لهم ، وللفقراء وللأقربين

عشرون درهماً ، وما بقى من مالى فهو لزوجى بحق عليه لها وليس له
بوفاء ، وخلف ولداً هل له مع الفقراء والأقربين شئ ؟

فعلى ما وصفت فإن كان هذا الذى أوصى به للفقراء والأقربين
وصبة من ماله فلولده الثلثان من ذلك ، ويدخل معه الورثة فى ذلك ،
وللأقربين ثلثا الثلث ، وللفقراء الثلث من الثلث •

وإن كان إقراراً لم يدخل فى ذلك ، فإذا كان على ما وصفت وهذه
وصية حتى يقول ديناً لهم عليه ، وإذا كان أوصى بجميع ماله لزوجته
بحق عليه لها ، وليس له بوفاء فأرادت الزوجة أن تخرج ما أوصى به
للفقراء والأقربين فقد قال من قال : إن الولد يدخل فى الوصية •

وقال من قال : إذا كانت إنما تخرج الوصية من مالها فتعطى من
شاءت من الأقربين ، وتحرم من شاءت •

وأنا أقول : إن الولد يدخل فى الوصية فى هذا إذا لم يرث من أبيه
شيئاً •

❖ مسألة : وعن رجل أوصى لأقاربه وللفقراء بوصية ، وأقاربه
فقراء ، هل يجوز للوصى أن يعطى الفقراء من غير أقاربه من الوصية ؟

قال : لا يجوز له ذلك ، وتدفع كلها إلى فقراء أقاربه •

قلت : لم منعت أن تعطى غير أقاربه من الفقراء ؟

قال : لأنهم قد استحقوا الوصية من جهة القرابة ، ومن جهة الفقر •

قلت : فإن الوصى دفع إلى الفقراء من غير أقاربه أیضمن ذلك ؟

قال : أخاف عليه الضمان •

✽ مسألة : من جواب أبى محمد عبد الله بن محمد بن أبى المؤثر : وعن الأقربين هل يأخذوا من وصية الأقربين ، ومن وصية الفقراء إذا كانوا فقراء ؟

فإن أعطاهم من ذلك وصى الميت لفقرهم وحاجتهم رجوت أن يجوز لهم ذلك بلا محاباة إن شاء الله •

ووجدت عن الأزهري : فقد كان والدي رحمه الله أجاز ذلك •

قال أبو الحواري : فليس لهم ذلك ، ولهم أن يأخذوا من تحلة الأيمان •

عن أبى الحسن قلت له : وكذلك يعطى فقراء أقاربه من سائر الوصايا التي يدخل فيها الفقراء إلا في الوصية التي قد أوصى بها للفقراء ولأقاربه التي مقرونين فيها جميعا ؟

قال : نعم •

قال غيره : وذلك عندي مثل أن يقول : قد أوصيت للفقراء ولأقاربي بكذا وكذا درهما وما أشبه ذلك •

قال المصنف : قول ليس له أن يعطى الأقارب إلا ما يخصهم من هذه الوصية بقرابنتهم ، ولا يعطيهم مما يخص الفقراء لفقرهم ، لأنهم شركاء في الوصية •

وقول : له أن يعطيهم لفقرهم ، لأنهم شركاء في الوصية •

وقول : له أن يعطيهم لفقرهم ، لأنهم فقراء ، فيأخذون لفقرهم ،
فأقارب فيأخذون لقرابتهم •

قال : ولو كانوا أوصياء فيما أوصى به الميت فلهم أن يأخذوا
لقرابتهم وفقرهم ، إذا جاز للوصى أن يعطيهم جاز لهم أن يأخذوا
لأنفسهم ، فإن لم تقسم الوصية حتى مات الورثة وورثتهم هؤلاء
الأقربون فالوصية لهم إذا استحقوها ، وهم عندى على هذه الصفة
مستحقون لها •

الباب العشرون

في الوصية والإقرار للمالك وفي عتقهم ووصيتهم

وليس للمملوك وصية في ولده الحر ، ولا في ماله ، وسيدده أولى
بترويج ابنته الحرة منه .

✽ مسألة : ومن أوصى لأُمته بوصية فالوصية للورثة .

قال غيره : وقد قيل : الوصية باطلة .

وقيل عن أبي سعيد أيضا : إن الوصية للعبد من سيده باطلة ،
لا يجوز له من ذلك شيء ، لأنه نقل ماله إلى ماله ، فلا يثبت ذلك على
الورثة ، هكذا حفظ من حفظ عنه .

✽ مسألة : وفي جامع أبي محمد : وأجمع أصحابنا على إجازة
الوصية للعبد الأجنبي وتمليكه ذلك بالوصية ، واختلفوا في الوصية
للعبد من سيده .

فقال كثير منهم : تصح له . واختلف أصحاب هذا الرأي .

فقال بعضهم : تكون له ، وليس لسيدده أخذها منه إذا انتقلت إليه
بالوصية مِمَّنْ أوصى له بها ، وللعبد الانتفاع منها .

وقال بعضهم : السيد يملك ماله كما يملكه هو ، مخير إن شاء ترك
ماله في يده ، وإن شاء أخذه منه .

وقال بعض أصحابنا : ما ملكه العبد من وصية وجبت له من مال غير

سيده أوهبة ، فليس للسيد أن يملك ذلك إلا أن يرجع إليه ميراثاً بموت العبد ، وإن ملكه العبد من جهة سيده مما أكسبه إياه ، فليس له أخذه منه إن شاء الله .

قال بعض : من أجاز الوصية للعبد من سيده أنها تعتبر ، فإن خرجت من ثلث مال الهالك كانت قيمة العبد داخلة فيما أوصى له ، خرج جزءاً ، وإن نقصت وصيته عن قيمته فهو في الرق على ما كان عليه ، والوصية له .

وقال بعضهم : لا تجوز الوصية للعبد من سيده ، وتجاوز الوصية له من غير سيده .

❖ مسألة : وذكرت له في الحبس سئل عن رجل حر مات وله أخ مملوك فأوصى بالثلث لأخيه ، فاشتري من الثلث فعتق قبل أن يقسم الميراث هل يرث ؟

قال : نعم ما رأى .

قال غيره : وهو مملوك فإن اشترى بذلك فعتق أو أعنتق قبل أن يقسم الميراث ورث في بعض القول ، وأما إذا كان مملوكاً له فإنه يعتق إذا ملكه .

❖ مسألة : : قال : وقد قيل في الوصية للعبد من سيده باختلاف :

فقال من قال لا تجوز له الوصية ، لأنه عبد وارثه ولا وصية لوارثه ولا لعبد وارث .

وقال من قال : تجوز له الوصية •

وقال من قال : لا تجوز له الوصية إلا أن يوصى له بشيء من رقبته ،
أو من نفسه ، لأنه يكون ذلك بمنزلة العتق •

وقال من قال : تجوز له الوصية إذا أوصى له بربع ماله أو ثلث ماله ،
أو بجزء من ماله ، لأنه يدخل هو في الوصية لنفسه ، ويكون كأنه أوصى
له بشيء من رقبته •

❖ مسألة : قال محمد بن خالد : سمعنا أن الرجل يوصى بعتق
جاريته وهي ثلث ماله ؟

إنها تعتق ولا سبيل عليها لأحد من الورثة ، وأن أوصى لها بعد
ذلك بشيء فهو للورثة ، لأن الثلث قد نفذ ، فإن كانت الوصية ورقبتها
تكون ثلث ماله فرقبتها تامة لها ، ويحاصصها الورثة فيما أوصى لها به
إن شاء الله عز وجل •

❖ مسألة : من الزيادة : وإذا أوصى لعبده بشيء من رقبته بنصف
أو ثلث أو نحو ذلك ؟

عتق ذلك المسمى ، وسعى في الفصل إن لم يترك الميت مالا غيره ،
وإن ترك مالا غيره فهو حر كله ، كذلك حدثنا محبوب عن أبي أيوب •

❖ مسألة : في رجل أوصى لأم ولده بوصية ؟

قال : لا تثبت إلا أن يقول بعد موته لها كذا وكذا ، فإن عتقت
بولد لها ثبتت لها الوصية •

❖ مسألة : وسألته والوضاح عن العبد يوصى له بوصية ؟

فقال : قال منير : هي للعبد ، ولا يسع المولى أخذها •

وقال هاشم : وأنا أقول تدفع إلى العبد ، وإن شاء السيد أن يأخذها
فله ذلك •

ومن غيره قال : وقد قيل إنها للسيد لأن مال العبد لسيد •

وقال من قال : توقف للعبد إلى أن يعتق أو يشتري بها ، وكذلك
ما أقر له به أو وهب له به فيه اختلاف •

✽ مسألة : وسألته عن رجل أوصى لأخيه وهو مملوك بثلاث
ماله ؟

قال : يشتري به العبد إذا كان يبلغ ثمنه •

قلت له : فإن لم يبلغ ثمنه ؟

قال : يتربص به حتى يموت أو يعتق فيعطى ، وإن مات العبد عتق
به بعض أقاربه ، وإن كان شيئاً يسيراً دفع إليه ، وإن كان كبيراً
عتق •

قال أبو عبد الله : تدفع هذه الوصية إلى مولاه •

✽ مسألة : وقال من قال : إن قدر الله لعبد رزقاً من وصية
أو غيرها فما كان له فهو لمولاه •

وقال من قال : لا يدفع إلى المولى ، ويحبس عليه حتى يعتق فيدفع
إليه ، أو يشتري به إن مات •

وقال من قال : إن كان يسيراً دفع إليه •

❖ **مسألة :** وعن رجل مات وأوصى لأم ولده أن يتفق عليها بالمعروف ثم هلك ، وتزوجت هي من بعده فطلبت النفقة ، فقال ولي اليتيم : ليس على نفقة حيث تزوجت •

قالت : قد أوصاك سيدي أن تتفق علىّ بالمعروف ، ولم يقل إن تزوجت فلا نفقة عليها •

وأما النفقة فكما أوصى بها سيدي بالمعروف ، والمعروف الاقتصاد من ذلك ، ونفقتها من ثلث المال •

ومن غيره قال : نعم ، وكذلك إن عتقت بموته بميراث ولدها إياها ، أو بوجه من الوجوه ، وإن كانت مملوكة له فلا تجوز وصيته لعبده ، لأن عبده لو ارثه ، ولا وصية لو ارث ، ولا لعبد وارث •

❖ **مسألة :** عن رجل قال : إن حدث بي حدث فغلامي حر ، وله في مالي ألف درهم ، فقلت له : إن يرجع فيما صنع ؟

قال : إن كان إنما صنع ذلك في مرض مرضه ، ثم قال : إنما صنعت هذا إن حدث بي حدث من مرضى هذا ، فلما لم يحدث على شيء فيه رجعت ، فله أن يرجع فيما صنع من ذلك ، وإن كان صنعه وهو صحيح فليس له أن يرجع فيما صنع •

قال أبو عبد الله : ليس له أن يرجع في نفسه ، وله أن يرجع في المال ، إلا أن يستثنى بلسانه فله ما نوى في نفسه ، أنه إن حدث به حدث موت من مرضه هذا •

❖ **مسألة :** وسألته عن رجل يحضره الموت فيقول : إن مت من

مر مرضى هذا فغلامى حر ، واشتروا رأسا آخر فأعتقوه عنى ، وأعطوا
فلاناً كذا وكذا ديناراً فلا يبلغ ذلك ثلثه ؟

قال : يبدأ بالعنق ، فإن فضل شئ كان لصاحب الوصية •

قال أبو عبد الله : يتحاصصوا فى ثلث ماله على قدر وصاياه ،
ويحاصصهم العبد على قدر قيمته ، ويلحقه الورثة بما بقى من قيمته •

❖ مسألة : ومن جواب أبى سعيد : وذكرت فى امرأة حضرتها
الوفاة ، وحضرها الشهود ، ولها ثلاثة من الخدام فأعتقتهم بأجمعهم ،
والخدم ، فتقيمتهم على الخرص أربعمئة درهم وخمسين درهماً ، ولم
تخلف لورثتها من المال إلا قيمة مائة وخمسة عشر درهماً فى هذا
المقدار •

قلت : ما أقول فى عنق الخدم أيجوز أم لا يجوز ؟

فعتق الخدم جائز على كل حال من ثلث المال ، ووجدنا المال على
صفتك خمسمائة درهم ، وخمسة وستين درهماً للعبيد من ذلك الثلث ،
وهو مائة درهم ، وثمانية وثمانون درهماً يتحاصصون على قدر حصصهم من
قيمة كل واحد ، على قدر قيمته ، فيطرح عنهم ذلك ، ويستسعى كل واحد
منهم بما بقى من قيمته ، يكون ديناً عليه للورثة •

وقلت : إنما أشهدت بنخلة من خيار ما لها ، قلت : فما يثبت
من ذلك ؟

فإن كانت أشهدت له بالنخلة من مالها إقراراً من بعد العنق ثبت
ذلك له ، وإن كان قبل العنق أقرت له بذلك بطل الإقرار ، وإن كانت
أوصت له بتلك النخلة بعد العنق فذلك كله من ثلث المال وهو جائز له

من الثلث بالحصة ، ما يحاخص النخلة بقيمتها من مجلة ثلث المال ، فيعطى حصته هو من النخلة في النخلة من ثلث المال ، وهو بالخيار إن شاء فدى حصته من النخلة بما يلزمه في رقبته ، وأخذ النخلة ، وإن شاء سلم حصته من النخلة إلى الورثة •

وإن كانت أوصت له بالنخلة قبل العتق ، ثم أعنته بعد ذلك ففيه قولان ، أحدهما أن العتق باطل لأن الوصية وقعت في غير موضعها ، وقولنا : إن الوصية جائزة ، لأن الوصايا لا تقع إلا بعد الموت ، وقد حضر الموت ، وهو ممن تجوز له الوصية ، وكل ذلك معنا جائز ، فإذا ثبتت الوصية فقد مضى القول في ذلك بالمحاصة ، وإن كانت هبة أو عطية فذلك باطل في المرض كان قبل العتق أو بعد العتق •

❖ **مسألة :** وإذا أوصى رجل لعبده بشيء من ماله فإنه لا يجوز لأنّه ماله إلا أن يوصى له برقبته كلها ، أو بشيء منها فهو حر •

وكذلك لو وهب له رقبته كلها عتق من الثلث إذا كان في المرض •

عن أبي الحسن : وذكرت في جارية مدبرة يقسول سيدها : إن مت غفلانة كذا وكذا من مالى ، وقد أوصيت لها بكذا وكذا من مالى •

قلت : هل يكون لهذه المدبرة وصية من سيدها أو إقرار منه بعد موته ؟

فعلى ما وصفت فإن كانت تعتق بعد موته وتستحق الوصية منه مع عتقها فذلك جائز من ثلث ماله إن كانت وصية ، وإن كان إقراراً لها بحق استحقته من إقراره بعد عتقها ، أو وصية من غير عتقها بما جنى عليها من ضرب أو غيره ، فما ألزم نفسه الخلاص إليها مما لا يسعه فيها ، فذلك جائز مع عتقها أو قبل عتقها ، والله أعلم بالعدل •

قال غيره : في هذه المسألة نظر •

✽ مسألة : من كتاب الكفاية • وقال في رجل أوصى لعبد غيره بوصية ، وهو في ملك رجل ، فباعه سيده قبل موت الموصى ، ثم مات وهو في ملك الأخير ؟

فعندي أن للشخص وهو العبد وهو في ملك الأخير ، فلا يبين لى في هذا معنى اختلاف ، لأن الوصية لم تقع وهو في ملك الأول •

✽ مسألة : وسألته عن رجل قال : إذا مت فغلامي حر وله من مالى الثلث ، والملوك ولد ، أيرث شيئاً إذا فقدوا المولى والملوك ؟

قال : إن كان لهم بينة أن الملوك مات بعد مولاه وإلا فلا وصية له ، وبه يقول أبو معاوية •

قال أبو معاوية : وكذلك إن غرقا أو هدمما فإنى أبطل الوصية ، إلا أن يعلم أن السيد مات قبل العبد •

ومن غيره قال : وقد قيل إنه يقام من حال أنه مات بعد السيد ، فتكون له الوصية ، فيكون له على هذا الوجه سدس ، وهو نصف الوصية ، وذلك بمنزلة الميراث في العرقى والهدمى ، وذلك يوجد في جوابات أبى الحواري رحمه الله •

✽ مسألة : وإذا أوصى الرجل لعبد بdraهم معروفة مسماة ، أو شيء من ماله مسمى ؟

فإنه لا يجوز من قبل أنه عبده ماله ، فلا يجوز إلا أن يوصى

له بشيء من رقبته بنصف أو ثلث أو نحو ذلك عتق ذلك المسمى من رقبته ،
ويسعى في الفضل إن لم يترك الهالك مالا غيره •

وإن ترك الهالك مالا وقال لعبده أو خادمه : ثلثك حر ، وهو يخرج
من الثلث ، فهو حر كله •

وكذلك حدثنا محبوب ، عن أبي أيوب ، وكذلك لو أوصى له برقبته
كلها عتق من الثلث ، وكذلك لو وهب له رقبته كلها عتق من الثلث إذا كان
في مرضه •

ولو أوصى له بثلث ماله بعد ذلك فإن ذلك جائز ، لأنه قد أوصى له
من رقبته بشيء فعتق ثلثه ، فإن استكمل الثلث فلا شيء له غيره ، وإن
بقي من الثلث شيء أكمل الثلث ، وإن بقي عليه شيء سعى فيه يقاومه
من الثلث بعد رقبته ، والله أعلم •

✽ مسألة : ورجل جاءته الوفاة ، وله عبيد ، ولأحد العبيد مال
اكتسبه في حياة سيده ، فلما أن جاءت السيد الوفاة قال : غلامه هؤلاء
أحرار ، وغلامه هذا حر ، وماله له •

قلت : أيجوز لهذا العبد ما اكتسبه إذا بدا بالتحريم ، ثم
قال ماله له ؟

فعلى ما وصفت فإن كان هذا المال ظاهراً للعبد فهو للعبد ، ويكون
وصية في الثلث من ثلث مال الهالك ، وإن كان باطناً ولم يسم — بالمال
فلا يكون هذا شيء عندي حتى يسمى كذا وكذا ، فيكون قد أقر له بشيء
من ماله ، أو يقول : وما اكتسبه من مال فهو ، فهذا يجوز ، ويكون
إقراراً إذا حد له حداً ووصفه بهذه الصفة ، والله أعلم ، لأن قوله وماله

لا يثبت عندى ، لأن العبد لا مال له مع سيده ، إذا كان المال باطلاً
إلا أن يسمى له به السيد •

وقلت : فإنه أوصى بوصايا ، وأعتق هؤلاء العبيد ، وقال : لهذا
العبد ماله ، وأوصى بحجة عنه ، وحجة عن أبيه ، وحجة عن أمه قلت :
هاتان الحجتان اللتان عن أبيه وأمّه مع الوصايا ، وهؤلاء العبيد يعتقون
من ثلث المال ، أو من رأس المال ؟

فعلى ما وصفت ، فكل الذى وصفت من ثلث المال ، إلا قول السيد
له ماله ، فإن حد له مالا معروفا قد وصفه له ، وسماه ، فهو إقرار على
ما وصفت لك ، وإن لم يسم بذلك بصفة ، ولا يعين المال فهو عندى
إنما هو بمنزلة الوصية ، لأنه إنما يلحقه من قبل العتق ، والعتق من
الثلث إذا كان ذلك فى المرض ، وإذا كان فى الصحة كان هذا المال مع
العتق من رأس المال ، والوصايا من الثلث ، فافهم ذلك ، والله أعلم
بالصواب •

الباب الواحد والعشرون

في الوصية لفقرائه أو لفقراء أقاربه

ومن جواب أبي الحواري : وعن رجل أوصى بمائة درهم لفقرائه ،
تقسم لفقراء أقاربه وغيرهم وغيره من الفقراء ، أو لفقراء أقاربه ؟

فعلى ما وصفت ، فهذه الدراهم تقسم على فقراء أقاربه ، ممن
تناله الوصية ، تقسم هذه الوصية على الفقراء من أقاربه وأغنيائهم ،
فإذا وصلت إلى الفقراء من أقاربه ، وعرف ، رجع نصيب الأغنياء إلى
فقرائه .

وإن كانت الدراهم تصل إلى الأغنياء ، ولا تصل إلى فقراء
أقربائه كان للأغنياء من أقاربه الثلثان ، ولفقراء أقربائه الثلث ، ولو كان
فقيراً من أقربائه مع الأغنياء ، لكانت الوصية كلها لذلك الفقير وحده ،
فافهم هذا الوجه .

✽ مسألة : أرجو أنه معروض على أبي المؤثر . وعن رجل
أوصى بثلاث ماله لفقراء أقربائه ، هل يدخل معهم الأغنياء بشيء ؟

فإننا نقول : إنهم لا يدخلون معهم بشيء .

قال أبو المؤثر : إذا كان فقراء أقربائه إذا حبست ثلاث ماله على
أقربائه جميعاً نالتهم الوصية ، فليس للأغنياء شيء ، وهو للفقراء كله ،
وإذا كانت لا تنالهم الوصية ، فلهم ثلث الثلث ، ويعطى الأغنياء الثلثين
إن كان الأغنياء أقرب .

فإن لم يكن الأغنياء أقرب فليس لهم شيء .

قلت : فإن نالت الوصية واحداً من الفقراء ؟

قال : إذا نالت واحداً من الفقراء كان له ثلثا الوصية ، والثلث للفقراء ، وليس للأغنياء شيء •

ومن غيره قال : وقد قيل : إذا نالت واحداً من الفقراء ، كانت له الوصية كلها •

وقلنا : أرأيت إن أوصى لرجل من أقربائه ، ولم يوص للباقيين بشيء ، هل يدخل الباقيون من الأقربين عليه بشيء ؟

فما نرى لهم ذلك ، وفيه اختلاف :

قال أبو المؤثر : تحتسب هذه الوصية على الأقربين ، فإن ناله منها شيء جازت له الوصية كلها ، وإن لم ينله منها شيء أعطى الثلث والثلثان للأقربين •

ومن غيره : ينظر فيها •

❖ مسألة : ومن جواب أبي عبد الله إلى أبي حفص : وعن رجل أوصى للفقراء بدراهم ، أو لفقراء أقربائه ، وقد يصل الغريب وهو فقير محتاج يحضر القسمة ، هل يعطى من تلك الدراهم شيئاً ، سمي بها لفقراء أقربائه أو للفقراء ؟

فإن كان سمي بها لفقراء أقربائه فهي لهم خاصة ، ولا أرى أن يعطى منها الغريب ، ولا من ليسه من فقرائها شيئاً ، وإن كان إنما أوصى بها للفقراء مرسلاً ، فلا أرى بأساً أن يؤاسى منها الفقير الغريب إذا حضر قسمتها على ما يراه المتولى لذلك على الاجتهاد في العدل •

✽ مسألة : ومما يوجد عن الأسيخ : وعن رجل أوصى لأقربائه بدراهم ، وأوصى لفقراء أقربائه ، فلم يكن في أقربائه فقراء إلا من يستحق له الوصية ، هل يعطى فقراء البلد ؟

قال : يرد في أقربائه •

ومن غيره قال : وقد قيل : إنه تثبت لهم الوصية لفقراء أقربائه ، ويكون لهم الخيار إن شاءوا دخلوا في وصية الأقربين وردوا سهامهم في جملة الوصية ، وإن شاءوا أخذوا سهمهم ويقسم عليهم على عددهم لا على سبيل قسمة الأقارب ، ولا يدخلون في وصية الأقارب •

وقال من قال : لهم ما أوصى لهم به ، ولهم سهمهم من وصية الأقارب •

وقال من قال : ليس لهم إلا ما أوصى لهم به ، ويثبت ذلك لهم ، وقد قيل : إنه يرد في وصية الأقارب ويأخذون سهامهم من وصية الأقارب •

✽ مسألة : وسألت عن الذى يوصى بدرهم لفقراء أقربائه ، هى لهم على الرعوس ، أو تقسم كما تقسم الوصية الأقرب فالأقرب ؟

فعلى ما وصفت فهذه تقسم على الأقرب فالأقرب من فقراء أقربائه إذا نالتهم الوصية واستحقوها ، وتكون على سبيل قسمة الأقربين ، وإنما يقسم على الرعوس ما أوصى به لمعنيين يقع عليهم العيان •

وما كل وصية وقعت على الإبهام فإنها تجرى مجرى قسم الأقارب إذا كانت فى قوم من الأقارب على الإبهام ، وللفقراء من أقاربه سهمان والأغنياء سهمان •

الباب الثانى والعشرون

الوصية للفقراء ولفقراء أقاربه

وقال : إذا أوصى لفقراء قريتين ، لفقراء كل قرية النصف •

✽ مسألة : ومن جواب أبى الحوارى : وعن رجل أوصى بوصية لفقراء نزوى ، هل يجوز أن تفرق تلك الوصية على من أراد من فقراء نزوى وقد نرى ؟

فهذه وصية ليس بمحدودة ، فمن أعطى من فقراء نزوى أجزاء ذلك ما لم يسم فقراءً بأعيانهم ، أو بدار محدودة ، أو بأناس محددين •

وأما إذا أوصى لفقراء قرية • فهذا شئ مبهم ، وليس بمحدود ، فإذا أعطى من فقراء تلك القرية من الثلاثة فصاعداً أجزاء عنه ذلك إن شاء الله •

ومن كان من الفقراء فى تلك القرية يتمون الصلاة فيها ، جاز له أن يعطيهم من تلك الوصية •

قلت أنا له : فإن الفقير يصل إلى شئ يقول : إنه يتم الصلاة فى ذلك البلد أو صدقه وأعطيه ؟

قال : نعم قول مقبول •

قلت له : فالعبد الأسود يأتى فيطلب أن يعطى مما يفرقه للأيمان ؟ فهو حر عندى وأعطيته حتى أعلم أنه مملوك أولاً أعطيته حتى أعلم أنه جبر ؟

قال : هو حر وتعطيه حتى تعلم أنه مملوك * وإذا لم يوص الميت أن يعطى كل فقير شيئاً مسمى جاز للموصى أن يعطى كيف أراد إلا أن تكون كفارة أيمان *

❖ مسألة : وقال : إذا أوصى لفقراء قرية ، أو قال : يفرق عنه على فقراء قرية معروفة وصية منه بذلك فيجوز أن يعطى من ذلك في تلك القرية من فقرائها الذين يتمون فيها الصلاة وغيرهم إذا كانوا فقراء في تلك القرية *

فإذا قال فقراء أهل قرية كذا وكذا ، لم يكن إلا الذين يتمون فيها الصلاة *

قال غيره : وقد قيل إنه إذا أوصى لفقراء قرية وهى وصية محدودة ، ولا تعطى غيرهم ، وليس له أن يفضل بعضهم على بعض ، ويعطى الذين يتمون الصلاة من الفقراء في تلك القرية كانوا في القرية أو غير القرية ، فإذا كانوا يتمون الصلاة في القرية كان لهم في الوصية سهم *

وإذا أوصى للفقراء من أهل قرية كذا وكذا كانت الوصية لفقراء أهل تلك القرية المعروفين بها ، وليس للسكان فيها شيء من الوصية ولو أتموا الصلاة *

وقال : فقراء القرية غير فقراء أهل القرية * وأما إذا أوصى أن يفرق عنه في قرية كذا وكذا * كذا وكذا * على الفقراء وصية منه بذلك ممن يتم ، وممن لا يتم ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً *

وكذلك إن قال : تفرق عنه في بلد كذا وكذا على الفقراء ، لم تجز التفرقة إلا في ذلك البلد على الفقراء من أهل البلد أو غيرهم *

وأما إذا أوصى أن يفرق عنه على فقراء أهل بلد كذا وكذا ، فإنه

يفرق عنه على فقراء أهل البلد في ذلك البلد ، أو في غير ذلك البلد ،
إذا كانوا من ذلك البلد ، أو يتمون فيه الصلاة •

وكذلك إن أوصى أن يفرق عنه على فقراء ذلك البلد ، جاز له أن
يفرق عنه في غيره على فقراء أهل ذلك البلد ، لأنه إنما أوصى أن يفرق
عنه على الفقراء ، ولم يوص أن يفرق عنه في الموضع ، والله أعلم •

من الأثر فيمن أوصى لفقراء قرية بشيء ، أو فقراء حارة من قرية ،
هل يفضل بعضهم على بعض ، ولو لم يصل إلى جميعهم ؟

قال : نعم •

✽ مسألة : وعن رجل أوصى لفقراء قرية بشيء ، هل يفضل
بعضهم على بعض ، أو يعطون بالحصص ؟

فأقول : بل يفضل أهل الفضل منهم في دينهم ، مثل الشيخ
الكبير ، والأرملة الضعيفة ، والمتعفف في بيته ، فهؤلاء يفضلون على
غيرهم •

✽ مسألة : وعن رجل أوصى للفقراء بوصية ، فدفعها الوصى إلى
فقير واحد ، أو فقيرين ، هل عليه غرم ؟

فإذا كان المدفوع إليه أهلاً لما وقع إليه ، ولم يرد بذلك محاباة
ولا إثارة فلا غرم عليه إن شاء الله •

✽ مسألة : وإذا أوصى بألف درهم لفقراء قرية كذا وكذا ،
ولفقراء قرية كذا وكذا ؟

قال : لكل فقراء قرية نصف الوصية ، ولا تكون على عدد الفقراء ، ولو كان في أحد القريتين فقير ، وفي الأخرى مائة فقير ، كانت الوصية بينهم نصفين •

❖ مسألة : وقلت : فيمن أقر لأهل نزوى بعشرة دراهم ؟ فمعى أنه يثبت عليه حين أقر ، وتكون لأهل نزوى حين أقر كلهم •

❖ مسألة : عن أبى على الحسن بن أحمد : وما تقول فيمن قال ماله صدقة على البصرة ما يلزمه في ذلك ؟

فلم أحفظ شيئاً وأحب أن لا يلزمه شيء •

❖ مسألة : ومن كتاب أحسب أنه عن أبى سعيد : وإذا أوصى للفقراء بوصية ؟

قال : فلو أعطيت فقيراً واحداً لجاز ذلك في بعض القول ، وقال من قال : فقيرين ، وقال من قال : ثلاثة فصاعداً •

فإذا أوصى لفقراء بوصية ؟

قال : تفرق على ثلاثة فصاعداً ، ولا يجزى أن تفرق على واحد •

❖ مسألة : من غير كتاب محمد بن إبراهيم : وعن رجل أوصى بوصية للفقراء ومات ، وكان رجل غنيا الوصية ، والموت ، ثم افتقر ؟

قال : معى إن له ذلك إذا كان فقيراً يوم العطية ، ولا ينظر في غناه يوم الوصية •

✽ مسألة : من غير كتاب الشيخ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم من الزيادة المضافة : قلت له : فمن أوصى بدراهم تفرق عنه بعد موته ، أو نذر أن يباع من ماله ويفرق عنه ، ولم يسم على الفقراء ؟

قال : عندي أنه في بعض القول يخرج أنه يفرق ذلك على الفقراء ، وفي بعض القول لا يلزمه حتى يسمى ♦

قلت له : فعلى قول من يقول يفرق على الفقراء ، وقال وفسر أنه يفرق على الفقراء ، هل يجزى أن يعطى واحداً وحده من الفقراء ؟

قال : عندي أن يختلف في ذلك ♦

قال من قال : يجزى واحد ، وقال من قال : يجزى اثنان فصاعداً ، وقال من قال : ثلاثة فصاعداً ♦

قلت له : فإن قال يفرق على فقراء ؟

قال : هذا لا يجزى أن يعطى إلا ثلاثة فصاعداً ، ولا يبين لى في ذلك اختلاف في التسمية ، والله أعلم ♦

قلت : فإن قال يفرق على فقراء قرية فلانة ، هل يجزى أن يعطى ثلاثة فصاعداً ؟

قال : هذا شيء يجمع فقراء القرية عندي ♦

قلت : فإن قال : على فقراء في قرية فلانة هل يجزى أن يعطى ثلاثة فصاعداً من الفقراء ؟

قال : هكذا عندي في هذا ، وهذا غير الأول على معنى قوله ♦

قلت : فإن قال : على فقراء قرية فلانة أكون الأطفال والأنثى والذكر سواء ؟

قال : يخرج عندي أن الفقراء من تلك القرية يدخلون في ذلك ،
والرضيع أيضا إذا كان فقيراً ، ويجوز تفضيل بعضهم على بعض •

قلت : فإن قال : يفرق على فقراء في تلك القرية ، هل يجزيه أن يعطى فقراء من تلك القرية في غير تلك القرية ؟

قال : لا يجزى ذلك إلا أن يعينهم ، فإذا عينهم جاز ، ولو انتقلوا منها •

قلت : فإن قال : على فقراء من تلك القرية ؟

قال : عندي أنه يجزى أن يعطى فقراء من تلك القرية في غير تلك القرية في غير تلك القرية •

✽ مسألة : وعن امرأة أوصت بنخلة أن تباع ويفرق ثمنها على الفقراء ، فأراد الوارث أن يأخذ النخلة ؟

فعلى ما وصفت ، فإن هذه النخلة ينادى عليها ، فإذا استقام ثمنها أخذها الوارث وفرق ثمنها على الفقراء ، وينادى عليها أربع جمع ، ويكون استقامة ثمنها في الرابعة •

✽ مسألة : فيمن أوصى بنخلة فلانة تباع ويفرق ثمنها على الفقراء أن يكون بيعها كبيع مال اليتيم ؟

فنعم إن شاء الوصي باعها بالنداء ، وإن شاء بالمساومة على ما يرى أوفر •

❖ **مسألة :** وعن امرأة قالت لو ارثتها : بع دابتي هذه وافرقت منها على الفقراء ؟

فعلى ما وصفت فإن قالت بداية بعينها وهذه مثل النخلة ، إلا أن الدابة تكون في جمعة واحدة ينادى عليها إذا أراد بمبالغة الثمن .

وإن لم تكن قالت ببيع دابة بعينها نظر إلى وسط دابة من دوابها ، فعل فيها كما وصفت لك ، وإن لم تكن أوصيت للأقربين بشيء كان ثلثا ثمن الدابة للأقربين ، وكذلك النخلة .

قال غيره : وهذا إذا كان مخرج هذا الأمر مخرج الوصية ، وإذا لم يكن على معنى الوصية بطل الأمر بموت الآخر .

❖ **مسألة :** وأما إذا أوصى للفقراء والمساكين فذلك ثابت ، وقال من قال : إن الفقراء هم المساكين ، وقال من قال : الفقير الذي يفتقر بعد الغنى ، والمساكين هم الذين ينبت لحمهم على المسكنة ، والذي يقول ذلك يكون لهؤلاء النصف ، ولهؤلاء النصف .

❖ **مسألة :** وعن رجل أوصى رجلا فقال : بع هذا السيف أو هذه البضاعة ، وأعط فلاناً عني عشرة دراهم ، والباقي فرقه لله ، ولم يقل للفقراء ، أو لأحد ، أو قال للشيطان ، أو قال للجن ؟

فعلى ما وصفت فليس لهذا الرجل أن يبيع هذا السيف إلا برأى الورثة إن أرادوا فدوا السيف ، وأعطوا الرجل عشرة دراهم من بعد الحجة على الورثة .

وأما قوله ما بقى لله فإن كان ذلك يخرج من ثلث ماله فرقه على الفقراء .

وأما قوله : فرقه للفقراء أو للشياطين فليس هذا بشيء *** ويرجع إلى الورثة إلا أن يقول : إنه كان قد تصدق بماله على الجن ، فإنه يفرقه على فقراء الإنس ، وأما الشياطين فليس بشيء •

❖ مسألة : وعن رجل أوصى بثوب يباع ويفرق ثمنه على الفقراء فباعه الوصي على رجل فقير ، فأعطى بعض الثمن وأعسر بعض الثمن . هل يجوز أن يحطه للفقير ويقوم مقام التفرقة ؟

قال : معى إنه على بعض القول يجوز ذلك ، وفي أكثر القول أنه يجوز ، لأن الحق ليس هو للفقير فيقاصد به •

❖ مسألة : وعن عبد الله محمد بن بركة ، وعن رجل أوصى بثلاث ماله للفقراء ، وأراد الورثة قسم المال كيف الوجه في ذلك ؟

قال : اختلف في ذلك منهم من قال : يباع الذي أوصى به للفقراء ، ويفرق ثمنه عليهم دراهم ، قال : وقال بعضهم : لا يباع ويكون بحاله ، ويوكل به وكيل يثمره ، ويفرق ثمرته على الفقراء •

الباب الثالث والعشرون

فيمن يدخل عليه الأقربون

ومن أوصى لأجنبي أو غيره ، أو للفقراء ، بوصية ولم يوص للأقربين ؟

فللأقربين ثلثا تلك الوصية ، وللذين أوصى لهم الثلث من ذلك •

وقال من قال : إذا أوصى لواحد من الأقربين ولو بدرهم جاز للأجنيين وغيرهم ما أوصى لهم به •

وقال من قال : للأقربين ثلثا ما أوصى لهم به ، وإن كان أوصى لهم أيضاً بوصية جمع ما أوصى لهم إلى ما أوصى به للأجنيين من الفقراء وغيرهم ، ثم كان لهم الثلثان من جميع ذلك ، إلا أن يكون الذي أوصى لهم به أكثر من الثلثين ، وفي نسخة من ثلثي الثلث ، فلهم ما كان أوفر •

*** مسألة :** وليس يدخل الأقربون على الحجة ولا في كفارة الأيمان ، ولا فيما أوصى به من الزكاة ، وهو من الثلث على حال •

وقال أبو الحسن : قال من قال : إن الأقربين يدخلون في جميع الوصايا من البر إلا الحج والزكاة والأيمان •

وقال من قال : يدخلون إلا على الفقراء والأجنيين وبهذا نأخذ •

*** مسألة :** رجل أعتق غلامه عند موته ، ولم يوص لأقاربه شيئاً ؟

قال : يمضى ثلث العبد ، ويستسعى للأقربين بثمن الثلثين •

✽ **مسألة :** وقيل إن الأقربين يدخلون فيما أوصى به للفقراء أو للقبور أو للمسجد ، ويكون لمن أوصى له من فقراء أو مسجد أو قبور الثلث ، وللأقربين من ذلك الثلثان والله أعلم •

✽ **مسألة :** وقال من قال : إن الأقربين يدخلون على حجة النافلة ، وقال من قال : لا يدخلون عليها •

✽ **مسألة :** ومن جامع أبى محمد : وإن أوصى للفقراء ولم يوص للأقربين بشيء ؟

فأكثر الفقهاء والذي عليه عمل أصحابنا أن للأقربين ثلثي الوصية ، وأنهم يدخلون على الفقراء في وصيتهم بثلثيها •

وقال بعض الفقهاء : إن الوصية للأقربين ليس بفرض ، فاليت يتقرب بوصيته للفقراء إن شاء جعلها في قرابته ، ولا يدخل الأقربون على الفقراء بشيء •

ثم اختلفوا في باب آخر ، لمن أوصى لبعض قرابته دون سائرهم ؟

فقال بعضهم : يرجع من لم يوص لهم بشيء على من أوصى له فيشتركون في الوصية جميعاً ، لأنهم جميعاً بمنزلة واحدة وهي القرابة •

وقال آخرون : لا يرجعون عليهم بشيء ، وقد أوصى في قرابته •

وقال آخرون : لو أوصى لواحد من قرابته ولو بدائق فضة لم يرجع على أحد من قرابته بشيء ممن أوصى له ، وقد أفرد الميت بشيء ، فلا يدخل على غيره •

وكذلك لا يدخل على الفقراء فيما أوصى لهم به ، ولو كانت أموالا كثيرة ، وبهذا كان يقول محمد بن محبوب •

وقال بعض الفقهاء : إذا أوصى للفقراء بوصية ، وأوصى لقربائه بشيء يسير أو أوصى لواحد منهم دون سائرهم أن القرابة بالخيار إن شاء ، وأجمعوا ما أوصى لهم به إلى ما أوصى به للفقراء ، ثم أخذوا ثلثي ذلك •

وقال بعض الفقهاء : إذا أوصى الميت لواحد من قربائه بوصية أفرد به ، وأوصى لسائر الأقربين بوصية فليس لصاحب الوصية المنفردة أن يدخل على سائر القرابة بشيء ، لأنه قد أفرد به بوصية ، ووصل الرحم فيه بها •

والقول الآخر يجعله مخيراً إن شاء صرف حصته إلى حصتهم وشاركهم ، ثم أخذ معهم بحق القرابة كما يستحقونه •

ووجدت أنا في بعض الرقاع التي كنت أقيّد فيها عن الشيخ أبي مالك رضى الله عنه من أجوبته في الرجل يوصى للفقراء ، ولا يوصى للأقربين : أن الأقربين لا سبيل لهم على الفقراء فيما أوصى لهم الميت ، ولم يذكر أنه قوله هو أو حكاه عن غيره من الفقهاء ، وليس أعلم أنى سألته عن قول من هو من الفقهاء •

وهذا القول يدل على أنه قول من قال : إن الوصية إذن من الله ، وتأديب ، وليس بفرض على العباد ، وإذا كان الأمر عند هؤلاء على ما ذكرنا جاز أن يخرجوا هذه القربة إلى ما شاءوا من قريب أو غيره •

وقالوا : إن تارك الوصية للأقربين عاص لربه إذا اتعمد لذلك ، وإذا

كان عاصيا بفعله لم يكن كقرايته مع الفقراء في وصيته شيء ، وإلا فلا معنى للخير •

✽ مسألة : ومن أوصى بدراهم للإيمان والفقراء والأقربين ؟

فإن للإيمان ثلث ذلك من الرأس ، ثم للأقربين ثلثا ما بقى للفقراء •

قال غيره : هذا معنا على قول من يقول : إن الأقارب لا يدخلون على الإيمان ، وإنما يدخلون على الفقراء ، والأجنيبين ، فصار للإيمان الثلث تاما ، وللفقراء ثلث ما في أيديهم وهو ثلث سدس الثلثين ، فصار للأقربين ثمانية أسهم ، وللإيمان ستة أسهم ، وذلك أنا جعلناها تخرج من ثمانية عشر سهما ، فتتظر في ذلك إن شاء الله •

✽ مسألة : وقال من قال : إن الأقربين يدخلون في الذي أوصى به في الشذا والحج النوافل إذا لم يوص للأقربين بشيء •

قال أبو الحسن : إنهم يدخلون فيما أوصى به لجميع البر إلا الإيمان والزكاة والحج • وقول : لا يدخلون •

✽ مسألة : وعن رجل أوصى لرجل من أقاربه ، وترك من هو أقرب منه ؟

قال محمد بن هاشم ، عن أبيه ، عن موسى بن أبي جابر : إن للذي هو أقرب منه الثلثين ، وللذي أوصى له الثلث •

وقال عن أبيه ، عن سليمان بن عثمان : إنه إذا أوصى لمن تناله الوصية أنه جائز له •

✽ **مسألة :** معروض على أبى الحوارى : سألت أبا عبد الله محمد بن محبوب ، عن رجل أوصى لأجنبى بمائة درهم ، ولرجل من أقربيه بعشرة دراهم ، ما يقسم على الأقربين ، حتى يعلم أن الموصى له من الأقربين ممن تناله الوصية أم لا ؟

قال : تقسم المائة والعشرة جميعا ، فإن نالت الموصى له من الأقربين جاز له ما أوصى له به من غيره ، وإن لم تنله الوصية على هذا وجب للأقارب ثلثا المائة ، وثلثا العشرة ، وثبت لذلك الذى من الأقارب والفقراء ثلث ما أوصى لهم به .

وإنما تقسم على الأقارب ثلثا المائة والعشرة ما هو ، وكان للفقراء ثلث المال ، وللرجل الذى من الأقارب ثلث العشرة محكوم به للأقارب على كل حال إن لم يكن هذا الذى من الأقارب تناله الوصية ، فإذا نالته الوصية على هذا كان من الأقارب ، ويثبت للأقارب ما أوصى لهم به ، وثبت له هو ما أوصى له به .

وإن لم تنله الوصية كان لأقارب الموصى ثلثا المائة ، وثلثا العشرة .
قال غيره : وقد قيل تقسم الجملة المائة والعشرة .

وقال من قال : يقسم ثلثا ذلك .

وقال من قال : تقسم العشرة ، فإن نال ما قسم الذى أوصى له بالعشرة من ذلك شيء من قسمة الأقارب كان من الأقارب ، وثبت له ما أوصى له به ، وثبت للفقراء المائة .

✽ **مسألة :** مما معنا أنه معروض على أبى عبد الله وأبى الحوارى سماع أبى صفرة ، وقال : إن كان أقاربه أغنياء لافاقة بهم ، فليجعل

إن شاء النصف أو الثلث للفقراء ، وما أحب أن يجعله كله للفقراء ،
ليس لأقاربه شيء •

وقال : إن كان أقاربه فقراء فليجعلهم كله لهم ، وهو أعجب إلى
ولا يجعل للفقراء منه شيئاً ، فإن فعل لم يكن عليه بأس •

وان كان أقاربه أغنياء وفقراء ، فلا يؤثرون الفقراء على الأغنياء ،
ولكن يفضل الأقرب فالأقرب •

وقال أبو عبد الله : إذا وقف أرضاً على قرابته فالأغنياء فيها ،
والفقراء سواء ، ويفضل الأقرب على قدر قرابته منه •

وقال غيره : الفقراء أحق بها من الغنى ، فإذا كانوا في الحاجة سواء
فضل الأقرب فالأقرب ، فأما الأغنياء منهم فلا أرى لهم شيئاً ، وما أحب
أن يحرّموا إن طلبوا ذلك •

قلت له : فأولاد النساء هل لهم فيها حق ؟

قال : نعم •

وقال أبو عبد الله : لا يفضل أبنا أبناء بنيه على بنى بناته في
الوصية ، ولا في الوقت الذي يكون في كل سنة عليه ، ولا في الوصية إذا
كانت تأتي كل سنة درهم ، ذكورهم وإناثهم سواء ، ولا يفضل المولى
على أولادهم •

وقال غيره : يفضل أبناء بناته ، وأما الموالى فهم في الوصية سواء
لأنه ليس الذين اعتنقوا بأقرب إليه من أبنائهم ، وإنما يفضل أبناء بنيه

على أبناء ابنته ، لأنهم أقرب ، ولا أرى لمن حدث من أولادهم نصيباً من
بنى بنيه ، ولا من بنى مواليه •

قلت له : أرأيت إن حدث من بنى مولى أولاد يدخل معهم من أولاد
بنى بنيه ومن أولاد الموالى ؟

قال : لا أرى لهم يدخلون معهم إلا أن يموت رجل فيأخذ ولده
نصيبه بعد موته •

قال أبو عبد الله : يدخلون إلا أن يكون الموصى قد حدد قوماً
فهى للذى حدد •

✽ مسألة : وعن رجل أوصى لفقراء أرحامه بوصية ، كيف تقسم
بينهم ، على عددهم أو على قسم الوصية ، ويفضل الأقرب منهم على
الأبعد وما كان بينهم على الأغنياء جعل بمنزلة المعدوم •

قال غيره : بل على قسمة الوصية ، ويفضل الأقرب منهم على
الأبعد •

قلت : أرأيت إن كان فى الأغنياء من هو أقرب من الفقراء ولم يكن
أوصى لهم ؟

قال : ينظر فى الوصية ، فتحسب على الأقربين ، فإن لم يبلغ إلى
أقرب أرحامه أخذ ثلثى الوصية ، فقسم على الأقربين الأغنياء ، وأخذ
الثلث فقسم على فقراء أرحامه كل واحد منهم سهم الأقرب والأبعد ،
والصغير والكبير ، كلهم بالسواء •

قلت : أرأيت إن أوصى لأرحامه بمائة درهم ، وأوصى لفقراء
أرحامه بمائة ثدرهم ؟

قال : تقسم هذه المائة التى أوصى بها لفقراء أرحامه بين فقراء أرحامه ، لكل واحد منهم سهم ، لا يفضل بعضهم على بعض ، وتقسم هذه المائة التى أوصى بها للأقربين على قسمة الأقربين •

فإن بلغت أحدا من فقراء الأقربين ، خير بين أن تضم حصته من وصية فقراء الأرحام ، ويدخل معهم فتزاد حصته على المائة ، ثم تقسم المائة عليه وعلى سائر الأقربين ، فتؤخذ حصته من ذلك ، وإن شاء تمسك بحصته ، وكذلك كل من بلغته من فقراء أرحامه أعطى ، ومن لم يبلغه منهم كانت له حصته من وصية فقراء الأرحام ، ولم يدخل على الأقربين بشئ •

ومن كان ليس فى حد خيار ممن يبلغه منهم ، أعطى الأوفر • ومن غيره إن كان صبيا أو معتوها أو أخرس حكم له بالأوفر من ذلك •

✽ مسألة : قلت : الفقر ما حده ؟

قال : من جمع بين الخبز والتمر لم يعط من الزكاة ، وكذلك حفظت •

قال : وأقول برأى إنه الفقير الذى تجب له الزكاة ، وتجب له كفارة اليمين •

✽ مسألة : ومن أوصى لابنة أخيه بثلث ماله ، ولم يوص لأقاربه بشئ ؟

فإنما له ثلث الوصية ويرد الثلثان على سائر الوصية ، وقال : إنه سأل أبا عثمان عن الموصى إذا عم أقاربه بوصية فقال : إن العراقيين قالوا : إذا عم أقاربه بوصية جاز للأجنبيين ما أوصى لهم •

✽ **مسألة :** من جواب أبى على رحمه : وعن رجل أوصى بثلاث ماله لفقراء أقاربه ، هل يدخل معهم الأغنياء بشيء ؟

فإننا نقول : يدخلون بشيء ♦

قال أبو المؤثر : إن كان فقراء أقاربه إذا احتسب ثلاث ماله عن أقاربه جميعا نالتهم الوصية ، فليس للأغنياء شيء ، وهو للفقراء كله ، وإن كانت لا تنالهم فلهم ثلث الثلث ، ويعطى الأغنياء الثلثين إن كان الأغنياء أقرب ، وإن لم يكن الأغنياء أقرب فليس لهم شيء ♦

قلت : فإن نالت واحداً من الفقراء ؟

قال : إذا نالت الوصية واحداً من الفقراء كان له ثلثا الوصية ، والثلث للفقراء ، وليس للأغنياء شيء ♦

قال غيره : إذا أوصى لفقراء أقاربه بوصية فقد قيل تحسب الوصية على الأقارب الأغنياء والفقراء ، فإن نالت الوصية من الفقراء واحداً ولو إنساناً واحداً كانت الوصية له خاصة لا يدخل معه من الأقارب أحد من الأغنياء ولا من الفقراء ، إلا من نالته الوصية من الفقراء ♦

وإن لم تتل واحداً من الفقراء ونالت الأغنياء كان للأغنياء من الأقارب الثلثان ، وللفقراء من أقاربه الثلث ♦

وقلت : إن أوصى لرجل من أقاربه ، ولم — لعله — يوص للباقيين بشيء ؟ هل يدخل الباقيون من الأقربين عليه فما نرى لهم ذلك وفيه اختلاف ؟

قال : أبو المؤثر تحسب هذه الوصية على الأقربين ، فإن ناله منها

شئ جازت له الوصية كلها ، وإن لم ينله منها شئ أعطى الثلث والثلثين للأقربين •

❖ **مسألة :** قال أبو المؤثر : لا يدخل الأقربون على الحجة بشئ كانت فريضة أو نافلة •

قال : ولا يدخلون في الأيمان ، ولا في العتق ، ولا في كفارة الصلاة والنذور •

ومن غيره : قال : نعم • قد قيل هذا ، وقال من قال : إنهم يدخلون في كل شئ إلا في العتق ، وفي اللازم من الكفارات ، وفي الزكاة وفي حجة الفريضة والحنث اللازم من الحج ، ويدخلون على جميع الوصايا إلا هذا •

وقال من قال : يدخلون في العتق إذا لم يكن عتق لازم عن كفارة أو بحق واجب •

❖ **مسألة :** وإذا أوصى لأحد من أرحامه أو من قرابته بشئ خاصة ، وكان ممن تتاله الوصية ، وأوصى لغيرهم بشئ ؟

لم يدخل الأقربون على أهم الوصايا بشئ ، وذلك أنه يجمع ما أوصى به للأقربين وللأجنبي ، فينظر فإن نال هذا الأقربى من هذه الوصية لو كان للأقربين هذه الوصية كان له ما أوصى به خاصة ، وكان للأجنيين ما أوصى لهم به ، ولا يدخل الأقربون على أحد ولا على الذي أوصى له بذلك •

وإن كانت لا تتاله الوصية وهو هذا الأقربى كان للأقربين من جميع

ذلك الثلثان ، وللأجنبيين الثلث ، ويلحق أقربوه الذين تتألفهم الوصية الأقربين الذى لم تنله الوصية بثلثى ما أوصى له به •

✽ مسألة : قال : نعم ، وتفسير ذلك أنه ينظر جميع الوصايا التى يدخل فيها الأقربون مع وصية هذا الأقربى ، ثم يقسم الثلثان على أقربيه على قسم وصية الأقارب ، فإن نالت هذا القريب الذى أوصى له بهذه الوصية من الثلثين على قسم الأقارب شئ ، وهو من الأقارب ، فقد تخلصت الوصايا من مشاركة الأقارب لهم فى وصاياهم ، ولو كان لذلك الذى أوله لهم به من تلك القسمة دائق ونصف ، فإن كان أقل من دائق ونصف فليس تلك بوصية •

ومن غيره : قال أبو المؤثر : فإن وصل إلى هذا الذى أوصى له دائق من هذه الوصية تمت له وصيته ، وتمت للأجنبى وصيته ، فإن لم يصل إليه دائق أخذ ثلثا وصية الأجنبى ، وثلثا وصية هذا القريب ، فيجمع ذلك جميعا فيقسم على الأقربين •

✽ مسألة : ومن جامع أبى محمد : والوصية واجبة على من ترك مالا لوالديه وأقربيه إذا كانوا غير وارثين • فإن أوصى الرجل لغير الأقارب وله أقارب كانت وصيته باطلة إذا استفرع ثلث ماله ، ويرجع الأقربون عليه بثلثى الوصية فى قول أكثر أصحابنا •

وقال بعضهم : يكون عاصياً والوصية لمن أوصى له بها • والرأى الأول أسبق إلى نفسى •

وقال أصحابنا : ولا يدخل الأقربون على المحج والزكاة ، وكفارة الأيمان والعنق ونحو هذا من أبواب البر ، فإن أوصى للأقارب من غير

ورثته بشيء من ماله ، وأوصى للأباعد ثبت للجميع ما أوصى لهم به من
الثلث .

مسألة : أرجو عن محمد بن المسبح ، قال : وبلغنا عن أهل إزكى
أنهم يجعلون ما أوصى مع الأقربين ، ثم يعطوا الأقربين الثلثين .

وإن كان أوصى لأحد من الأقربين بشيء ، فإن شاء الذي أوصى
أجزى مع الأقربين ، وإن شاء رضى بالذى أوصى له به .

وأما أهل نزوى ، ورأى محمد بن محبوب وأبيه ، وسليمان ابن
عثمان وغيرهم فإنه إذا أوصى لأحد من الأقربين بشيء ، ولو درهم جاز
ما أوصى به للفقراء والأقربين ، ولكل ما أوصى له به .

ومن غيره : وقيل : اختلف في الوصية للفقراء والأقارب ، فقيل :
إذا كانت مجملة فللأقارب أربعة أخماس وللفقراء الخمس .

وذلك أن وصية الأقارب ثابتة بمنزلة الخمس من الغنيمة .

وقال من قال : الثلث للفقراء والثلثان للأقارب بمنزلة الوصية من
المال ، لا يثبت إلا الثلث ، ولو أوصى بجميع ماله للزوم وصية الأقارب
على كل حال . للفقراء النصف ، وللأقارب النصف ، لأنهما سهران .

ولو سمي لبني فلان ولبني فلان كان ذلك لهؤلاء النصف ولهؤلاء
النصف .

*** مسألة :** وإذا قال : قد أوصيت بثلث مالي للأرحامى ولموالى ؟

فهو بينهم على ثلاثة : لأرحامه الثلث ، ولواليه الثلث ، وكذلك إذا أوصى للفقراء والأقربين بمائة درهم ، أو قال لأرحامه وللسبيل أو غير ذلك ؟

فلأقربين الثلثان وللآخر الثلث •

ومن غيره : أما مواليه والفقراء والأجانب وهو كما قال : ويكون الثلثان للأقربين ، وأما السبيل ففيه اختلاف •

❖ مسألة : وسألت أبا المؤثر عن رجل أوصى لأعمامه بوصية ، ولم يكن له يوم أوصى من الأرحام أقرب منهم ، ثم لم يمت حتى كان له بنو بنين وبنو إخوة ، وإخوة ، ثم مات ، هل يدخل بنو بنيه وبنو إخوته على أعمامه فيما أوصى لهم به ؟

قال : تحسب هذه الوصية ، وتقسم قسم الوصية على الأقربين ، فإن نالت أعمامه تمت لهم كلها ، ولم يكن للآخرين شيء ، وإن لم تبلغهم أخذ منهم ثلثاها فقسمت على بنى بنيه وإخوته على قسم الوصية ، وكان لأعمامه ثلثها •

ومن غيره : قال : نعم ، ويقسم على أعمامه الثلث على عددهم ، وإذا نالتهم وجازت لهم ، قسمت قسم الوصية على الأقارب •

❖ مسألة : وعن أبي الحسن رحمه الله : وسألته عن رجل أوصى للفقراء ولأقاربه بمائة درهم ، وأوصى للفقراء بمائة درهم ، ولم يسم فيها لأقاربه بشيء ، قلت : هل يدخل أقاربه في هذه المائة التي لم يسم لهم فيها بشيء ؟

قال : لا على القول الذى نعمل به ، نحن لا يدخلون في هذه المائة •

قلت : هل يعطى فقراء أقاربه من هذه المائة درهم التي لم يوص فيها للأقارب بشيء ؟

قال : نعم •

❖ مسألة : ومن جواب أبي الحواري رحمه الله : وعمن أوصى الأقربيه والفقراء ، ولتحلة أيمانه ، ولابن السبيل بدراهم معلومة ، ولم يفرضها كيف تقسم بينهم ؟

فعلى ما وصفت ، فإن أوصى للأيمان ولم يوص للأقربين لم يدخل الأقربون في وصية الأيمان بشيء ، وإن أوصى بتحلة أيمانه والفقراء ، ولم يوص لأقاربه بشيء ، كان للأيمان النصف ، والفقراء النصف ، ثم يكون للأقربين ثلثا نصف نصيب الفقراء •

وإن أوصى للأقربين والفقراء ، ولتحلة أيمانه ولابن السبيل بدراهم معلومة ، ولم يفرضها ؟

قسمت الدراهم على أربعة للأقربين الربع ، والفقراء الربع ، ولتحلة الأيمان الربع ، ولابن السبيل الربع ، ويقسم ربع الأقربين وربع الفقراء ، فيكون للأقربين الثلثان من ذلك ، والفقراء الثلث من ذلك •

❖ مسألة : سألت موسى بن علي ، والأزهر بن علي ، عن رجل أوصى للفقراء بثلاثين درهماً ، وللأقربين بخمسين درهماً ، ولرجل آخر بمائة درهم ، فذلك ثمانون ومائة ؟

للأقربين عشرون ومائة ، وتبقى ستون تقسم على ثلاثة عشر درهماً ، للفقراء ثلاثة أسهم ، وللأجنبيين عشرة أسهم •

✽ **مسألة :** وعن رجل أوصى عند الموت بمائة درهم في الفقراء والأقربين والأيمان كيف القسم بينهم ؟

فأما هاشم فكان يقول : إن ثلث الوصية للأقربين ، والثلث الباقي للفقراء والأيمان .

وأما أنا فأرى أن الوصية بينهم على ثلاثة .

✽ **مسألة :** محمد ، عن سعيد ، عن رجل هلك وأوصى لأخواله ولأخيه من أمه بوصية ، وترك غيرهم من أقاربه ؟

أن سعيداً أجاز ذلك ، وقال هاشم : كان سليمان يقول ذلك .

وقال هاشم : إن خال الحسن بن محمد بن علقمة أوصى له بثلث ماله وهلك ، فأكل الحسن ما أكل ، ثم رفع عليه الأقربون في موسى فنقضه فبلغ بشيراً فتعجب من موسى إذ نقضه .

قال هاشم : فبلغنى ولا أدري أن موسى قد رده عليه بعد ذلك والله أعلم .

ومن غيره : قال هاشم : قال موسى : لا يجوز إلا الثلث والثلثان للأقربين إلا أن يكون هو أقرب الأقربين ، وأوصى له بثلث ماله جاز ذلك .

✽ **مسألة :** قال أبو منصور : وإنما يفعل ذلك من أوصى للمساكين والأقرباء من يخاف على نفسه كفارات ، وتضييع حقوق وغير ذلك ، فلأقربائه الثلثان ، والثلث للفقراء ، وإن أعطى الأقرباء أكثر فله وهو أفضل ، ولكن لا ينقص من الثلثين شيئاً .

✽ **مسألة :** قال الشيخ أبو سعيد : ولا أعلم أن الأقربين إذا لم

يوص لهم بشيء يدخلون على شيء من لوازم ما أوصى به الموصى من وجه من الوجوه من دين ولا زكاة ولا حج ولا كفارات لازمة •

وقد قيل : من أوصى بعنق لم يدخل عليه الأقربون • وأحسب أن العنق ها هنا لم يكن لازماً من كفارة ولا من سبب لازم ، لولا ذلك لم يستثن أنه مع الوصايا لا يدخل فيه الأقربون ، إذا لم يوص لهم بشيء ، وأحسب أنه قيل لو أوصى بحجة نافلة لم يدخل في ذلك الأقربون • وأحسب أنه قيل يدخلون فيها إذا لم يوص لهم بشيء • فجاء في أمر الوصية للأقربين سعة من الكلام ، واختلاف ، والبراءة والتخطئة بالدينونة بالقطع إلا تثبت إلا بشيء لا يختلف فيه ولا يشك فيه •

الباب الرابع والعشرين

في وصية الأقربين أنها فرض أو غير فرض

ومن جامع أبي محمد : واختلفوا في وصية الأقربين :

فقال بعضهم : إنها فريضة بنص القرآن ، لقول الله تعالى : (إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين) ، فهذا الأمر من الله عز وجل يوجب الفرض ، إلا أن يقوم دليل بأنه غير فرض نسخ من ذلك الوصية للوالدين ، ولما سمى الله فرض ميراثها في سورة النساء *

وقول النبي عليه السلام : « لا وصية لوارث » فبقى فرض وصية الأقربين لم ينسخها شيء *

وروى عن عبد الله بن العباس أنه كان يقول : وصية الأقربين فريضة *

وقال آخرون : إن الوصية للأقربين ليس بفرض ، وإن ذلك إذن من الله لعباده ، وأنه رغبهم في الفرض بذلك ، وطلب القرابة إليه في قراباتهم لما عظم جل ذكره من حق القرابة فأوجبه عليهم من بعضهم لبعض ، لقول الله جل ذكره :

(واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) عنى بذلك ، والله أعلم ، أى اتقوا الله الذي يسأل بعضهم بعضاً به ، واتقوا حق الأرحام *

واحتجوا أيضاً بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « بلوا أرحامكم ولو بالسلام » قالوا : فمن ترك الوصية للأقربين ناسياً فلا إثم عليه ، ومن تعمد لتركها بلا مبالاة بأدب الله تبارك وتعالى ، ورغب عما رغبه فيه ، كان آثماً بذلك *

الباب الخامس والعشرون

الوصية للأقربين

وقال من قال : في رجل أوصى للفقراء ، وللفقراء أقاربه بثلاثين درهما ، وللفقراء من غيرهم عشرة ولم يوص لأقاربه بغير ذلك ؟

فقال : لفقراء أقاربه عشرون درهماً ، وللفقراء من غيرهم عشرة دراهم ، فإن كان أقرباؤه كلهم يدخلون في حد الفقر بالوصية لهم كلهم •

❖ مسألة : ورجل من الأقربين أوصى له بوصية فجعله الورثة ؟

فإنه يأخذ مع الأقربين من وصيتهم ، فإن صحت من بعد وصية رد ما أخذ على الأقربين •

❖ مسألة : وعن رجل أوصى للأقربين من قبل الأب ، فهم أحق بذلك للعصبة الثلثان ولأخواله الثلث •

❖ مسألة : ومما يوجد أنه عن أبي عبد الله : وعن رجل حضره الموت ، وله مال فأوصى في أقاربه من ثلث ماله ، هل يجب عليه أن يوصى للفقراء بشيء ؟

قال : أما الوصية للفقراء فخير يقدمه لنفسه ، وقد كان يستحب الفقراء أن لا يترك الميت أن يوصى في كفارة أيمن •

❖ مسألة : قلت : رجل أوصى للفقراء والأقربين بوصية ، وليس له إلا أقارب بعيدى النسب ، أيكون الثلث للفقراء كله ، أو يرجع إلى الأقربين ولو بعدوا ثلثاه ؟

قال : للأقربين ولو بعدوا ثلثا الثلث ، وثلث الثلث للفقراء •

✽ مسألة : وهل يجوز للموصى أن يوصى لبعض أقاربه بدارهم ،
ولبعضهم ببعض ماله ؟

قال : نعم •

وهل يجوز له أن يوصى بثلث ماله ؟

قال : نعم ، لا يتعداه ، والفقهاء يرون أنه كثير •

✽ مسألة : من كتاب الكفاية : ومن أوصى للفقراء والأقربين
بدارهم ، ولم يبين ؟

فقليل : إنها من بعد الثلث يوم الوصية ، وقيل : بعد يوم الإنفاذ ،
وبعد يوم يموت •

✽ مسألة : وعن رجل أوصى بوصية ، وليس له أقارب إلا بنى
أخيه وعمه ، أيهم أولى بالوصية ؟

قال : الأخ أولى بالوصية من ابني الأخ ، وبنو الأخ أولى من بنى
العم ، وبنو العم أولى بالوصية من بنى الأخت ، وما أحب أن يحرم بنو
الأخت •

✽ مسألة : وعن رجل أوصى بوصية ، وليس له أقارب إلا إخوته
لأبيه وأمه وبنى أخ له آخرين ، هل يدخل بنو أخيه مع إخوته في
الوصية ؟

قال : لإخوته الثلثان ، ولبنى أخيه الثلث •

❖ **مسألة :** وعن رجل أوصى بوصايا ، وليس له أقارب بعد الوصية إلا بنيه وبنى بناته أيهم أولى بالوصية ؟

قال : بنو بنيه أحق بالوصية ، وما أحب أن يُحرم بنو بنته وإن جعل لهم الثلث لم أر بذلك بأسا •

❖ **مسألة :** وعن رجل يحضره الموت فيريد أن يوصى لأقاربه هكذا جملة ، أو يوصى لكل واحد منهم بشيء معروف أى ذلك أفضل له ؟

قال : كل ذلك جائز ، وإن سمي لكل واحد منهم بشيء معروف فهو أحب إليّ •

قلت : وأيما أحب إليك يفضل الأقرب فالأقرب في الوصية وإن كان غنياً ، أو يفضل من كان أبعد إذا كان فقيراً ؟

قال : إذا أوصى لأقرب أقربيه بشيء فلا أرى بأسا أن يفضل من أرحاه من كان أفقر منهم ، وأفضل في دينه وهو أحب إليّ •

❖ **مسألة :** عن أبي الحواري : وعن رجل أوصى للأقربين بثلاثة أجربة حب ، النصف بر والنصف ذرة ، ولم يوص للفقراء بشيء ؟

فعلى ما وصفت فهذه الصفة للأقربين خاصة دون الفقراء ، يقوم الحب دراهم على صرف البلد ، ثم تقسم الدراهم على الأقربين ، ثم يعطى كل واحد منهم بقدر ما وقع له من الدراهم ، فيعطى بقيمة ذلك حباً ، فإذا وقع لواحد منهم نصف درهم وسوق الحب على مكوئين بدرهم كان له مكوك ، وإن كان أقل أو أكثر ، فعلى حساب ما وصفنا لك •

الباب السادس والعشرون

في الوصية

(يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية) فالخير هو المال للوالدين والأقربين ، فنسخ الوالدين وجعل لهما الميراث ، وصارت الوصية للأقربين ، والوصية للأقارب ، فالأقرب والوارث بعد الوارث يفضل الأقرب فالأقرب •

قال أبو سعيد : معى إن هذا يخرج أنه إذا كان للمالك وارث يجوز ماله بميراثه ، فسائر أرحامه وعصباته هم أقارب ، ولو كانوا ورثة أن لو لم يكن هذا الوارث الأول الذى قد حاز المال ، فمن هنا لك قال : فالوارث بعد الوارث ، وأما إذا كان وارثاً فلا وصية له •

❦ مسألة : كان أبو عبيدة رحمه الله لا يرى الوصية على من ليس له أربعمئة دراهم •

ومن أوصى بالثلث جاز له ذلك •

وكان يستحب لصاحب المال الكثير إذا كان له عيال كثير أن يوصى بعشر ماله ، والوسط من المال ، وأقله ما بين الخمس إلى السدس والربع جائز غير أن الثلث يكره لمن كان له عيال ، وإن لم يكن له ولد فله أن يوصى بالثلث إن شاء الله •

قال أبو سعيد : معى أن وصية الأقربين تخرج معانيها كلها عند موت ملك المالك إذا كان له مال على سبيل النظر والاجتهاد ، لأنه قيل إن الخبر هو المال ، والمال مطلق على كل ما وقع عليه اسم المال ، وقد ثبت على

كل من وقع عليه الخير وهو المال ، وجوب الوصية للأقربين ، ولم يأت في ذلك الخير معنا اتفاق ولا ثابت في تأويل مجتمع عليه فيما أعلم *

إلا أنه بما قيل في ذلك أقل وأكثر ، فأقل ما قيل إنه إذا ترك ما يجب فيه الخمس وهو خمسة دنانير أو قيمتها ، وهو ما أوجب الله فيه الخمس ، وخاطب فيه بالفرض في الخمس ، فقد ثبت فيه الوصية فيما قيل *

ولو قال قائل غير ذلك لم يكن ذلك خارج من تسمية المال أن يكون أقل أو أكثر ما قيل إنه لا تجب عليه الوصية الا حتى يملك ألف درهم أو قيمتها من بعد قضاء دينه ولو أزمه وداره وخادمه ، فهذا في معنى الخير *

وأما اجتهاد الموصي فيما يوصي به عند لزوم الوصية فهو المعروف كما قال الله ، والمعرف لا غاية له في قليل ولا كثير ، لأن الله قال : (بالمعروف) والمعروف ما وقع معروفاً حسناً ، وما وقع عليه منفعة وبه فهو معروف *

وقد قيل : في بعض كلام أهل العلم : إن الموصي في وصيته كالمقاضي في قضيته ، عليه الاجتهاد في إصابة العدل لنفسه من غير إهمال لنفسه ، ولا تزايد على وارثه بترك الاجتهاد للنظر لهما جميعاً ، فإذا اجتهد الموصي في وصيته كما يجتهد القاضي في قضيته فأصاب العدل فيما بين هذا الذي قد أطلق له ، واختلف فيه ، فهو سالم ، وإذا أصاب ما لا يختلف فيه وخرج من جميع ذلك لم يسعه في وصيته ، كما لم يسع القاضي في قضيته * ورد ذلك كله إلى العدل ولم يثبت جوره *

ومعنى أنه يخرج في معاني الاتفاق أن الوصية جائزة للموصي إلى ثلث ماله ، وهو غاية ما تجوز الوصية فيه ، وما عداه فهو حيف إذا كان في غير لازم ومردود إلى الثلث وغير ثابت *

الباب السابع والعشرون

فيمين يجب عليه أن يوصى للأقربين

وقال الله تبارك وتعالى : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين) فنسخ وصية الوالدين بما فرض لهما من الميراث ، وبقيت الوصية للأقربين على من ترك خيراً •

فقيل : عن ابن عباس : من كان له فضل مال ولم يوص لقرباته الذين لا يرثون فقد ختم عمله بمعصية ، وضيع من فرائض الله حقاً عليه إن كان من المتقين ، إلا أن يكون بسبب عذر •

وقال من قال : إذا ترك ستمائة درهم أو قيمتها ، فهو خير يوصى للأقربين •

وقال من قال : أربعمئة درهم •

ومن غيره : وقال هاشم : من قال مائتي درهم خير ، وقال : ألف درهم •

ويوجد في الآثار إن لم يكن معه إلا خمسة دوايق فهو خير يوصى ، ولعل ذلك قاسوا على الغنيمة ، لأنه أقل ما يكون قسم الغنيمة من خمسة دوايق ، والله أعلم •

قال أبو سعيد : فيما يوجد عنه : وقال من قال : إذا ترك أربعمئة درهم أو قيمتها فهو خير ، ولا أعلم أنه قيل بأكثر من ألف درهم أو قيمتها ، ولا أقل من خمسة دوايق أو قيمتها •

ثم اختلفوا في ذلك فقال من قال : إنما تلزمه الوصية عند كل قائل
بعد الخادم والمنزل •

وقال من قال : بالخادم والمنزل ، فإن لم يكن له خادم ولا منزل فلا •

ولا أعلم اختلافاً إلا أن عليه الوصية فيما ترك من الخير ، ولا يترك
قيمة الخادم والمنزل مثل ما لو كان له خادم ومنزل ، والله أعلم •

❖ **مسألة :** وكان يقال أقل ما تجب فيه الوصية إذا ترك الرجل
أربعمائة درهم ، وأما سكن يسكنه ليس فيه فضل ، أو خادم يخدمه
ليس فيه فضل غيرها فليس عليه في ذلك شيء •

وأما إذا كانت أرض تزرع ، وفيها شجر أو نخل فإنني أحب أن
يوصى من غلتها وإن قل •

❖ **مسألة :** من جواب أبي عبد الله محمد بن روح رحمه
الله : وسألت عن قول الله عز وجل : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت
إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين) ؟

فاعلم أن الخير قد اختلف فيه ، فمنهم من قال : إن الخير ألف
درهم ، ومنهم من قال : إن الخير أقل من ذلك ، ولا شك أن من ترك ما لا
مما يجتمع الفقهاء بأنه يستحق تسمية الخير في هذه الآية إن عليه الوصية
لأقربيه •

ومن ضيع الفريضة إذا لزمته عمداً وهو ذاك لها غير ناس لها في
المرض الذي يخاف على نفسه فيه الموت ، ومات على ذلك غير تائب منه ،
فقد ختم له بالشقاء ، نعوذ بالله من الشقاء إنه أرحم الراحمين •

وأنا أحب لكل مسلم ومسلمة أن يوصى الأقارب إذا ترك خيراً من المال قيمة مائتي درهم ، أو قيمة عشرين مثقالاً ذهباً ، وكانت هذه الدراهم أو هذه الدنانير تفضل قيمتها بعد قضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه اللازمة مثل حبة الفريضة ، أو زكاة أو كفارة يمين ودينى فى ذلك دين المسلمين •

✽ **مسألة :** والذى أقول أنا به : إذا خلف بعد قضاء دينه وداره وخادمه قيمة أربعمائة درهم ، فإنى أحب أن يرصى للأقربين ، وأما ترك ولايته فلا أترك ولايته حتى يخلف أقصى ما قال أحد من المسلمين ، فأهون ما فعل فيه أقف عنه ولا أتولاه إذا كان عمداً •

✽ **مسألة .** قال : ومن كان يدين بالوصية ، فغلبه الأمر على نفسه فمات ولم يرصى ، لم تترك ولايته ٩

قال : فان فرق عنه ورثته شيئاً إذا لم يكونوا يتامى فقد أحسنوا •
قال : وقد ذكر لنا أن صهار بن عبد فرق عن زوجته شيئاً وقال :
قد كانت تدين بالوصية للأقربين •

✽ **مسألة :** قلت له : ما تقول فى رجل أراد أن يفرق على الفقراء والأقربين فى حياته ، هل له ذلك ؟

قال : أما فى الفقراء فقد قيل له ذلك ، وأما الأقارب ففى ذلك اختلاف •

قلت له : فإن كان له أقارب فقراء ، وهم (١) ، هل له أن يعطيهم ذلك ؟

قال : معى أنه إذا كان إنما يعطيهم مما يريد أن يحضر به لمعنى ،

(١) بباض فى الأصل .

نفل أو لازم ، ولم يكونوا ممن يلزمه عولهم ، فهم عندى أحق بذلك لمعنى حق القرابة ، وحق الفقراء ما لم يرد بذلك ****

ولا يثبت عندى أن يعطوا فما يراد به الوصية للأقارب فى المحيا على حال ، لأنه إنما جاء الأثر : أن الوصية للأقربين الذين لا يرثون حقا على المتقين ♦

وثبت فى السنة والاتفاق أنه لا وصية لوارث ♦

قلت : فعلى قول من يجيز له أن ينفذها فى حياته ، وكان له أقارب فقراء منهم صبيان غير بالغين ، هل يجوز له أن يعطى آباءهم لهم ولو كانوا غير ثقات ؟

قال : أما ما جاء مجملا فإنه يخرج عندى القول تسلم مال الصبى إلى والده ، إلا أن يكون ذميا فإنهم أخرجوا معناه من والد إذ كان ولده مسلماً صبياً أو بالغاً ♦

وأما ما يوجبه النظر عندى فإنه مال لغيره ، ولا يصح عندى ثبوت دفع مال الغير إلا إلى موضع الأمانة عليه ، والبراءة من معانى دفعه من جعله فى موضع الخيانة والتهم أن يأتى فيه غير ما يسعه ♦

قلت له : وله أن يعطى منهم واحداً فصاعداً ؟

قال : معى أن له ذلك ما لم يصير المعطى غنيا ♦

✽ مسألة : وسألت هاشماً عن مبلغ مال الرجل الذى تجب فيه الوصية لأقاربه والمساكين ؟

قال : قال الله تعالى : (إن ترك خيراً) أى مالا (الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين) • فنسخ منها الوالدين بالميراث ، وثبت للأقربين ، والمال الذى تجب فيه الزكاة مائتى درهم •

٢١٠

✽ مسألة : ما تقول فى رجل أوصى لبعض أقاربه ، وترك بعضهم ؟

فالوصية لمن أوصى له بها من أقاربه ، ولا نقول إنه عاص فى ترك بعض قرابته من وصيته •

ومن كتاب المعتبر : وقيل : من مات ولم يوص للأقربين بشئ ، فإن تعدد لذلك فقد مات لغير السنه ، ولا يتولى •

وإن كان نسى فقد مات للسنه ويتولى إذا كان ممن يتولى •

قال : غيره : معى أنه قيل إنه إذا لم يوص الذى تلزمه الوصية للأقربين ، وقد ترك خيراً كما قال الله تبارك وتعالى ، فقد ضيع الفريضة التى أوجبها الله عليه إن كان من المتقين ، ومن لم يكن من المتقين كان من الفاسقين ، ومن كان من المتقين فضيع ما أوجب الله على المتقين لم يكن بذلك من المتقين ، وكان من الفاسقين •

فليس من ضيع ما أوجب الله عليه بغير عذر يكون له فى الإسلام مخرج من الفسق ، إلا أنه قد قيل : إن الخير الذى أوجب الله منه الوصية للأقربين على من تركه هو المال فى الإجماع ، فلما أن ثبت أنه هو المال ، ووجدنا الله تبارك وتعالى استثنى الوصية على من ترك خيراً فإذا كان المال نفسه لا تفاضل فيه لم يكن فيه استثناء معنا ، لأنه لا نعلم أن أحداً يموت الا ويترك شيئاً يقع عليه اسم المال •

ولكنه معنا أنه المال الكثير الذى فيه الفضل للمعروف من ربه ، فمعنا أنه اختلف فى تأويل الخير من المال ، فأحسب أنه قليل إذا ترك بعد قضاء دينه ، وتبعاته ، وما كان عليه من الحقوق لله من الكفارات والزكاة وجميع اللوازم لله وللعباد خمسة دوانيق من الدراهم ، كان من الخير •

وتأول فى ذلك من قال به فيما أحسب ، أن الله أثبت فى الغنيمة الخمس حقا ثابتا ، وثبت أن الخمس من خمسة دوانيق فصاعداً يخرج •

وأحسب أنه لا يخرج من دون ذلك فيما قليل ، ولا تكون غنيمة فيها الغنيمة إلا من خمسة دوانيق فصاعداً ، وما دون ذلك أحسب لا خمس فيه وهو لمن غنمه •

قال : فما ثبت فيه على معنى قوله : إنه ما ثبت فيه حق مفروض فهو مال وخير ، وفيه الوصية للأقربين •

وأحسب أنه قليل لا يكون فيما دون مائتى درهم أو قيمتها من بعد لازمه ، لأن حق الله الذى فرضه على عباده من الزكاة لا يخرج فى أقل من ذلك ، فلا يثبت لزوم ذلك فى أقل من مائتين أو قيمتها •

وأحسب أنه قليل : لا تكون فى أقل من أربعمائة درهم ، أو قيمتها بعد اللازم وأحسب أنه قليل لا يكون فى أقل من ستمائة درهم •

وأحسب أنه قليل لا تكون فى أقل من ألف درهم ، والمعنى فيما أحسب أنه مذهبه فى المال الكثير ، والكثير يتفاضل ، ولما أن ثبت التفاضل والاختلاف فى التفاضل فى حكم الظاهر لم ينفرد دخول العلة فى شئ من ذلك بعينه بالقطع ، إذا لم يأت فيه إجماع من نص تنزيل ، أو نص سنة شئ بعينه ، أو إجماع من قول المسلمين لا يختلفون فيه ، فيخرج إجماعا

على شيء بعينه ، أو إجماع من قول المسلمين ، لا يختلفون فيه إجماعا على شيء بعينه إلا على مذهب الكثير ولم يتعر الاختلاف في اسم الكثير ولم يكن ثم شيء مسمى يصبح به إجماع لم يستقم قطع تكفير في حكم الظاهر على شيء بعينه ، إذ لم يثبت فيه شيء بعينه معنا •

ولا نعلمه قيل عن أحد من أهل العلم أنه يذهب إلى تخطئة من ترك شيئا من ذلك محدودا ولم يوص منه للأقربين في حكم الظاهر •

إلا أنه قد قيل إذا ترك الأكثر مما قاله المسلمون ، ولم نعلم فيه ترخيصا أكثر من ذلك ، ولم يوص بشيء للأقربين تركت ولايته إذا لم يكن له عذر في ذلك بوجه من الوجوه ، يخرج له في تأويل الحق •

ومعنى أنه قيل لا تجب عليه الوصية إلا بعد أن يترك لازمه وسكنه رخادمه يرفعان له أيضا بعد ذلك أخذ ما وصفت بعد اللزوم والسكن والخدام •

ومعنى أنه قد اختلف في كفنه فقال من قال : هو من رأس المال ، وقال من قال : من الثلث بعد الوصايا مخرج ، وإذا كان من رأس المال فمعنى أنه بعد الكفن أيضا مع ما استثناه •

❖ مسألة : وأما في جملة الدينونة فإنه معنا أنه من ترك الخير الذي قد أوجب الله عليه فيه الوصية للأقربين الذين لا يرثون ، فلم يوص لهم بشيء بالمعروف كما قال الله ، أنه قد ضيع ما أمره الله به في أصل اعتقاده بالدينونة ، ومن ضيع ما أمر الله به من غير عذر ، فقد عصاه من عصى الله تبارك وتعالى خاتما بالعصيان أمره ، فلا مخرج له عندنا من الهلكة لابد ، لا توبة بعد الخاتمة بعد الموت نعوذ بالله من الهلكة •

❖ **مسألة :** ومن جواب أبي محمد : وعن الذي ينفذ عن نفسه وصية الأقربين وينفذها أنها هي وصية عند موته ، فينفذها في حياته ، فإذا حضره الموت ترك وصية الأقربين ، فلم يوص لهم بشيء ، فقال الله جل ذكره : (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين) •

فالذي معي أنى وجدت في التفسير : إذا حضر أحدكم الموت هو المرض • وإذا فرق هذا الذي ذكرت ، ثم مات الذي فرق عليهم في حياته لم أر أن هذا يجزئه •

وقد سمعت أن رجلاً من أهل العلم ممن معه معرفة أنه هو كان مريضاً ، فأمر أن تفرق وصيته وهو حي ، فإله أعلم ، أجائز ذلك أم لا إذا كان صحيحاً •

وأما إذا كان مريضاً ثم مات من ذلك المرض فقد أخبرتك بما سمعت •

ومن غيره : قال : وقد قيل إنه يجوز إنفاذ ذلك في حياة الموصي لا يذكر في المرض ولا في الصحة ، وجدت معنى ذلك عن أبي عبد الله •

وقال من قال : لا يجزى إلا بعد الموت ، لأنه لا تكون الوصية إلا بعد الموت ، وقد سمي الله ذلك وصفه فحقه بعد الموت •

❖ **مسألة :** وعن رجل حضره الموت في كم تجب عليه الوصية ؟

فإنه يوصى بالقليل من القليل ، وبالكثير من الكثير ، ويستحب أن يوصى بخمس ماله إذا كان له ولد ، ويجعل خمس ذلك الخمس للفقراء ، وما أوصى به من ذلك فحسن •

ويجوز له أن يوصى إلى ثلث ماله •

ومن غيره : قال : نعم ، من غير حيف ولا إسراف ولا مضارة
بوارث •

✽ مسألة : وعن أبي المؤثر في الوصية قول الله تبارك وتعالى :
(من بعد وصية يوصى بها أو دين) • قال أبو المؤثر : ثم بين الوصية
ما هي ؟ فقال : (غير مضار) وذلك أنهم كانوا إذا مرض الإنسان ، وأراد
أن يوصى حضروه فقالوا : يا فلان أوص بكذا وكذا حتى يوصى بعمامة
ماله ، ويضر بأولاده وورثته •

فنهى الله عن ذلك ، فأُنزل على نبيه صلى الله عليه وسلم :
(وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم فلينتقوا الله
وليقولوا قولاً سديداً) قولاً عدلاً ، يقول : إذا خفتهم على أولادكم
الضيعة ، وأحببتهم أن توفوا لهم أموالكم ، لم تأمروا هذا الموصى أن
يوصى بماله ، ويترك بنيه ضعافاً ، فاتقوا الله ولا تقولوا إلا عدلاً ،
ولا تأمروا أن يوصى بالإسراف •

وذكر لنا أنه لما نزلت : (فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على
الذين يبدلونه) وذلك في الوصى ، فجعل الأوصياء ينفذون ما أوصى به
الهالك ، ولو كان شططا ، ثم أنزل من بعد ذلك : (فمن خاف من موص
جنفاً أو إثماً) الجنف في الوصية التعمد والإثم ، فأصلح بينهم ، فلا إثم
عليه إذا تعمد الموصى يضر بوارثه تعمداً منه لزيادة على الثلث ، فلا إثم
على الوصى أن يردها إلى العدل ، وليس له أن ينفذ الوصية المشطط •

✽ مسألة : مما يوجد أنه من كتب أبى على رحمه الله : وعن
أن ينفذ الوصية المشطط •

امرأة لا مال لها إلا ما على ظهر زوجها ، فإن كان زوجها غنيا ، وعليه لها مال يبلغ ألف درهم ، فقد تركت خيراً ، والوصية على من ترك خيراً •

ويقول بعض الفقهاء : إن الوصية تجب من ستمائة درهم فما فوق ذلك •

ومنهم من يستحب الوصية بالقليل من القليل •

وعن الوصية قال : يستحب للميت أن يوصى بالخمس من ماله ، أو قدر الخمس من ماله دراهم ، فيجعل خمس الخمس للفقراء ، وما بقى للأقربين ذلك لمن كان له ولد ، ومن لم يكن له ولد فيستحب له أن يوصى بالربع من ماله ، أو بقدره دراهم ، فيجعل ربع الربع للفقراء ، وما بقى للأقربين •

❖ مسألة : مما يوجد أنه من كتب أبي الحواري بن محمد : سئل عن رجل مات وله أقرباء ؟

قال : يعجبني أن يوصى بالربع •

قلت : فالثلث ؟

قال : إن كان أقرباؤه أغنياء لافاقة بهم فليجعل إن شاء نصف الربع أو ثلثه لفقراء المسلمين ، وما أحب أن يجعله كله للفقراء ، ليس لأقاربه منه شيء •

وقال : إن كان أقرباؤه كلهم فقراء فليجعل كله لهم هو أعجب ، ولا يجعل لفقراء المسلمين منه شيئاً ، وإن فعل لم يكن به بأس ، فإن

كان أقرباؤه أغنياء وفقراء فلا يؤثر الفقراء ، ولكن يفضل الأقرب
فالأقرب •

✽ **مسألة :** سألت محبوباً عن رجل أوصى عند موته لأقربيه ممن
لا يخمس ماله ؟

قال : يقسم في أرحام الميت من قبل أبيه ثلثا الوصية للذكر مثل
حظ الأنثيين ، والثلث الباقي في أرحام الذكر والأنثى فيه سواء ، وكذلك
ذكر جرير الخوارزمي عن الربيع •

✽ **مسألة :** وسألته عن رجل أوصى عند موته لأقاربه من قبل أمه
بربع ماله ؟

قال : يرد إلى العدل •

قلت : كيف العدل ؟

قال : يقسم ثلثا الربع في أقارب الميت من قبل أبيه للذكر مثل حظ
الأنثيين ، والثلث الباقي لأقاربه من قبل أمه الذكر والأنثى فيه سواء •

✽ **مسألة :** عن أبي المؤثر في تفسير نسب الإسلام قال أبو المؤثر:
الوصية للأقربين الذين لا يرثون ، فمن ترك خيراً حقاً على المتقين •

وذلك أن الله أنزل في كتابه : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت
إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف) نزلت قبل أن تنزل
آية المواريث نسخت الوصية عن الوالدين والأقربين الذين لا يرثون •

قال وقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ألا لا وصية

لوارث « قال : وثبتت الوصية للأقربين الذين لا يرثون في ثلث المال بعد قضاء الدين •

قال : ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن الله قد جعل لكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم « •

قال : وقد يروى أن سعد بن أبي وقاص قال : يا رسول الله إنني أريد أن أوصي بمالي للمسلمين فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « لأن تدع بنيك أغنياء خيراً من أن تدعهم يتكففون الناس » • قال : يا رسول الله فبالثلثين ؟ قال : « لا » • قال : فبالنصف • قال : « لا » • قال : فبالثلث • قال « نعم والثلث كثير » • قال : ولم يكن لسعد فيما ذكروا إلا ابنة واحدة قال فمن ترك خيراً فترك الوصية للأقربين متعمداً لا ناسياً ، ولا مغلوباً فقد ختم عمله بسوء •

الباب الثامن والعشرون

في لفظ الوصية للأقارب

وسألت أبا الحسن عن رجل أوصى للأقارب أو للأقربين ، ولم يقل لأقاربه أو لأقربيه ، هل يكون ذلك لأقربيه ؟

قال : نعم ، ذلك لأقربيه على معنى إجازة اللفظ في معنى قوله •

✽ مسألة : وأخبرني أبو سعيد : أن أبا الحواري وأبا الحسن كانا يقولان بهذا •

وقال : إن أبا المؤثر لم يكن يقول بهذا حتى يقول : إنه أوصى لأقربيه أو لأقاربه ، وكل قول المسلمين صواب إن شاء الله •

✽ مسألة : ومن جامع أبي محمد : واختلفوا في الرجل يقول في وصيته : وقد أوصيت بثلاث مالى لقرايتي ؟

فقال بعضهم : للفقراء منهم دون الأغنياء ، لأن القصد في ذلك طلب الفضل من الله في القرابة ، فالفضل في الفقراء أكثر لشدة حاجتهم ، واستغناء الأغنياء منهم عنه ، وقد يكون قليلا •

وقال الأكثر من الفقهاء : والذي عليه عمل الناس أنه للغنى والفقير ، لأن اسم القرابة يعمهم جميعا ، وصلة الرحم تجب للغنى والفقير في الحياة وعند الوفاة •

❖ **مسألة :** ومن جامعه أيضا : واتفقوا جميعا لا خلاف بينهم فيما علمنا أن الرجل إذا قال : قد أوصيت لقرايتي ؟

أنها وصية جائزة إذا لم يكن يتجاوز بها الثلث •

واختلفوا فيه إذا قال : قد أوصيت للأقربين :

قال الأكثر من الفقهاء : إن هذه وصية صحيحة لا تتوجه إلا الى قرايتيه •

وقال بعضهم : إذا قال لقرايتي فهي صحيحة ، وإذا قال للأقربين فهو عندي ضعيف •

❖ **مسألة :** وعن رجل أوصى قال في قرايته كذا وكذا درهما ، أو أقسموا على قرايتي كذا وكذا درهما ؟

قال : هما سواء وصية جائزة •

❖ **مسألة :** قلت : فما نقول في رجل قال عند موته : هذه الدراهم لأقاربي ، هل يخرج ذلك مخرج الإقرار تقسم بينهم بالسواء من نالته القرايته من أقاربه إلى أربعة آباء لا يفضل أحد على أحد؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : مع ذلك وقد أوصيت أن ينفذ عني من مالي بعد موتي ، هل يكون الإقرار بحالة وتثبت الوصية بالإنفاذ ؟

قال : هكذا عندي •

✽ مسألة : عَنْ أَبِي الْمُؤْتِر : سَأَلْتُ أَبَا الْمُؤْتِر عَنْ رَجُلٍ قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ : قَدْ أَوْصَيْتُ الْأَرْحَامَ بِكَذَا وَكَذَا ، أَوْ قَالَ : قَدْ أَوْصَيْتُ الْأَقْرَبَى بِكَذَا وَكَذَا ، وَقَالَ : قَدْ أَوْصَيْتُ لِأَقْرَبَى بِكَذَا وَكَذَا أَكَلْ ذَلِكَ سِوَاءٌ ؟

قال : نعم ، كل ذلك جائز ، وهي وصيته •

قلت : أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ : أَوْصَيْتُ لِلْأَقْرَبِينَ بِكَذَا وَكَذَا أَيْجُوزُ ذَلِكَ ؟

قال : قد اختلف في ذلك ، وقولنا إنه لا يجوز •

قلت : فَإِنْ قَالَ : قَدْ أَوْصَيْتُ لَذَوَى الْقَرَبَى ؟

قال : لا يجوز •

قلت : فَإِنْ قَالَ : قَدْ أَوْصَيْتُ لَذَوَى قَرَابَتِي ، أَوْ لَذَوَى رَحْمِي ؟

قال : هي وصية جائزة •

قلت : فَإِنْ قَالَ : قَدْ أَوْصَيْتُ لِلْأَرْحَامِ ، أَوْ لِلْأَقْرَابِ ؟

قال : لا يجوز •

ومن غيره : قال : وقد قيل : إنه جائز ، ويكون الأقارب •

قلت : أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ : قَدْ أَوْصَيْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْأَقْرَبِينَ بِكَذَا وَكَذَا ؟

قال : يبطل من الوصية نصفها ، وترجع إلى الورثة ، ويثبت نصفها ، فيكون لأقاربه ثلثاه ، وللفقراء ثلثه •

ومن غيره : قال : .وقد قيل : ان ذلك جائز ، ويكون ذلك لأقاربه ،
ويكون للأقارب الثلثان من جميع الوصية •

ومنه قلت : فإن قال : قد أوصيت للفقراء وللاقربين بكذا وكذا ؟

قال : يكون للفقراء الثلث ، وللاقربين الثلثان •

قلت : أ رأيت إن قال : قد أوصيت لأرحامى ، ولفلان بكذا وكذا ؟

قال : لأرحامه الثلثان ، ولالأجنبي الثلث •

قلت : أ رأيت إن قال : قد أوصيت لفلان ولفلان وبنى فلان ،
ولأرحامى بكذا وكذا ؟

قال : لأرحامه الثلثان ، ولجميع الأجنيين الثلث •

قلت : أ رأيت ان قال : قد أوصيت بكذا وكذا بين أقاربي ؟

قال : هى وصية جائزة بين أقربيه •

قلت : أ رأيت إن قال : قد أوصيت على أقاربي أو فى أقاربي بمائة
درهم بينهم ؟

قال : هى وصية تنقسم بين أقربيه قسم الوصية •

فإن لم يقل تنقسم بينهم ؟

قال : إذا لم يقل تنقسم بينهم بطلت الوصية ، ولم يكن لهم شىء
لأنه إنما أوصى فيهم وعليهم ، ولم يوض لهم بشىء •

قلت : أرأيت إن قال : قد أوصيت لأرحامى ولأيمانى بكذا وكذا ؟

قال : لأيمانه النصف ، ولأرحامه النصف •

ومن غيره : قال : وقد قيل : لو قال : قد أوصيت فى أرحامى بكذا وكذا ثبت ، ولو قال : على أرحامى لم يكن شيء حتى يقول تقسم بينهم •

ومنه قلت : أرأيت إن أوصى لأرحامه ، وفى الحج ، ولأيمانه ، وفى الهدى ، وفى سبيل الله ، وللفقراء فلان وفلان — وفى نسخة — وفلان وفلان بكذا وكذا ما يكون للأرحام ولسائر الوصايا ؟

قال : تقسم هذه الوصية على ثمانية أسهم ، فيكون سهم للحج ، وسهم للأيمان ، وسهم للهدى ، وسهم فى سبيل الله ، وتبقى أربعة أسهم ثلثاها للأرحام ، وثلثها يقسم على ثلاثة ، ثلث للفقراء ، وثلث لفلان ، لأن الأقربين لا يدخلون على شيء من الوصايا إلا الفقراء ، وعلى الأجنيين •

قلت : أرأيت إن أوصى فى الحج ، أو فى الزكاة ، أو فى سبيل الله ، أو فى الهدى ، ولم يوص لأرحامه بشيء • قلت : أرأيت الرجل يقول لأرحامى مائة درهم وصية ؟

قال : ليس هذا بشيء إلا أن يكون على نسق وصيته •

قلت : أرأيت إن قال : لأرحامى مائة درهم من مالى وصية لهم ؟

قال : لا شيء لهم إلا أن يكون على نسق وصيته •

ومن غيره : قال : ينظر في هذه المسألة ، فإنه إذا قال : لأرحامى
مائة درهم من مالى وصية لهم ؟

فذلك جائز معنا ، ويكون وصية ، ولعل بعض القول أن ذلك إقرار
يكون من رأس المال ، إلا أن يقول وصية لهم منى ، أو وصية منى لهم •

وأما إذا قال : لأرحامى من مالى مائة درهم ، فقد ثبت الإقرار ،
وقوله : وصية يمكن أن يكون وصية من غيره فى ماله •

ومنه قلت : فإن قال : لأرحامى مائة درهم من مالى وصية ؟

قال : هى وصية • قال : (١)

قلت : فإن قال : لأرحامى مائة درهم وصية ، ومن غيره ؟

قال : نعم هى وصية •

ومنه قلت : فإن قال لأرحامى مائة درهم ؟

قال : نعم ، وقد قيل من رأس المال •

ومنه قلت : فإن قال : لأرحامى مائة درهم من مالى وصية منى ؟

قال : هى وصية •

(١) بياض فى الأصل .

ومن غيره : قال : أما قوله : وصية فلا شيء ، وأما قوله : وصية منى
فهي وصية •

قلت : فإن قال : لأرحامى منى أو فى مالى مائة درهم ؟

قال : إن كان هذا على أثر وصيته فهي وصية ، وإن كان على أثر
إقرار فهو إقرار •

ومن غيره : قال : نعم ، وإن كان على الابتداء فهو إقرار •

ومنه قلت : أريت إن قال : أشهدوا أن فى مالى لأرحامى مائة
درهم ؟

قال : هي إقرار تقسم بينهم خاصة كلهم ، الذين تنالهم الوصية
إلا جده الرابع •

ومن غيره : قال : الذى معنا أنه أراد الى جده الرابع •

ومنه ، وما ولد من قبل آبائه وأمهاته مع ورثة الذين من أرحامه
مثل أبيه وولده ، وجميع ورثته إلا الزوجين ، وإن كانا من ولد الجد
الرابع فهما فيه ، وإلا فليس لهما شيء ، وتقسم هذه المائة بينهم على
عدد رؤوسهم ، الذكر منهم والصبي والحر والعبد ، لكل واحد منهم سهم
لا يفضل أحدهم على الآخر ، وما كان للعبد يدفع إلى سيده •

✽ مسألة : وسألت أبا المؤثر عن رجل قال فى وصيته : قد
أوصيت على أرحامى بمائة درهم ؟

قال : هذه عندنا وصية باطلة ليست بشيء •

وإن كان لقوم لغة معروفة أن قوله : على أرحامى مثل قوله لأرحامى
ثبت عليهم ، ولهم ما كان في لغتهم معروفاً معهم ، ولكل قوم حكم
لغتهم •

قلت : أرأيت إن لم يكن ذلك في لغتهم بيان ، فساق الرجل وصيته ،
ثم قال على أثرها : وعلى أرحامى بمائة درهم ؟

قال : هذا باطل •

قلت : أرأيت إن قال : قد أوصيت على أرحامى بمائة درهم أو قال
على أرحامى مائة درهم وصية لهم ؟

قال : هذا باطل •

قلت : أرأيت إن قال : قد أوصيت على أرحامى بمائة درهم وصية
لهم من مالى ، أو قال وصية لهم منى ؟

قال : هذه وصية جائزة •

قلت : أرأيت إن قال : قد أوصيت على فلان بمائة درهم وصية
له من مالى ، أو قال : وصية له منى ؟

قال : هذه وصية جائزة •

قلت : أرأيت إن قال : على فلان مائة درهم وصية له من مالى ،
أو قال وصية له منى ؟

قال : هذه وصية باطلة •

الباب التاسع والعشرون

في الوصية للأرحام

قال أبو سعيد : في رجل أوصى لأرحامه من قبل أبيه بوصية ، وله بنو بنين ؟

إنهم يدخلون في الوصية ، وكذلك إن أوصى لأرحامه من قبل أمه دخلوا أيضا ، وكذلك إخوته إذا كانوا من أمه وأبيه ، وإن كانوا من أحدهما فإنما يدخلون في قرابة من خصهم بوصية من قبل الأم أو من قبل الأب .

قلت له : فإن أوصى لأرحامه من قبل أبيه بوصية من قبل الأم ، أو من قبل الأب . قلت له : فإن أوصى لأرحامه من قبل أبيه بوصية أفردهم بها هل يدخل أرحامه من قبل أمه في تلك الوصية بثلاثها .

قال : لا يدخلون عندي في ذلك ، وهم لمن خصوا بها .

قلت له : وكذلك لو أوصى لأرحامه من قبل أمه لم يدخلوا أرحامه من قبل أبيه بالثلثين في تلك الوصية ؟

قال : لا يدخلون عندي .

قلت له : وكذلك إذا أوصى لأرحامه قبل أبيه دخل أجداده من قبل أبيه في تلك الوصية ؟

قال : هكذا عندي .

قلت له : وكذلك لو أوصى الأرحامه من قبل أمه دخل أجداده من قبل أمه في الوصية ولو علوا ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : وتقسم على قسمة الأقربين أن لو كانت محكمة ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له : فإذا كانت الوصية للأقارب أيكون للعم سهمان وللخال سهم وكذلك بنوهم ؟

قال : هكذا عندي •

قلت له ، فمن أعطى الخال سهما مثل ما يعطى العم ، أيفضل العم ؟

قال : لا يؤمر بذلك •

قلت له : فإن فعل وظن أنه جائز أيكون عليه غرم ؟

قال : خالف فقسم الوصية بما لا يختلف فيه ، كان عليه الغرم •

قلت : فهذا عندي قد أتى ما لا يختلف فيه ؟

قال : معي أنه لا يثبت عندي أنه مما لا يختلف فيه وهو يشبه عندي معنى الاختلاف • وقال : لأي معنى يفضل العم على الخال إذا استويا في الدرجة ، وهي وصية للأرحام ، وقد ثبت أنهم أرحام ، ورأيت لا يبعد ذلك ، ولا يأمر بالعمل به ، ولم أره يلزم الفاعل لذلك غرما •

قلت : فأجداد الميت الأربعة هم قبل الأخوال والأعمام ، هم مقدمون
بعد الأجداد الأربعة على أعمال الميت وأخواله ؟

قال : هكذا عندي ، أنه قيل ذلك في قسمة الوصية على الأقارب على
قول من يذهب إلى ذلك .

✽ مسألة : ومن أوصى لأرحامه من قبل أمه ؟

ف قيل : إن أجداده من أمه يدخلون في تلك الوصية ، وإن أوصى
لأخواله لم يدخل الأجداد من قبل الأم في ذلك ، وكذا في أرحامه من
قبل أمه .

الباب الثلاثون

في الوصية وما يكون منها على سبيل قسمة الوصية التي لا تسمى

عن أبي المؤثر : قلت لأبي المؤثر : أرأيت إن قال : قد أوصيت لكم رحم لي يكذا وكذا ، أهي مثل وصية الأقربين ؟

قال نعم .

قلت : فلم لا تكون لكل من ضرب إليه برحم ، وقد أوصى لكل رحم له ؟

قال : الأقرب فالأقرب أولى بها ، كما تقسم الوصية .

قلت : أرأيت إن قال في وصيته : قد أوصيت لكل رحم لي بعشرة دراهم ؟

قال : تقسم بين أرحامه عشرة دراهم كما تقسم الوصية الأقرب فالأقرب على سهامهم .

قلت : أرأيت إن أوصى فقال : لكل واحد من أرحامي درهم ؟

قال : لكل واحد من أرحامه درهم ما ولد جد أبيه من قبل آبائه وأمهاته ، فما ولد لكل واحد منهم درهم ، ولا يفضل منهم واحد على واحد ، وليس للورثة فيها شيء ، ومن ولد بعد وصية الموصي ، فلا شيء له .

قلت : أرأيت إن قال : قد أوصيت لكل رجل من أرحامي بمائة درهم ؟

قال : لكل رجل منهم مائة درهم إذا خرجت من الثلث •

قلت : أرأيت إن قال : قد أوصيت بمائة درهم لكل رجل من أرحامى ؟

قال : تكون مائة درهم واحدة بين الرجال من أرحامه على عدد رؤوسهم •

قلت : أرأيت إن قال : قد أوصيت لرجال أرحامى بمائة درهم ، أو قال قد أوصيت بمائة درهم لرجال أرحامى ؟

قال : هذا كله سواء يكون لرجال أرحامه مائة درهم تقسم بينهم قسم الوصية ، لأنه لم يسم لكل واحد منهم شيئاً معروفاً •

قلت : وكذلك إن قال : قد أوصيت لكل نفس من أرحامى بدرهم ؟

قال : لكل رجل من أرحامه درهم ، وليس للنساء والصبيان شيء •

ومن غيره قال الذى معنا : إن هذا غلط فى الكتاب ، وهذا إنما يخرج على هذا إذا أوصى لكل رجل من أرحامه بدرهم ، وإذا أوصى لكل نفس من أرحامه فلكل نفس منهم درهم •

ويدخل فى ذلك الرجال والنساء والصبيان ، الذكور والإناث •

ومنه قلت : أرأيت إن قال : قد أوصيت لكل امرأة من أرحامى ؟

قال : هى للنساء خاصة •

قلت : فهل للجوارى اللاتى لم يبلغن منها شيء ؟

قال : لا •

قلت : وكذلك إن قال : لكل جارية من أرحامى ، أو لكل غلام من أرحامى ، فإنما هو للجوارى وللغلمان سواء ؟

قال : نعم •

قلت : فإن قال : قد أوصيت لكل صبي من أرحامى ؟

قال : لكل صبي من ذكر أو أنثى ، ولا تتال البالغين •

قلت : أرأيت إن زادت هذه الوصية إذا دفع إلى كل واحد منهم درهماً على ثلث ماله ؟

قال : يردون إلى الثلث ، فيضرب كل واحد منهم فى الثلث ، فتقسم بينهم بالسواء •

قال غيره : معى أنه يضرب لكل واحد منهم بدرهم فيما يلحق من الثلث ، وينقصون بقدر ذلك إن نقص عن التمام •

ومنه قلت : أرأيت إن كان أوصى لكل رجل من أقربيه بدرهم لم يوجد من أقربيه إلا رجل واحد وغيره أقرب منه من النساء والصبيان ؟

قال : ينظر فى هذه الدراهم فتقسم الوصية ، فإن نال هذا الرجل دانقاً كان له هذا الدرهم كله ، وكانت هذه وصية ثابتة ، ولا يدخل عليه أحد من الأقربين ، ولا يدخل أحد من الأقربين على أحد من الأجنيين بشئ مما أوصى له به مع وصيته بهذا الدرهم •

وإن نظر فى هذا الدرهم فقسم على قسم الوصية ، فلم ينل هذا الرجل منه دانقاً رجع هذا الدرهم ، فصار لهذا الرجل ثلثه ، وللاقربين الذين أقرب منه ثلثا الدرهم يقسم بينهم قسم الوصية •

قال غيره : هذا معنى يخرج على قول من يمد الوصية في قسمها إلى
دانق وهو أقل ما عندى في هذا •

✽ مسألة : وعن رجل أوصى للأقربين في العمومة ؟

فقال بنو العم : هي لنا دون عماتنا من النساء ، فهي للرجال والنساء
والأنثى والذكر فيه سواء •

قال أبو سعيد : معنى أن اسم العمومة يجمع الأعمام والعمات ،
وكذلك بنو العمة يجمع بنى العم وبنى العمات ، وإذا جمعهم اسم أوجب
عندى تحاصصهم الذكر فيه والأنثى سواء إذا استووا في أسهمهم
وودرجتهم •

الباب الواحد والثلاثون

ما تصح به معرفة الأقارب لإنفاذ الوصية

وذكرت في وصي رجل أراد أن ينفذ عنه وصية أوصى بها لأقربيه فيما يصح به أقربوه بالشهرة إنهم قرابته ، أو بقول اثنين أو ثلاثة غير ثقات أو أكثر •

قلت : وإن أخبره أن هؤلاء أقربيه ثقة واحد يجوز له أن يقبل قوله ويدفع اليهم ما أوصى به الرجل لأقربيه ويتخلص بهذا ، وهل له أن يعطى من هذه الوصية من اطمأن قلبه أنه من قرابة هذا الرجل الموصى ؟

فأما في الحكم فلا يصح إلا بشاهدي عدل ، لأن الحق لغيره ، أو شهرة لا شك فيها ولا يرتاب •

وأما في حكم الاطمئنانة ما لم يعارضه أحد من الأقارب الذي قد صحت لهم القرابة ، فقد قيل بواحد ثقة • وإذا قيل بواحد فإنما يصح ذلك من وجه الاطمئنانة ، وكذلك عندي قول من لا يرتاب في قوله مثل ذلك يسع تصديقه •

✽ مسألة : وإذا أوصى لأقربيه بوصية ، فصح الأقارب عند قسمة الوصية ، فادعى مدع أنه من أقاربه ؟

لم يدخل مع الأقارب في الوصية إلا بشاهدي عدل إذا أنكره الأقارب ، وقيل ذلك عن أبي الحواري رحمه الله •

وقال أبو سعيد : إن أقل ما عرف عن أبي الحسن ، رحمه الله ، أنه
قال : يقبل قول واحد ثقة •

قال من قال : إن هذا من أقارب الميت دخل مع الأقربين في الوصية ،
وذلك في غير الحكم فيما يجوز له فيما بينه وبين الله ، وأما في الحكم
فلا يكون إلا بالبيئة •

الباب الثاني والثلاثون

في الأقربين إذا كان فيهم مسلم أو مشرك أو عبد وما أشبه ذلك

وإذا أوصى الذمي لأقربيه ، وفيهم مسلمون ، فلهم حصتهم من ذلك ،
وإن أوصى مسلم وله قرابة من أهل الذمة فقال من قال من الفقهاء :
لا يعطون .

وقال من قال : يعطون حصتهم ، وهذا قول أبي الحسن فيما يوجد .

وقال من قال : يعطون كأجر ما يأخذ واحد من القرابة من
المسلمين ، ولو كانوا هم أقرب . ومن غيره مما يوجد عن أبي عبد الله ،
ولا يعطى المملوك ولا أهل الكتاب من وصية الأقربين الجامعة إلا أن
يوصى لهم منقطع فيوصل إليهم .

ومن غيره قال : نعم قد قيل إنهم يعطون ولو لم يحصوا إذا دخلوا
في درجات أهل الوصية .

❖ مسألة : ومن جامع أبي محمد : واختلفوا في الرجل يوصى
لأقربيه وفيهم مسلمون ومشركون ؟

قال بعضهم : تكون الوصية للمسلمين دون المشركين ، واحتجوا
بقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يتوارث أهل ملتين مختلفتين »
قالوا : فلما كان الإسلام قد قطع بين الأرحام في الميراث ، كان كما
يؤخذ بسبب الميراث وهو الوصية أبعد في الجواز .

وقال آخرون ، الوصية للمسلمين وللمشركين ، لأن الوصية قد عمت

بظاهر اسمها جميع القرابة ، فكل قريب كان مسلماً أو مشركاً فهو مستحق للوصية ، لأن الوصية فيهم فعل معروف ، والمعروف صدقة تجوز في المسلمين وفي المشركين •

وقالت فرقة أخرى : يكون للمسلمين الثلثان من الوصية ، وللمشركين الثلث •

وقال آخرون : يعطى المشرك منهم كنصف ما يأخذ الأبعد من المسلمين ، وإن كان المشرك أقرب إلى الميت •

✽ مسألة : ومن الأثر : وعن رجل أوصى لأقربيه من أهل الشرك ؟

فأما المجوس وعبد الأوثان فما عندي فيه حفظ ، غير أني لا أرى الوصية لهم ، فأما الأرحام من أهل الكتاب والماليك فإن الوصية لهم جائزة •

✽ مسألة : ومن جواب أبي الحواري : سألت رحمك الله عن امرأة ماتت وأوصت بثلث مالها لابنتي بنيه ، وهما قرمطيان أيجوز لهما ما أوصت به لهما أم لا ؟

فعلى ما وصفت فإن ذلك جائز لهما ، أجاز ذلك الورثة أم لم يجيزوه ، ولها أن تصرف مالها حيث أرادت ، ولو أوصت بثلث مالها لليهودي أو لمجوسي لجاز ذلك لهم ، وثبت لهم ما أوصت به ، أجاز ذلك الورثة أو لم يجيزوه ، ويحكم عليهم بذلك •

✽ مسألة : عن أبي المؤثر : قلت : رأيت الرجل يوصي لأرحامه وفيهم عبد ، أو يهودي ، أو مجوسي ، أو مشرك مستأمن ، أو مشرك في دار الحرب ، أو مرتد ، هل يدخل واحد من هؤلاء في الوصية ؟

قال : لا أرى لهم شيئاً إلا أن يخص أحدا منهم بوصية ، فتكون له وصية خاصة •

✽ مسألة : ومن غيره قال : وقد قيل يدخلون في ذلك •

وقال من قال : يدخل أهل الكتاب ، وأما غير ذلك فلا •

وفال من قال : لا يدخلون •

وقال من قال : يكون لهم أقل سهم من الوصية لكل واحد منهم •

✽ مسألة : وعن الحسن بن أحمد : وما تقول في وصية الأقارب يأخذ منها المملوك أم لا ؟

وان كان ممن يأخذ أيكون في درجته أم يأخذ كآخر واحد منهم ، فنعم المملوك يأخذ في وصيته الأقارب ، وله سهمه كما يأخذ الحر ، وأما تسليمه إليه أو إلى سيده فذلك مما يختلف فيه ، والله أعلم •

الباب الثالث والثلاثون

من يبدأ بعطيته من الأقارب

ومن جامع بن جعفر : وأما وصية الأقربين فإنه يقسمها بينهم من يلي ذلك إلى أن تصل إلى آخرهم ، وإذا اجتمع الأقربون جميعاً فإنما يعطى منهم الأقرب ثم الأقرب ، وإن أعدم بطن منهم فالْبطن الذى يليه يقوم مقامه ، على قول يأخذ به سهم من قاً مقامه ، وقول يقوم مقامه ويأخذ سهم نفسه .

وأقرب الأقربين ولد الولد فيهم ، فيبدأ فيعطى كل واحد منهم سهماً ، ويعطى كل واحد من أولادهم نصف ما أعطى أبوه ، ثم كذلك كل واحد منهم ينتقل أعطى كنصف ما يعطى أبوه إلى أن تفرغ الوصية أو تصل إلى آخرهم ، والذكر منهم فى ذلك والأنثى سواء .

قال أبو سعيد : نعم ، وقد قيل للذكر مثل حظ الانثيين .

ومن الكتاب : ولا تعدوهم الوصية مادام منهم أحد ، فإذا بلغت إلى آخرهم ، أو وقع لآخرهم أكثر من دائق ونصف ، وبقي من الوصية شئ فإنه يبدأ بجذ الميت أبى أبيه ، فيعطى نصف ما أخذ آخر واحد من ولد الولد ، فإن بقي من الوصية شئ ، وإنما يعلم أنه بقي منها شئ إذا أخذ آخر من يعطيه أكثر من دائق ونصف ، وبقيت الوصية بعد ذلك ، فمن بعد الأجداد الأربعة فإنها ترجع الوصية إلى إخوة الموصى .

قال أبو سعيد : وقد قيل إذا انقرض أولاد الأولاد فأعطى الأجداد الأربعة ، ثم الأجداد الثمانية ، ثم الإخوة بعد ذلك .

ومن الكتاب : والذكر والأنثى منهم فيها سواء ، قال أبو سعيد :
وقد قيل للذكر مثل حظ الانثيين •

ومن الكتاب : فيعطى كل واحد من الإخوة كنصف ما أخذ الجد ،
ثم كذلك يعطى كل واحد من أولادهم كنصف ما أخذ أبوه ، ولا تعدوهم
الوصية وإن سفلوا ، فإن فرغوا وبقي من الوصية شيء على ما وصفنا لك
فإنها ترجع إلى الأعمام والأخوال وهى درجة واحدة •

فإن بلغتهم الوصية دخلوا فيها جميعا ، وإن لم تبلغهم لم يعطوا
جميعا وبنو الخال ، وبنو العم درجة •

قال غيره : معنا أنه الخال والعم درجة ، فللعلم سهم وهو كنصف
ما أخذ آخر واحد من ولد الإخوة ، وللخال نصف ما أخذ العم ، ثم
كذلك أولادهم وإن سفلوا ، فيأخذ ولد العم كنصف ما أخذ العم ، ويأخذ
ولد الخال كنصف ما أخذ الخال ، ثم هم كذلك وإن سفلوا يأخذ كل
واحد منهم كنصف ما أخذ أبوه ، والذكر والأنثى منهم سواء •

فإذا بلغت الوصية آخرهم ، وبقي من الدراهم شيء ، رجعت
الوصية إلى الأجداد ، وهم أبو جد الميت وجدته ، كل واحد منهما
كنصف ما أخذ آخر واحد من ولد الأعمام ، ويأخذ جد أم الميت وجدتها
كل واحد منهما كنصف ما أخذ آخر واحد من ولد الأخوال •

قال أبو سعيد : وقد قيل : يعطى الأجداد الأربعة ، ثم الإخوة
وأولادهم ، ثم الأجداد الثمانية ، ثم الأعمام •

ومن الكتاب ، ثم كذلك هم ما ارتفع النسب ، وبقيت الدراهم ، فإنه
يأخذ أبو كل واحد من الأجداد كنصف ما أخذ أبوه ، وهم آخر
الأرحام •

قال غيره : وجدت أن جامع أبي الحسن ، وجامع ابن جعفر متقاربان في هذا الباب إلى قول ابن جعفر ، ويأخذ ولد الخال كنصف ما أخذ الخال ، ثم هم كذلك ، وإن سفلوا يأخذ كل واحد منهم كنصف ما أخذ أبوه .

وافترق الجامعان من هنا ، فالذي يوجد في جامع ابن جعفر قد مضى ذكره ، والذي يوجد في جامع أبي الحسن فإن بلغت الوصية آخرهم ، وبقي من الدراهم شيء ، رجعت الوصية إلى أعمام الأب وأخواله ، وأعمام الأم وأخوالها ، فأعمام الأب وأخواله أعمام ، وأعمام الأم وأخوالها أخوال ، كذلك ما بقيت الدراهم ، وارتفع النسب ، فإنه يأخذ أبو كل واحد من الأجداد كنصف ما أخذ ابنه ، وهم آخر الأرحام انظر في ذلك لعل فيه غلطاً .

✽ مسألة : ومن جامع أبي محمد : وأجمعوا جميعاً لا خلاف بينهم فيما علمت في التسوية بين الذكر والأنثى في القسمة ، إذا كانوا في درجة واحدة وفي حيز واحد .

واختلفوا التسوية بينهم ، إذا اختلفت درجاتهم . وأجمعوا على تقديم البنين إذا لم يكونوا ورثة ، وأنهم يقدمون على سائر القرابة في العطاء ، وأنه لا نحب أن يبدأ بأحد من القرابة قبلهم .

وكل من بدأ بدرجة دفع إليه ضعف ما يأخذه من كان في الدرجة التي تليه ، وهم على ذلك مجمعون سوى قول أبي بكر فإنه سوى بين سائر القرابة .

ثم اختلفوا فيمن يبدأ بعدهم :

فقال بعضهم : يبدأ بالإخوة .

وقال آخرون : بل يبدأ بالأجداد قياساً على منازلهم في الميراث ، وباتفاقهم على تقديم بنى البنين إذا لم يكونوا ورثة ، ثم أولادهم ، وأولاد أولادهم ، إلى أن لا يبقى لهم نسل ، ثم يرجع بعد ذلك إلى الإخوة أو الأجداد على ما اختلفوا فيه .

✽ مسألة : واختلف في وصية الأقارب إذا كانت مبهمة :

فقيل : يجمع الأقارب كلهم على أربعة آباء من قرب منهم ومن بعد ، وجميع من يلحقه اسم الأقارب ، ثم تقسم عليهم حصتهم الذكر والأنثى سواء ، والأقرب والأبعد سواء .

وقال من قال : تقسم على الأقرب فالأقرب هو أجمع رأى من ذهب إلى قسم الوصية للأقارب على الأقرب فالأقرب إن أقرب الأقارب ممن لا يرث ، هم أولاد الأولاد وبنوهم ما تناسلوا ، ولا نعلم أن أحداً قدم عليهم أحداً .

وأجمعوا لا نعلم بينهم اختلافاً إن الإخوة والأخوات وأولادهم ما كانوا أقرب من الأعمام والأخوال وأولادهم ما كانوا .

واختلفوا في الأجداد والإخوة والأخوات ، والأعمام والأخوال : وقال من قال : الأجداد الأربعة ، ثم الأجداد الثمانية ، وهم أولى من الإخوة والأعمام والأخوال .

وقول : الأجداد الأربعة ، ثم الإخوة والأخوات وبنوهم ، ثم الأجداد الثمانية ، ثم الأعمام والأخوال وبنوهم وهو حسن .

✽ مسألة : قال أبو عبد الله : فيمن أوصى بوصية الأقربين فكان في الأقربين بنى بنين ، وإخوة وبنى إخوة وجداً أبو أبيه ، وأم أبيه ،

وأبو أمه ، وأم أمه لكان لبنى الابن شىء مسمى ، ثم لبنى البنين نصف ذلك حتى يفرغوا ولو سفلوا ، تأخذ كل درجة من أسفل كنصف ما أخذ المذنين علا منهم •

فإذا انقضوا أخذت الإخوة كنصف ما أخذ آخرهم ، فإذا أخذت الإخوة أعطوا الأجداد كنصف ما أخذ الإخوة ، ثم يأخذ بنو الإخوة كنصف ما يأخذ الأجداد ، ثم ينظر في القرابة بعد ذلك درجة درجة •

قال أبو سعيد : معى أن هذا يخرج في بعض ما قيل في معنى تقديم الأقارب على معنى قول من يقول : إنهم يفضلون الأقرب فالأقرب ويقدمون ، فثبت معنى اتفاقهم أن بنى البنين أولى من كان من الأقارب مقدماً أو مفضلاً ، ثم بنوهم ما كانوا كل درجة استوت كانت أولى من السفلى إلى أن ينقضوا ، ولا أعلم بين من قال بهذا في معنى التفضيل والتقديم في هذا الفصل اختلافاً من الأقارب منهم يقدمون •

ثم من بعد هؤلاء يختلفون في تقديمهم ، فمعى أن بعضاً يقدم الأجداد الأربعة ممن لم يكن وارثاً منهم ، وهم أبو الأب ، والأم وتقدمهم على الإخوة بمعنى ثبوت الاتفاق في تقديمهم في المواريث وفي العصبية في أمر العوائل وغيرها والدماء •

وبعضاً يقدم الإخوة ، لأنهم أقرب من الميت في معنى الرحم ، لأنهم من ولد أبيه ، ولأن الأجداد من ولد أجداده ، فولد الأب أقرب إذا كان الأب أقرب من الأجداد في معنى الاتفاق ، فهذا الموضع من الأرحام يختلف في تقديمهم عندى ، وكذلك الأجداد الثمانية بعد الأجداد الأربعة ، ثم يعطى الإخوة وبنيتهم ما تناسلوا ، وبعض يعطى الإخوة قبل الأجداد الأربعة •

ثم يعطى الأجداد الأربعة ثم ، يعطى بنى الإخوة ما كانوا ، ثم

يعطى الأجداد الثمانية ، ويعطى الإخوة وبنيتهم ما كانوا نم الأجداد الأربعة ، ثم الأجداد الثمانية ، ولا أعلم أن أحد منهم ممن ذهب إلى هذا المذهب في التقديم والتفضيل للأقارب ، يقدم الأعمال على أحد من بني الإخوة ما كانوا أولاً على بنيتهم ما كانوا ، وتناسلوا ، ولا على أحد من الأجداد ممن تناله الوصية منهم •

فإذا انقرض بنو البنين ما كانوا والإخوة وبنوهم ما كانوا ، والأجداد ما كانوا ، على معنى الاختلاف فيهم ، ولا أعلم أن أحداً يعطى الأعمام أو الأخوال ما كانوا على أحد من البنين وبنيتهم ما كانوا ، ولا على الأجداد الأربعة والثمانية ، ولا على الإخوة وبنيتهم ما كانوا •

ويخرج في معنى الاتفاق أن الأعمام والأخوال درجة واحدة ، وإن للأعمام الثلثين ، وللأخوال الثلث ، وإن بنيتهم إذا اتفقوا في درجة مثلهم في التساوى •

✽ مسألة : ومن جامع ابن جعفر : وأما الأجداد فقال من قال من المسلمين : فإن فصلت الوصية عن آخر ولد الولد فإنه يعطى الإخوة قبل الجد •

وقال من قال : بل يعطى الجد أبو الأب وجده قبل الإخوة ، ولو كنصف ما يقع لآخر واحد من ولد الولد ، وبهذا الرأي نأخذ •

وقال من قال : الأجداد الأربعة كلهم ، ثم يأخذ الأخ من بعدهم كنصف ما يأخذ الجد ، فإن بقي من الوصية شيء من بعد الإخوة وأولادهم رجعت إلى أعمام الميت وأخواله ، فإذا انقطع وبقي من الوصية شيء رجعت إلى الأجداد فالأول •

ولعل في بعض القول أن أجداد الميت الثلاثة وهم : أبو أمه ، وأم أمه ، وأم أبيه قبل الأعمام والأخوال ، فإذا انقرض الأعمام والأخوال ونسولهم ، رجعت الوصية أيضا إلى آباء هؤلاء الأجداد الثلاثة ، ثم أجدادهم .

والرأى الأول أحب إلىّ أنه إذا انقرض أعمام الميت وأخواله ونسولهم ، رجعت إلى هؤلاء الأجداد ، فإن فضلت الدراهم صعدت الوصية فيهم ، وكان لكل بطن صعدا كنصف ما أخذ البطن الذي قبله ، وقد كنا قلنا في مسألة قبل هذه : إنه إذا انقرض الأعمام والأخوال ، أخذ أبو جد الميت وأمّه وأبو جدة الميت وأمها ، وذلك أنا رأينا عن بعض المسلمين أنه يحب أن تكون جدة الميت أم أبيه ، وجده أبو أمه ، مثل الجد أبى الأب ، ولم نحفظ نحن ذلك أنه يكون بعد ولد الولد إلا الجد أبو الأب .

ومن تولى قسم الوصية نظر في العدل من ذلك ، وأخذ بما رجي أنه أقرب إلى الصواب .

وكان الشيخ نظر في حفظه عن من شاء الله من الفقهاء أن الأجداد الأربعة ، وهم : أبو الأب وأمّه ، وأبو الأم وأمها ، كلهم سواء ، ولكل واحد منهم كنصف ما يأخذ آخر واحد من ولد الولد ، ثم الإخوة من بعدهم لكل أخ كنصف ما للجد ، ورجع إلى ما حفظ من ذلك ، وكتب به لأهل حضرموت ، وغيرهم .

قال أبو سعيد : ولا يحسن أن يأخذ الولد قبل والده برحم ، إنما يدلّ عليه لا بغيره ، والأجداد الأربعة معنا ، ثم الإخوة وبنوهم ، ثم الأجداد الثمانية ، ثم الأعمام والأخوال .

وقال : وقد قيل : يعطى أولاد الأولاد ما كانوا ، ثم الإخوة
وبنوهم ، ثم الأعمام والأخوال وبنوهم ما كانوا ، ثم الأجداد الأربعة ،
ثم الأجداد الثمانية •

وقال : من يعطى الإخوة ثم الأجداد الأربعة ، ثم الأعمام
والأخوال وبنوهم ، ثم الأجداد الثمانية •

وقال من قال : يعطى الأجداد الأربعة ، ثم الإخوة وبنوهم ، ثم
الأخوال والأعمام وبنوهم ، ثم الأجداد الثمانية •

وقال من قال : يعطى الأولاد وبنوهم ، ثم الأجداد الأربعة ، ثم
الأجداد الثمانية ، ثم الإخوة وبنوهم ، ثم الأعمام والأخوال وبنوهم •

* مسألة : ومما يوجد أنه عن أبى المؤثر رحمه الله : وأول
ما يعطى الأولاد ما تناسلوا ، الأعلى منهم سهم ، والذى يليه نصف
سهم ، حتى ينقرضوا ، ثم يأخذ الأجداد الأربعة أجداد الموصى ،
كل واحد منهم كنصف ما أخذ واحد من ولد الأولاد ، ثم يأخذ الأجداد
الثمانية الأعلى ، كل واحد منهم كنصف ما أخذ واحد من الأجداد
الأربعة ، يأخذ الإخوة والأخوات كل واحد منهم كنصف ما أخذ واحد
من الأجداد الثمانية ، ثم يأخذ أولادهم كل واحد منهم كنصف ما أخذ
ولده على هذا ما تناسلوا ، ثم يأخذ الأعمام والعمات كل واحد منهم
كنصف ما أخذ العم •

ويأخذ ابن العم مثل ما يأخذ الخال ، ويأخذ ابن الخال كنصف
ما أخذ ابن العم على هذا ما تناسلوا ، ثم يأخذ عم الأب كنصف
ما أخذ أسفل واحد من ولد العمومة ، وإن كانت الخؤولة أسفل من
العمومة أخذ مثل ما أخذ أسفل واحد من الخؤولة •

ويأخذ خال الأب كنصف ما أخذ عم الأب ، ويأخذ ابن عم الأب مثل
ما أخذ خال الأب ، ويأخذ ابن خال الأب كنصف ما أخذ ابن عم الأب على
هذا ما كانوا ، ولعم الأم مثل ما لخال الأب ، ولخالها كنصف ما لعملها ،
وكذلك أولادهم •

قال : والذكر والأنثى في فريضة الأقربين سواء •

والإخوة المتفرقون سواء •

والأعمام والعمات سواء •

والأخوال والخالات سواء •

والأجداد والجندات سواء •

ولا يعطى الوارث من الوصية شيئاً •

قال أبو المؤثر : فإن لم يوجد منهم أحد فأعدموا رجعت الوصية
إلى ورثة الميت لأنه إذا أوصى (١) كالميراث ، وهؤلاء هم أقاربه
الذين يأخذون الوصية إذا نالتهم على ما فسرنا لك •

❖ مسألة : من جواب الأزهري بن علي : وعن القرابة في ابن الابن
والأجداد ، فهم في الوصية سواء ، ولا أبوى الأم وأبوى الأب ، فإن
أبوى الأب الضعف عن أبوى الأم ، وابن الخال والجدان أبوى الأب
سواء •

(١) بياض بالاصل •

ومنه وقد قيل : الأجداد كلهم من قبل الأب ومن قبل الأم كلهم في الوصية إذا كانوا في درجة واحدة •

✽ مسألة : وسألت أبا على الحسن بن أحمد عن رجل أوصى لأقربيه بوصية ، وقال : إن فلانا لا تعطيه شيئاً وهو ممن يدخل في الوصية ما يفعل هذا الوصي ؟

قال : يعجبني أن لا يعطيه •

قال غيره : إذا وصى للأقارب •

غيره : وأفردته هو عنهم أن لا يعطى لم يعطى عندي ، لأنه لو خص واحداً من أقربيه بها لوصية غيره ، وكانت تناله يثبت له ذلك فيما عندي •

وكذلك إذا أوصى لأقاربه مجملاً ، وأفرد واحداً منهم لم يعط منها •

وأما إذا أوصى لأقاربه ثم قال : لا يعطى واحداً منهم ، فعلى قول من يقول : يثبت بموت الموصي ، فيعجبني أن يعطى ، وعلى قول من يقول يوم الوصية ، فيعجبني أن لا يعطى لأنه قد أفردته منهم •

الباب الرابع والثلاثون

فيمن ينتهى إليه من الآباء ممن يستحق الوصية

اختلف أصحابنا في رجل يوصى لأقربيه بوصية :

فقال بعضهم : تقسم الوصية بين القرابة الذين يلونه ، منهم ممن يناسبه بالأب والأم إلى أربع درجات يتصل بالميت الموصى ، وما عدا هؤلاء ممن يصح له النسب ، ويلقى به الميت إلى فوق هذا ، فإنه لا يدفع إليه منها ، وهذا مذهب جمهور فقهاء أصحابنا •

ثم اختلف أصحاب هذا القول في هذه الدرجات على قولين :

فقال بعضهم : يكون الميت في هذه الدرجات الأربع •

وقال آخرون : الدرجات الأربع غير الميت ، والميت الدرجة الخامسة ، كأنهم قالوا : أنتم تناسبونه بأربع درجات •

وقالت فرقة أخرى : تقسم الوصية بينهم إلى ست درجات •

وقالت فرقة أخرى : تقسم الوصية بين كل من يثبت له اسم قريب من رحم أو عصبه ممن لا ميراث له ، ولم يجعل هؤلاء القرابة جدا ينقطع عنده النسب ، وتعلقوا بظاهر الاسم ، وقالوا : ما استقام بنسب أحد من الناس إلى ميت ، فهو من قرابته ، وأظن هذا كان رأى يحيى بن زكريا المعروف بأبى بكر الموصلى ، ثم اختلف أصحاب هذا الرأى على قولين :

فقال بعضهم : تنقطع الوصية فيهم بالشرك إذا اتصل بهم النسب إلى الجهل ، ثم ينقطع •

قالوا : إذا كان الإرث ينقطع باختلاف الملتين كانت الوصية أولى أن يقطعها الشرك *

وقالت الفرقة الأخرى : ليس سبيل الوصية سبيل الميراث .
والوصية تفضل وعطية ينتقرب بها إلى الله ، ويصل بها الميت رحمه كما أمر الله تبارك وتعالى ، والفرقة قد تصح في المسلم والكافر والميراث *

ورد التبعيد من الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بأن لا يتوارث أهل ملتين مختلفتين ، وإذا كانت هذه عبادة من الله لم يجز أن تحمل الوصية عليه قياساً ، وكان كل واحد من هذين الأصلين متروك على أصله وحاله ، ولم يعتبر هؤلاء شركاء ولا غيره ، واعتمدوا في ذلك على طلب صحة النسب ، فمتى واجدوه حكموا به *

❖ مسألة : وقيل إن وصية الأقارب لا يجاوز فيهم أربعة آباء واحتج من احتج في ذلك بقول الله تبارك وتعالى للنبي صلى الله عليه وسلم : (وأنذر عشيرتك الأقربين) * فأنذرهم إلى أربعة آباء *

وقال من قال : ما بقيت الدراهم وصح النسب ، فهي لهم ، وهذا الرأي أحب إلى *

قال أبو الحواري : قال بعض الفقهاء : أربعة آباء بالميت *

وقال من قال : أربعة آباء غير الميت *

وقال من قال : ما صح النسب ، وبقيت الدراهم ينظر إلى من يلقي الميت ، وإنما ينظر إلى من يلقاه الميت *

✽ مسألة : وقال محمد بن الحواري : قال من قال : إن موسى قطع الوصية على أربعة آباء ، وكانت الوصية كثيرة ، وكذلك في أقرباء الأم .

✽ مسألة : وعن يقول : إن وصية الأقارب تقسم عليهم جميعا إلى أربعة آباء ، ولا يفضل بعضهم على بعض .

قلت : هل يفضلون الأخوال في ذلك إلى أربعة آباء ؟ أم إنما يخرج القول في ذلك في العصبية دون الأخوال والأرحام دون العصبية ؟

فمعنى : أنه يلحق ذلك معنا جميع الأقارب من الأخوال والعصبية إلى أربعة آباء ، وجميع من يلحقه اسم الأقارب .

قلت : وإن دخل الأخوال في ذلك ، والأرحام ، هل يكونون هم والعصبية سواء في ذلك على هذا القول ؟

فمعنى : أنه كذلك إلا من خرج منهم وارثا لا وصية ، أو خرج أو على من أربعة على قول من يقول ذلك .

الباب الخامس والثلاثون

في الأخوال والأعمام في وصية الأقربين

ومن جامع أبي محمد : واختلفوا في الأعمام والأخوال :

فقال بعضهم : إذا اجتمع الأعمام والأخوال ، فإن للأعمام الثلثين وللأخوال الثلث •

وقال بعضهم : في درجة واحدة ، وقرابة من الموصى واحدة ، وليس سبيل الوصية سبيل الميراث ، وللأعمال النصف ، وللأخوال النصف إذا استوى عددهم •

ولعل هذا قول أبي بكر الموصلي ، لأنه لا يفضل قريباً على قريب ، ولا من كان منهم أدنى إلى من كان أبعد وأقصى ، ذكراً كان أو أنثى ، وحجته في ذلك أنها عطية وصلة ، وأن الميت أشركهم فيها ، فلذلك توهبنا أن القول قوله •

ثم اختلف من جعل للأعمال الثلثين وللأخوال الثلث :

فقال بعضهم : إذا لم يوجد من الأعمال إلا عم واحد ، والأخوال عشرة ، فإن للعم الواحد الثلثين ، وللأخوال الثلث ، وكذلك لو كان الأعمام عشرة ، ولم يكن من الأخوال إلا واحد ، كان للأعمام الثلثان ، وللخال الثلث •

وقال بعضهم : ضعف ما يأخذ الخال يأخذ العم ، ويأخذ الخال نصف ما يأخذ أعم ، ويبطل ذكر الثلثين والثلث •

واختلفوا أيضا في الأعمال والأخوال من وجه آخر ، إذا أعدم أحد الفريقين ، فوجد الفريق الثاني ؛ فقال بعضهم : يدفع إلى من وجد من أحد الفريقين حصته من الوصية ، كانت الفرقة الأخرى موجودة أو معدومة ، فتكون حصة الفريق المعدوم راجعة في جملة الوصية •

وقال بعضهم : بل تسقط الفرقة الموجودة ، وتسقط حصتها لعدم الفرقة الأخرى ، التي معها في درجتها •

واختلفوا أيضا في الأعمام والأخوال من باب آخر :

فقال بعضهم : إذا عدم الأعمام ، ووجد الأخوال ، رفع بنى العم إلى درجة آبائهم ، وأعطى كل واحد منهم ما يأخذه الواحد من الإخوة وأقاموهم مقام آبائهم •

وقال آخرون : بل يأخذ مثل ما يأخذ الخال ، لأن الخال في درجة أبيه ، وإذا كان في درجة أبيه أخذ نصف ما يأخذ الأب ، أن لو كان حياً ، وابن العم يساوى الخال في الحصة ، وفي وجود أبيه ، فقدم أبيه لايزيد عما كان يستحق في موضعه ودرجته •

❖ مسألة : ومن غيره : ومنهم من يقول : أخوال الأب يحسبون مع أخوال الميت •

قال غيره : وهو قول بشير ، ومنهم من يقول : إنهم مع الأعمام ، وبهذا الرأي نأخذ •

ومن غيره : وقال من قال : إن أخوال أبي الميت كلهم أعمام ، فيعطون كل واحد منهم كنصف ما يأخذ آخر درجة من الأعمام •

ومنهم من يقول : ذلك للأعمام وللأخوال أخوال أبى الميت ، كنصف
ما لأعمام أبى الميت ، وكذلك بنوهم ما تناسلوا • وكذلك أخوال أم الميت ،
وأعمام أم الميت •

وقال من قال : إنهم كلهم أخوال ، ويأخذون كلهم سواء •

وقال من قال : لأعمام أم الميت سهمان ، ولأخوال أم الميت سهم •

قلت له : فعلى قول أن الأقارب تحسب إلى أربعة آباء ، ثم يقسم
بينهم ، أيفضل العم على الخال ، مثل لو قسمت على الترتيب ؟

قال : معى أن العم والخال من قبل الأم ومن قبل الأب سواء فى
ذلك ، لا يفضل أحد على أحد •

الباب السادس والثلاثون

ما يقع فيه الاختلاف

ومن جامع ابن جعفر : أن يكون عم وابن خال ، أو خال وابن عم ، وربما سفل البطن الأسفل بآباء كثيرة •

فقال من قال : إن ابن العم وما سفل عنه يقومون مقام آبائهم ، ولكل واحد إذا مات أبوه أن يأخذ مثل سهم أبيه •

وقال من قال : أقيم مقام أبيه ، وأعطيه سهم نفسه أن لو كان أبوه حيا ، وقد اجتمعوا على أن للأعمام الثلثين ، وللأخوال الثلث •

وقالوا : فإن كثر الأعمام وقل الأخوال لا أعطينا العم سهماً ، والخال نصف سهم ، ثم على ذلك يجرى القسم بين أولادهم لابن العم سهم ، ولابن الخال نصف سهم •

وإن كان الأخوال كثيراً ، وكان الأعمام قليلاً قطع الأخوال بالثلث ، وكان للأعمام الثلثان ، فنظرنا في هذا القول فأحببنا الأخذ به •

قال أبو الحواري رحمه الله : قال بعض الفقهاء : للعم سهران ، وللخال سهم ، كثر الأخوال أو قلوا ، وبهذا نأخذ •

ومن غيره : وقال من قال : للأعمام الثلثان قلوا أو كثروا •

وقال من قال : لمن كان من الأعمام سهم ، ولمن كان من الأخوال نصف سهم قلوا أو كثروا ، وهذا القول هو الأكثر والله أعلم •

ومن الكتاب : ونظرنا إن كان خال قائم أو ابن خال ، وكان بنو العم نسولا أعطينا أولهم إلى الميت بعد خمسة آباء أو نحو ذلك ، فإذا أعطينا أولهم ما يقع له إن كان أبوه حيا ، فإنما يقع له جزء من أجزاء ما يقع للخال أو لابن الخال ، فرجع الأخوال يأخذون أكثر من الأعمام ، فعلى هذا حلا — في أنفسنا رأى من رأى للأعمام الثلثين •

وينظر القاسم فإن اعتدلوا عند القسمة إذا أعطى بنى العم سهامهم في مواضعهم أن لو كان آباؤهم أحياء ، ولم يعطهم سهام آبائهم ، ثم نظر فوجدهم قد أخذوا على ذلك ثلثي الوصية أو أكثر من الثلثين ، فإنهم يعطون على ذلك سهامهم في مواضعهم ، ولا يعطون مثل سهام آبائهم على رأى من رأى لهم ذلك ، وقد استوفوا الثلثين وعلى ذلك يحسب إن شاء الله •

وإن كان الأخوال كثيرا وهم أعلى ، والأعمام قليلا وهم أسفل ، فإذا أعطاهم سهامهم في مواضعهم لم يصل إليهم الثلثان ، وذهبت الوصية في الأخوال ، لأنهم أعلى ، فإذا كان كذلك أعطى الأعمام سهام آبائهم الذين في درجة الأحياء من الأخوال ، ولا يرفعهم إلى آباء أرفع من ذلك •

ثم على ذلك يكون لابن العم وإن سفل سهمان ، ولابن الخال سهم ، فهذا على أحد الآراء ، وإن رجع إلى رأى الآخر فأعطى الأعمام الثلثين ، وأعطى الأخوال الثلث على رأى الذى وصفت لك ، فأرجو أن يكون عدلا إن شاء الله •

✽ مسألة : عن أبى الحوارى : وعن الوصية للأقربين إذا كان خال وابن ابن عم ، وعم وابن خال ، كيف يعطى ؟

فإذا كان خال وابن ابن عم : كان للخال سهمان ، ولابن ابن العم
سهم .

قال غيره : وقد قيل لابن العم سهمان ، وللخال سهم ، وان كان
خال وابن عم : أخذ الخال مثل ما يأخذ ابن العم .

وقد قيل : في هذا مثل الأولى ، وإن كان عم وابن خال : كان للعم
سهمان ، وابن الخال سهم .

قال غيره : وقد قيل : لابن الخال سهم ، وللعمة أربعة أسهم .

✽ مسألة : وسألت أبا عبد الله : كم يعطى عم الأم ، وعم الأب ،
وخال الأم ، وخال الأب ؟

!

فقال : يعطى عم الأم نصف ما يعطى عم الأب ، وخال الأم نصف
ما يعطى خال الأب .

قلت : فإن كان ابن أخيه ميتاً ، وعم قائم أو ابن عم أبيه ميت ،
وخال قائم ؟

قال : اختلفوا في ذلك : منهم من يقيمه مقام أبيه ، ومنهم من
لا يعطيه إلا سهمه الذي ينوبه ، ولو كان أبوه حياً .

قلت : فما تقول أنت ؟

قال : أنا أقول أو قال : أنا أعطيه ، أو قال : لا أرى بأساً أن يأخذ
على قدر ما يأخذ أبوه لو كان حياً .

❖ **مسألة** قال أبو سعيد : الذي يقول بالتفضيل في الدرجات من وصية الأقارب إذا كانوا أعمام أب الميت وأخواله ، وأعمام الميت ، وأخوالها ، فعندي أن في ذلك اختلافا :

ففى بعض القول : يجعل لأعمام الميت كل واحد أربعة أسهم من الوصية ، ولأخواله كل واحد سهمين ، ولأعمال الميت كل واحد سهمين ، ولأخواله كل واحد سهم .

وقيل : يكون أعمام أبى الميت وأخواله كلهم أعمام ، وأعمام أم الميت وأخوالها كلهم أخوال ، ثم يعطى الأعمام سهمين كل واحد ، والأخوال سهم كل واحد .

❖ **مسألة** : وإذا أوصى رجل بالثلث لذوى قرابته ، فمن الناس من يقول : إن ذوى قرابته لا يكون كل رحم محرم منه .

فإن كان له عم وخالان ، وله ولد يحجبون ميراثه ، فثلثا الثلث لعميه لأنهما أقرب ، وثلث الثلث للخالين .

وقال بعضهم : إن الثلث للعمين ، ولا شيء للخالين ، والقول الأول أحب إلينا .

ومن غيره قال : نعم هو أبين حجة .

ولو كان عما واحدا وخالين : كان للعم النصف ، وللخالين النصف ، وفيهما قول آخر :

قال بعض الناس : إن الخالين والعم والعمين في الثلث سواء .

قال : وكذلك كل رحم محرم ، فالثلث بينهم سواء ، وإن كان بعضهم أقرب من بعض ، وأما أصحابنا فإنهم يفضلون الأقرب على قياس الفرائض *

مسألة : وقد يستحب الفقهاء أن يجعل ثلثي الوصية لأرحامه من قبل أبيه ، وثلثها لأرحامه من قبل أمه ، وما كان من الأرحام من قبل أمه ، والذكر والأنثى سواء *

قال أبو سعيد : معى أن هذا يشبه أن يخرج في الأعمام والأخوال من الأرحام ، لأن الأعمام هم أرحام من قبل الأب الخالسين ، والأخوال هم الأرحام من قبل الأم الخالسين *

وسائر الأرحام قد يشترك من قبل الأب والأم ، ففي بعض قول المسلمين أنه إذا اتفق درجة من الأخوال ، ودرجة من الأعمام ، أعطى من كان من الأخوال ثلث الوصية من هذه الدرجة قلوا أو كثروا *

ومنهم من يعطى من الأعمام الثلثين قلوا أو كثروا *

وقول : يعطى الأعمام سهم ، ومن كان من الأخوال نصف سهم في تلك الدرجة ما لم يجز من كان من الأخوال أكثر من الثلث ، وإن كان كذلك قطعهم بالثلث ، وخلص للأعمام الثلثين *

ومنهم من يسهم بينهم ، فيعطى هذا سهمان ، وهذا سهم قلوا أو كثروا ، ولو لم يكن من الأعمام إلا واحد ومن الأخوال الألف ، لعل هذا الفضل أراد به هذا المعنى *

وأما الذكران من الإناث من الأرحام إذا استووا فمعى أن بعضا يذهب فيهم إلى أن يجعل الذكر ، والأنثى سواء *

ومنهم من يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وقد يتسبه معنى الأعمام والأخوال الأجداد من قبل الأم والأجداد من قبل الأب أن يكونوا متخلصين أن يكونوا من قبل الأم خلصة ، ومن قبل الأب خلص ولم أعلمهم فرقوا بين الأجداد من قبل الأم ، ومن قبل الأب بل جعلوهم بالسواء ، في قسم وصية الأقارب •

وأما أخوال الأب وأعمامه ، وأخوال الأم وأعمامها فقد يجرى فيهم في هذا الفصل ما يجرى في الأخوال والأعمام من معانى الاختلاف وذكر ذلك وودسفه يطول •

الباب السابع والثلاثون

في الأعمام والأخوال

عن نسخة كتاب محمد بن يحيى الحضرمي ، عن أبي المؤثر ، قال أبو المؤثر : إذا كان للموصي عشرة أعمام وخال ، فبلغتهم الوصية ، كان لكل عم سهمان ، وللخال سهم ، وكذلك لو كان له عشرة أخوال وعم ، كان لكل خال سهم ، وللعمة سهمان •

قال أبو المؤثر : وأنا أحفظ هذا عن الأعمام والأخوال عن زياد ابن الوضاح بن عقبة رحمه الله •

قال أبو المؤثر : فإن كان للموصي خال ، وابن خال ، وليس له من العمومة أحد ، وكان لأبيه عم وخال : كان لخال الموصي أربعة سهام ، ولابن خاله سهمان ، ولابن ابن خاله سهم ، ولعم أبيه سهم ، ولخال أمه نصف ما لعم أبيه ، ولعم أمه مثل ما لخال أبيه ، ولخال أمه نصف ما لعمها •

وكذلك إن كان للموصي خال وعم أب : كان للخال سهم ، ولعم الأب سهم ، إذا لم يكن للخال ولد •

فإن بلغت الوصية بنى خال الميت ما تناسلوا ، وانقطعت عن عم أبيه لم يسقط من بنى خاله أحد بسقوط أعمام أبيه •

قلت : أرأيت إن كان مع هؤلاء الأخوال وأولادهم عم للموصي ، يأخذ عم أبيه كما أخذ واحد من أسفل درجة من الأخوال ، أو يأخذ كنصف ما أخذ العم ؟

قال : بل يأخذ كما يأخذ واحد من أسفل درجة من أولاد أخوال الموصى •

قال : وكذلك لو كان للموصى عم ، وابن عم ، وابن ابن عم ، ولم يكن له من الخؤولة أحد : كان لعمه أربعة أسهم ، ولابن عمه سهمان ، ولابن ابن عمه سهم ، ثم لعم أبيه نصف سهم ، ولخال أبيه نصف ما لعم أبيه ، ولخال أمه نصف ما لعم أمه •

وعلى هذا يجرى القسم بين أولادهم ما تناسلوا ، فافهم كيف كان لعم الأب مع نسول الخال ، مثل ما لآخرهم ، ولم يكن له مع نسول العم إلا كنصف ما لآخرهم •

قلت : أرأيت إن كان مع أعمام الموصى أولاد أولادهم خال الموصى ، أيعطى عم الأب مثل ما أخذ الخال ، أو يعطيه كنصف ما أخذ آخر واحد من أسفل درجة من أولاد الأعمام ؟

قال : بل يعطيه كنصف ما أخذ واحد من أسفل درجة من أولاد الأعمام •

قال أبو المؤثر : وكذلك لو كان للموصى عم وابن عم ، وابن ابن عم ، وكان لأبيه خال ، ولم يكن له عم : كان لعم الموصى أربعة أسهم ، ولابن عمه سهمان ، ولابن ابن عمه سهم ، ولخال أبيه نصف سهم ، قام في هذا مقام عم الأب •

وإذا لم يكن عم أب ، ثم لعم أمه مثل ما لخال أبيه ، ولخال أمه كنصف ما لعمها •

قلت : فإن كان مع هؤلاء العمومة وأولادهم خال الموصى أن يعطى خال الأب ما لآخر واحد من بنى عم الموصى أم نصف ما لخال الموصى ؟

قال : أعطيه نصف ما لواحد من أسفل درجة من أولاد أعمام الموصى •

قال : وكذلك لو كان خال أمه موجوداً ، وعمها معدوماً ، لكان لخالها مع عم أبيه إذا عدم خال أبيه نصف ما لعم أبيه ، وإن كان عمها موجوداً كان له نصف ما لعم أبيه ، وخالها نصف ما لعمها •

وكذلك لو كان خال أبيه موجوداً وعم أبيه معدوماً : كان لخال أمه نصف ما لخال أبيه عدم عم أمه أو وجد ، ثم على هذا النحو يكون القسم بينهم ، غير أنه إذا انقطعت الوصية عن واحد من أخوال الأم وأعمامها ، فلم يبلغ له دائق حرم جميع أعمام الأب وأخواله ، وأعمام الأم وأخوالها فافهم ذلك إن شاء الله •

قال أبو المؤثر : إذا كان للموصى أخ وولد يبلغ نسبه إلى الهالك إلى عشرة آباء أو أكثر ، ولم يكن له ولد أرفع منه : كان له سهم ، ثم لأخ الهالك نصف سهم •

وكذلك لو لم يكن للهالك أخ ، وكان له ابن ابن أخ وإن سفل ، ولم يكن أحداً على منه قام مقام الأخ ، ثم لعمه نصف ما لآخر واحد من ولد إخوته وأخواته •

قال أبو المؤثر : إذا كان للموصى خال قائم ، ولم يكن له عم ، وكان له ابن عم : كان للخال سهم ، ولابن العم سهم • فإن لم يبلغ السهم ابن عمه دائق ، سقط ابن العم ، ولم يسقط الخال •

قال : وكذلك لو كان خال قائم ، وابن ابن عم وابن سفل ، وليس أعلى منه عم ، ولا ابن عم : كان للخال سهم ، ولابن ابن العم سهم وإن سفل إلا أن يكون خال ، وابن خال ، وابن ابن خال ، فإنه يكون للخال سهم ، ولابن الخال نصف سهم ، ولابن ابن الخال ربع سهم ، ثم لابن ابن العم وابن سفل ربع سهم ، لأن ابن ابن الخال أعلى منه بدرجة ، فإن بلغ لربع سهم ابن ابن العم دائق فذلك ، وإن لم يبلغ له دائق سقط ، ولم يسقط ابن الخال لأنه أعلى منه بدرجة فافهم أنه إنما أخذ مثل ما أخذ الخال إذا لم يكن ابن خال *

فلما كان ابن خال وابن ابن خال ، كان في الدرجات أرفع ، فلم أعطه أكثر مما يأخذ ابن الخال الذي أعلى منه ، لأنه لو كان عم وابن عم ، وابن ابن عم ، وابن ابن ابن عم ، وكان خال ، وابن خال ، وابن ابن خال ، وابن ابن ابن خال : كان لهم سهمان ، وللخال سهم ، ولابن العم سهم ، ولابن الخال نصف سهم ، ولابن ابن العم نصف سهم ، ولابن ابن الخال ربع سهم ، ولابن ابن ابن العم ربع سهم ، ولابن ابن ابن الخال ثمن سهم *

فإذا كان ابن ابن العم يأخذ مع آبائه حين وجدوا ربع سهم ، وكذلك يأخذ إذا عدموا ووجد من بإزائه من الأخوال فيأخذ من وجد بإزائه من الأخوال ثمن سهم كنصف ما أخذ هو ، فافهم هذا الباب *

وكذلك لو كان للموصى عم قائم ، وابن خال ، ولم يكن له خال ، وكان للعم سهم ، ولابن الخال نصف سهم ، فإن بلغ نصف سهم ابن الخال دائق فذلك ، وإن لم يبلغ نصف سهمه دائق سقط ، ولم يسقط العم إذا بلغ سهم العم دائق ، ثم على هذا تجرى قسمتهم *

وقال أبو المؤثر : فإن كان لأب الموصى ابن ابن عم ، ولا ابن عم

أعلى منه ، وكان لأُم الموصى عم قائم : كان لابن ابن عم أبيه وإن سفل
سهم ، ولعم أمه سهم .

فإن بلغ للآخر سهم كل واحد منهما دائق فذلك ، وإن لم يبلغ سقط
ابن ابن عم الأب ، وثبت عم الأم .

وكذلك لو لم يكن عم أم ، وكان ابن ابن عم أم ، وابن ابن ابن عم
أب ، فكان لكل واحد منهما سهم ، فإن بلغ سهم كل واحد منهما دائق
وإلا سقط ابن ابن عم الأب ، وثبت ابن ابن عم الأب ، لأنه أقرب
منه درجة ، فتساويا في العطاء ، واختلفا في البيوت ، فاستدل بسائر
الأرحام على ما وصفت لك إن شاء الله .

قال أبو المؤثر : إذا كان لابن الموصى خال قائم ، وابن عم ، وكان
لأُمه ابن عم : كان لابن عم الأب سهم ، ولخال الأب سهم ، ولابن عم
الأم نصف ما لابن عم الأب .

قال أبو المؤثر : وإذا كان للموصى ابن عم أب ، وابن ابن عم أب
أسفل منه ، وخال : كان لخال الأب سهم ، ولابن عم الأب سهم ، ولابن
ابن عم الأب نصف سهم ، فإن لم يكن ابن عم أب أعلى من ابن ابن عم
الأب : كان لخال الأب سهم ، ولابن ابن عم الأب سهم ، إلا أن يكون
لخال الأب ولد ، فإن كان لخال الأب ولد : كان لخال الأب سهم ، ولابن
خال الأب نصف سهم ، ولابن ابن عم الأب نصف سهم .

وكذلك لو كان ابن ابن ابن عم أب ، وليس أعلى منهم أحد ، وكان
خال الأب : كان لخال الأب سهم ، ولابن ابن ابن عم الأب سهم ، إلا أن
يكون ابن خال الأب ، وابن ابن خال أب ، فإذا كان كذلك لخال الأب

سهم ، ولاين خال الأب نصف سهم ، ولاين ابن خال الأب ربع سهم ،
ولاين ابن ابن عم الأب ربع سهم ، لأن ابن خال الأب أعلى منه بدرجة •

فإن بلغ لسهم ابن ابن ابن عم الأب دائق ، فذلك ، وإن لم يبلغ له
دائق ، وبلغ ربع سهم ابن ابن خال الأب دائق ، ثبت ابن ابن خال الأب ،
وسقط ابن ابن ابن عم الأب •

وكذلك لو كان للموصى عم أب قائم ، وابن ابن خال أب وإن سفل:
كان لعم الأب سهمان ، ولاين ابن خال الأب سهم ، إلا أن يكون لعم
الأب ابن •

فإن كان لعم الأب ابن وابن ابن خال أب : كان لعم الأب سهمان ،
ولاين عم الأب سهم ، ولاين ابن ابن عم الأب نصف سهم ، ولاين ابن
ابن عم الأب نصف سهم ، ولاين ابن ابن خال الأب الذى أسفل من ابن
ابن عم الأب بدرجة نصف ما لابن ابن عم الأب ، وإن سفل ابن ابن ابن
خال الأب •

كذلك لو كان بإزاء ابن ابن عم الأب كان له أيضا كنصف ما لابن ابن
عم الأب •

ولكنه إن كان أرفع بدرجة كان ابن خال أب ، وابن ابن ابن عم أب ،
كان لابن خال الأب سهم ، ولاين ابن عم الأب سهم •

وكذلك لو كان للموصى ابن عم أب ، وخال أب ، وعم أم : كان
لخال الأب سهم ، ولعم الأم سهم ، ولاين ابن ابن عم الأب سهم ، إلا
أن يكون لعم الأم ابن ابن ، فإن كان له ابن : كان لعم الأم سهم ، ولاينه
نصف سهم ، ولاين ابن ابن عم الأب نصف سهم ، إلا أن يكون ابن ابن
عم أم •

فإن كان ابن ابن ابن عم أم : كان لعم الأم سهم ، ولابن عم الأم نصف سهم ، ولابن ابن عم الأم ربع سهم ، ولابن ابن عم الأب ربع سهم .

فإن بلغ لربع السهم ابن ابن ابن عم الأب دائق فذلك ، وإن لم يبلغ ثبت ابن ابن عم الأم إذا بلغ السهم دائق ، وسقط ابن ابن ابن عم الأب ، ثم على هذا النحو في أعمام الأب وأولادهم وأخواله ، وأولادهم ، وأعمام الأم وأخوالها ، فافهم ذلك إن شاء الله .

قال أبو المؤثر : فإذا كان لعم أبي الموصى سهمان ، ولخال أمه سهم .

وكذلك لو كان لعم الأب ابن وابن ابن : كان لعم الأب سهمان ، ولخال أمه سهم .

وكذلك لو كان لعم الأب ابن وابن ابن : كان لعم الأب سهمان ، ولابنه سهم ، ولابن ابنه نصف سهم ، ولخال الأم سهم ، لأن خال الأم في هذا يقوم مقام عمها إذا لم يكن لها عم .

وكذلك لو كان لها عم أب ، وابن عم أب ، وابن ابن عم أب ، وعم أم ، وابن عم أم ، وخال أم : كان لعم الأب أربعة أسهم ، ولعم الأم سهمان ، ولخالها سهم ، ولابن عم الأب نصف سهم ما لابيها ، ولابن ابنه نصف ما للأمه ، ولابن عم الأم نصف ما لأبيها .

فإن لم يكن عم أم ، وكان ابن عم أم ، وخال أم ، وعم أم سواء : كان لعم الأم سهمان ، ولابن عم الأم سهم ، ولخال الأم سهم .

فإن لم يكن ابن عم أم ، وكان ابن ابن عم أم : كان لعم الأب سهمان ، ولخال الأم سهم ، وابن ابن عم الأم سهم ، فإن بلغ لسهم ابن ابن عم الأم دائق فذلك ، وإن لم يبلغ له دائق ، وبلغ لسهم خال الأم دائق ، سقط ابن ابن عم الأم ، ويثبت لخالها ، وعم الأب .

فإن لم يبلغ لخالها دائق سقط ، وسقط معه حصة عم الأب ، وقد فسرت لك ذلك في غير موضع ، فافهم ذلك إن شاء الله .

قال أبو المؤثر : وكذلك لو كان للموصى عم أم ، وخال أب : كان لعم الأم سهم ، فإن لم يكن خال أب ، وكان ابن خال أب : كان لعم الأم سهم ، ولابن خال الأب نصف سهم .

وكذلك لو كان ابن ابن خال أب وإن سفل ، كان لعم الأم سهم ، ولابن ابن خال الأب نصف سهم ، إلا أن يكون لعم الأم ابن ، فإن كان لعم الأم ابن : كان لعم الأم سهم ، ولابن عم الأم نصف سهم ، ولابن ابن خال الأب ربع سهم .

فإن بلغ لربع سهم ابن ابن خال الأب دائق فذلك ، وإن لم يبلغ له دائق سقط ، وثبت ابن عم الأب ، لأنه أرفع منه بدرجة فافهم أن خال الأب وعم الأم درجة وعطاؤهم واحد .

وكذلك أولادهم من كان أرفع بدرجة : كان سهمه أولى من الآخر ، إلا أن تنال الآخر حصته دائق ، فإذا نال الآخر حصته دائق ثبتا جميعاً .

قال أبو المؤثر : وأعمام الأب وعماته سواء ، وأخواله وخالاته سواء ، ولو كانوا متفرقين .

١. ولذلك أولادهم الذكور والإناث ، كلهم سواء ، وأعمام الأم وعماتها
سواء ، وأخوال الأم وخالاتها سواء ، ولو كانوا متفرقين •

وكذلك أولادهم الذكور والإناث كلهم سواء •

وقال أبو المؤثر : إذا خلف الموصى عمًا وخالا ، وعم أب : كان لعمه
سهمان ، ولخاله سهم ، ولعم أبيه سهم ، فإن لم يكن عم أب ، وكان خال
أب مع الموصى وخاله : كان لعمه سهمان ، ولخاله سهم ولخال أبيه نصف
سهم •

فإن لم يكن خال أب ، وكان عم أم مع عم الموصى وخاله : كان
لعمه سهمان ، ولخاله سهم ، ولعم أمه نصف سهم •

فإن لم يكن عم أم ، وكان خال أم مع عم الموصى وخاله : كان لعم
الموصى سهمان ، ولخاله سهم ، ولخال أمه نصف سهم •

فإن كان للموصى عم ، وابن عم ، وخال وعم أب : كان لعم الموصى
أربعة أسهم ، ولابن عمه سهمان ، ولخاله سهم نصف ما لابن عمه •

فإن لم يكن خال أب ، وكان عم أم كان لعم أمه نصف ما لابن عمه
وهو سهم •

فإن لم يكن عم أب ، وكان خال أب : كان لعم الموصى أربعة أسهم ،
ولخاله سهمان ، ولابن عمه سهمان ، ولخال أبيه سهم نصف ما لابن
عمه •

فإن لم يكن خال أب ، وكان عم أم : كان لعم أمه في هذا الموضع
مثل ما لخال أبيه •

وكذلك لو لم يكن عم أم ، وكان خال أم ، مع عم الموصى ، وابن عمه وخاله : كان لعمه أربعة أسهم ، وخاله سهمان ، ولابن عمه سهمان ، وخال أبيه سهم •

فإن كان للموصى عم ، وابن عم وخال ، وابن خال وعم أب : كان لعم الموصى أربعة أسهم ، ولابن عمه سهمان ، وخاله سهمان ، ولابن خاله سهم ، ولعم أبيه سهم ، كمثلهما أخذ ابن الخال •

فإن لم يكن عم أب ، وكان خال أب : كان لخال الأب كنصف ما أخذ ابن خال الموصى ، وهو نصف سهم •

وكذلك لو لم يكن خال أب ، وكان عم أم •

وكذلك لو لم يكن عم أم ، وكان خال أم •

فإن كان للموصى خال ، وكان له عم ، وابن عم ، وابن ابن عم ، وابن ابن عم ، وعم أب : كان لخال الموصى سهمان ، ولعمه أربعة أسهم ، ولابن عمه سهمان ، ولابن ابن عمه سهم ، ولابن ابن ابن عمه نصف سهم ، ولعم أبيه ربع سهم •

فإن لم يكن عم أب ، وكان خال أب : كان لخال أبيه ربع سهم ، فقام في هذا الموضع مقام عم الأب •

وكذلك لو لم يكن خال أب ، وكان عم أم قام مقام خال الأب •

وكذلك ، لو كان خال أب ، وعم أم معاً كانا سواء في العطية والدرجة •

فإن لم يكن خال أب ولا عم أم ، وكان خال أم : كان له كمثله ما لعم
الأم ، إذا عدم عم الأب •

فإن كان للموصى عم وخال ، وابن خال ، وابن ابن خال ، وابن ابن
ابن خال ، وعم أب : كان لعم الموصى أربعة أسهم ، ولخاله سهمان ، ولابن
خاله سهم ، ولابن ابن خاله نصف سهم ، ولابن ابن ابن خاله ربع
سهم ، ولعم أبيه ربع سهم •

فإن لم يكن عم أب ، وكان خال أب : كان لخال أبيه ثمن سهم •

وكذلك لو كان عم أم وحده ، أو مع خال — وفي نسخة — عم أم
وحده ، أو مع خال الأب ، كانا في العطية سواء ، فإن لم يكن عم أب ،
ولا خال أب ، ولا عم أم ، وكان خال أم : كان له ثمن سهم مقال عم الأم
إذا عدم فافهم ذلك إن شاء الله •

وعلى هذا النحو يجري أولادهم وبالله التوفيق •

✽ مسألة : من جواب أبي الحسن رحمه الله : وأما إذا كان
خال ، وابن عم : فللخال سهم ، وابن العم سهم •

وإن كان خال ، وابن ابن عم ، أو ابن ابن ابن عم فأسفل : فللخال
سهمان ، ولبن سفل بعد ابن العم له سهم مثل ابن ابن عم •

وإن كان خال ، وابن ابن عم ، فهما سواء •

ومن غيره قال : وقد اختلف في الأعمام والأخوال إذا اختلفوا وعدم
بعضهم ، ووجد بعض مع اجتماعهم أن للعم سهمان ، وللخال سهم •

وقال من قال : إذا كان خال ، وابن عم : أقيم ابن العم مقام أبيه ،
وأعطى سهمان ، وأعطى الخال سهم * .

وقال من قال : يقام مقام أبيه ، لأن لا يسقط ، ويعطى سهمه في
موضعه أن لو كان أبوه حيا موجودا ، وذلك أنه يعطى الخال سهم ، وابن
العم سهم * .

وكذلك لو كان خال ، وابن ابن ابن عم ، فعلى قول من يقول إنه
بقيمه مقام أبيه ، ويعطيه سهم أبيه ، ويعطى الخال سهماً ، وابن ابن ابن
العم سهمين ، لأنه يقيمه مقام أبيه الأعلى لا الأسفل * .

وذلك تأويل قوله : مقام أبيه ، لأنه لو أقيم هاهنا مقام أبيه
الذى خرج من صلبه مع الخال ، كان ابن ابن عم ، لو يكن معه
مقام ، وسقط القول أنه يقام مقام أبيه ، وإنما يقام مقام أبيه الأعلى
إذا لم يكن بينه وبين الأعلى أب يحجبه الوصول إلى درجة الأعلى * .

وكذلك لو ترك عما ، وابن ابن ابن خال ، فعلى قول من يقول : إنه
يقيمه مقام أبيه ، يكون لابن ابن ابن الخال سهم ، وللعم سهمان * .

وعلى قول من يقول : إنه يقيمه مقام أبيه ، ويعطيه سهمه ، يعطيه
نصف سهم * .

ولو كان ابن عم ، وابن ابن ابن خال : كان للعم أربعة أسهم ،
ولابن العم سهمان ، ولابن ابن ابن الخال سهم ، ولم يضره موضع ابن
العم شيئاً * .

ولو كان عم ، وابن عم ، وابن ابن عم وابن ابن ابن خال : كان للعم أربعة أسهم ، ولابن العم سهمان ، ولابن ابن العم سهم ، ولابن ابن ابن الخال نصف سهم ، لأنه أسفل من ابن ابن العم بدرجة •

ولو كان بازائه ، وكان ابن ابن خال : لكان له أيضا ربع سهم ، لأنه من ولد العمومة ممن يضاهيه في درجته •

ولو كان عمّا قائماً ، وابن خال : كان فيه قولان : أحدهما أن يكون للعم سهمان ، ولابن الخال سهم •

وقوله : إنه للعم أربعة أسهم ، ولابن الخال سهم •

وقول : إنه للعم أربعة أسهم ، ولابن الخال سهم •

ولو كان عمّا ، وابن عم ، وابن ابن خال : كان للعم أربعة أسهم ، ولابن العم سهمان ، ولابن ابن الخال سهم ، لأنه لو كان عمّا وابن عم ، وخالا وابن خال : لكان للعم أربعة أسهم ، وللخال سهمان ، ولابن العم سهمان ، ولابن الخال سهم ، فلما يكن ابن خال ، وكان ابن ابن خال أخذ كنصف ما يأخذ آخر واحد من ولد العمومة ، في قول من يقول ذلك •

✽ مسألة : واختلفوا في بنى الإخوة ، وبنى الأخوات :

فقال من قال : إن لابن الأخ سهمان ، ولابن الأخت سهم ، إذا كان أبوه أجنبيا ، وإن كان أبوه ممن تناله الوصية فهما سواء •

وكذلك قالوا في بنى الأعمام ، وبنى العمات والأخوال والخالات
وبنيهم ، وكذلك سائر الأرحام * .

وقال من قال : إن كل من نالته الوصية من الأعمام أو الأخوال ،
فالرجال والنساء والإخوة من الأب والأم ، أو من الأب ، أو من الأم
وحدها ، فكل من دخل في الوصية فالأنثى والذكر سواء ، إذا استوت
درجاتهم ، وبهذا الرأي نأخذ إن شاء الله * .

الباب الثامن والثلاثون

في الأقربين إذا كان بعضهم يدلى بسببين في الوصية وعلى كم
تقطع وفي غيبة بعضهم وموتهم ونسيانهم وفي المولود
وفيما يفضل

عن أبي معاوية فيمن يأخذ من الوصية من الأقارب قال : إذا كان
يأخذ من الوصية من الوجهين كان له الأوفر منهما ، ولا يأخذ بالوجهين
جميعا .

قال : وقال بعض : إنه يأخذ بالوجهين جميعا ، وكذلك حفظ من حفظ
عن غيره من المسلمين .

✽ مسألة : ومن غيره وإذا أوصى لأقاربه من قبل أبيه بوصية
مفردة ، ولأقاربه من قبل أمه بوصية مفردة ، فكان أحد من أقاربه يأخذ
من الوجهين جميعا كان له حصته بالوجهين جميعا ، ولا اختلاف في هذا
معنا ، لأنه قد أوجب له ذلك في وصيته .

✽ مسألة : ومن جواب أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله :
وعن امرأة أوصت لأرحامها من قبل أمها بعشرين درهما ، ولأرحامها من
قبل أبيها بعشرين ، ولها إخوة من أبيها وأمها ، ولها ابنة بنت ، قلت :
أيأخذون من وصية الأرحام من قبل الأم والأب من أحدهما أم من كل
حصتها ؟

فاعلم أنى لا أرى لهم أن يأخذوا من الوجهين جميعا ، ولكن يأخذون

من حيث كان أوفر لسامهم من وصية أرحام الوصية من قبل أمها أو من أبيها •

وكذلك الابنة وأولادهم على قدر ذلك إن بلغت إليهم الوصية •

ومن غيره قال : وقد قيل : إنهم يأخذون في هذا الموضع من الوجهين جميعا ، لأن الوصية معينة لهم ، ومخصوصة بهم للوجهين جميعا ، وهي بمنزلة الميراث والديون والحقوق •

وكذلك الوصايا المعينة ، وقد قيل : إنها غير معينة ، لأنها تقسم قسمة الوصية الأقرب فالأقرب ، ولو كانت معينة لقسمت على عدد الأقربين ، الذكر والأنثى سواء • والأقرب والأبعد من الأرحام سواء •

✽ مسألة : واختلفوا فيمن يجتمع له قرابتان من قبل الأب ومن قبل الأم :

فقال بعضهم : يأخذ مع قرابة الأب •

وقال آخرون : يأخذ بالقرابتين جميعا ، بقرابة الأب ، ثم يأخذ بقرابة الأم •

وقال آخرون : يعطى بالأوفر من القسمة من القرابتين ، وقد شككت في شيء قاله لى الشيخ أبو مالك رضى الله عنه جواباً في هذه المسألة ، أنه قول أو رأى لبعض الفقهاء ، أو استحسنان كنحو حساب فرائض البخناثي ، ولم أستيقن على ذلك •

✽ مسألة : وقال في رجل هلك وخلف أقربين ، منهم غائب ، ومنهم شاهد .

فقال : إن محمد بن محبوب كان يقول : إذا كان الغائب ممن لا تناله الرسالة قسمت على من حضر من الأقربين ، ولم يحمل عليه أن يخرج إلى بلد لا تناله الرسالة .

✽ مسألة : وقد قيل في جواب الأتسياخ إلى القاضي في الوصية في الأرحام إنها لا تعدوا من كان أرحامه بعمان ، ولا ينتظر غائب من عمان .

وقال من قال : إذا كان الغائب في موضع ترجى أوبته ، أو وجد من يخرج إليه ما كان له ، أو حبست له حتى يقدم .

فأما من لا ترجى له أوبة فلا يحبس له من الوصية ، وتقسم على من حضر .

قال أبو الحواري : من قطع البحر فلا شيء له في الوصية إذا قسمت من قبل أن يقدم إلا أن يكون حاجا أو غازيا .

ومما يوجد عن أبي عبد الله : ولا يعطى من هو في عمان ممن لا تعرف حياته من موته ، ولا يعرف موضعه إلا أنهم قد يعطون من هو في سفر إلى مكة من حاج أو معتمر أو مجاور .

وكذلك من كان في غير عمان فصحت حياته ، وعلم مكانه أعطى إن شاء الله .

ومن غير الكتاب : قال أبو عبد الله محمد بن محبوب في من أوصى

للاقربين وله أرحام غيب : فإن كان أرحامه الغيب معروفا مواضعهم
كان لهم حصتهم من الوصية ، وإن لم يعرف لهم موضع قسمت الوصية
على من حضر من أرحامه •

❖ مسألة : واختلفوا فيمن غاب في عمان :

فقال بعضهم : يعطى من وصية الأقربين •

قال أبو سعيد : إذا كانت مبهمة للأقارب •

وقال بعضهم : إذا عرف موضعه أعطى •

وأخبرني بعض المسلمين : أنهم قد يعطوا من هو بمكة ، وأخبرني
أن أبا العباس كان ممن يرى أن لا يعطى من غير عمان •

❖ مسألة : ومن أعطى الأقارب ونسى منهم رجلا ، فقد قيل :
إنه يرجع فيأخذ من الذين أعطاهم من كل واحد بقدر ما ينوب هذا الذي
كان نسيه ، فإن لم يكن يقدر على ذلك فليس على الذي قسم في ذلك
غرم •

❖ مسألة : ومن جامع أبي محمد : واختلفوا في قسمة الوصية
للاقربين ، إذا تولى ذلك وصى الميت أو من يجوز له أن يتولى ذلك ،
فغلط في قسمها ، أو نسي أحداً من القرابة حتى فات الكل من يده :

فقال بعضهم : لا غرم عليه ، ولا يكون بينه وبين أحد من القرابة
فمن لا يصل إليه شيء منهم خصومة إذا اجتهد في قسمها ، ولا يرجع
إليهم في مثل حصصهم ، لأن المتولى للقسمة أدى اجتهاده في الوقت •

والذين أخذوا بإقرار أنه حقهم في ذلك الوقت ، فلا يرجع على من

تولى القسمة ، ولا من قسمها فيهم ، لأنهم ملكوا ما صار إليهم ، وليس
سبيل الوصية سبيل الأملاك التي يجب بها الدرك •

وقال آخرون : بل عليه الضمان ، لأنه ألتف حقا لهم بفعله ، فعليه
ضمانه كان متعمدا أو مخطئا ، والخطأ في الأموال لا يوجب زوال
الضمان •

وقال آخرون : إذا دفع إليهم وقال لهم : هذا حقكم من الوصية ،
ولا أعلم لكم فيه شريكا ، ثم علم بأحد بعد ذلك أنه يرجع عليهم بحصة
من علم به من القرابة ، لم يكن أخذ مع من أخذ منهم إذا كانت الوصية
تتاله •

وقال آخرون : هذا الشرط يزيل الضمان عنه ، وتكون الخصومة
بين من أخذ منهم وبين من لم يأخذ ، ويحكم الحاكم له بحقه عليهم •

❖ مسألة : وكل ميت مات بعد ما وجبت الوصية ، فإن الذى له
لورثته من بعده ، لأنه قد استحقه إلا ميت ولد من بعد موت الموصى ، ثم
مات قبل أن تقسم الوصية ، فلم يروا له شيئا في الوصية ولا لورثته •

قال أبو سعيد : في هذا الآخر كذلك معه ، وحفظ ذلك من حفظه
عنه

❖ مسألة : ومن جامع أبى محمد : واختلفوا فيمن يستحق هذه
الوصية من القرابة ، من الحاضر والغائب ، أو كان حملا في بطن أمه ،
أو غائبا عن مصره :

فقال بعضهم : تقسم الوصية على من حضر قسمها في مصر الميت ،

ولا يلتفت إلى من مات من القرابة بعد موت الوصى ، ولا قبله بعد الوصية ، ولا من غاب بعد الميت الوصى ، ولا قبل ذلك •

وكذلك قولهم في الحمل •

وقال آخرون : يقسم لكل حاضر في المصر من حاضر أو غيره دون من غاب عن المصر ، ولا يرفع من الوصية للغائب منه شيئاً •

قال : ولأن قسمها يتعذر بغيبة الشريك الغائب •

وقال بعضهم : الوصية للأقربين يستحقها كل من دخل تحت اسم قريب ، أو كل من وجب له اسم قريب للميت ، استحق في هذه الوصية ما وجب له فيها غائباً كان أو حاضراً ، حملاً كان أو غير حمل •

ولا يعتبر هؤلاء غيبة الغائب ، والمشقة التي تلحق الوصى في أمرها •

وقال آخرون : لو تراخت بالقسمة الأيام الكثيرة والسنون الطويلة في العدد ، ثم ولد من قرابة الميت لحق منها ما لحق القرابة ، وكذلك من شهد موت الوصى ، ثم مات بعد ذلك ، لم يدفع إلى ورثته إلا ما كانوا يستحقون لقرابتهم من الميت ، ووافقوا القسم •

وقال بعضهم : لو ولد من قرابته أحد بعد موته بيوم أو ساعة ، قسمت الوصية أو لم تقسم ، لم يكن له فيها حق ، لأنها وجبت عند أصحاب هذا الرأي بموت الوصى •

فمن وجبت له في هذا الوقت ممن هو حاضر والحمل عندهم كالغائب،

وهذا القول فيه خاصة نظر • وقد شككت في بعض هذه الأجوبة الأخيرة ، وأنا أطلب صحتها فإن الحفظ خثون ، وفاتني في هذه الأقاويل الأخيرة شيء ، والله أسأله المعونة على استرجاع الغائب منه وغيره ، واسترجاع ما جهلت بمنه وتوفيقه •

• **مسألة :** وجدت في الوصي إذا قسم الوصية ، وسلم إلى بعض الأقربين ، ولم يسلم إلى بعضهم ، حتى شك في الذين لم يسلم إليهم ، أنه يعيد قسم الوصية ، ويلتزم ما كان سلم أحوط إذا قد اعترضه الشك في ذلك ، والله أعلم •

• **مسألة :** وعن رجل أوصى للأقربين بوصية ، وبعض قرابته من النساء حوامل ، هل لهم في الوصية شيء ؟

فإن أدرك الوصية لم تقسم أخذوا سهامهم معهم إذا ولدوا قبل القسمة •

ومن غيره : وقيل : لو قسمت ما لم يقبض أحد سهمه ، فإن ولدوا ثم ماتوا قبل القسمة لم يكن لورثتهم شيء •

وأما من مات فمن كان حيا حين الوصية ، فإن سهمه لورثته •

ومن غيره : قال : وقد قيل : إن ولدت الحامل لأقل من ستة أشهر مذمات الموصي دخل المولود في الوصية ، ولو قسمت قبل ذلك لأن ذلك حتى بمنزلة الحي •

وقال من قال : يجوز ذلك ، ويدخل في الوصية إن لم يكن للموصي أقارب إلا المولود دخل في الوصية ، إن جاءت به لأقل من ستة أشهر ،

وإن جاءت به لستة أشهر أو أكثر لم يدخل ، لأنه لو أوصى له بتلك الوصية بعينه لم تكن له •

وقال من قال : هذا غير ذلك ، ومتى ما أدرك الوصية دخل في الوصية ، لأن الوصية للعامة •

ومن غيره : وقيل : إنه يؤمر من يقسم الوصية أن ينتظر الحمل . فإن قسم الوصية ، ثم ولد الحمل في أقل من ستة أشهر دخل في الوصية بسبيلهم •

❖ مسألة : قال أبو سعيد : في وصية الأقربين إذا قسمت بحكم الحاكم أو الجماعة ، ثم ولد أحد من الأقربين ، فإنه قبل عندي لا يدخل المولود في تلك الوصية ، ولو لم يقبض الأقارب سهامهم •

قلت : فما صفة حكم الحاكم بذلك أو الجماعة ؟

قال : عندي إذا أمروا بقسمها من مال الهالك ، وقسمت على سبيل الحكم بذلك ، أو قال : قد حكمت لهم بقسمها فقسمت ، أو أثبت ذلك في دفتره ، فهذا عندي في معنى حكمه في قسمها بعد أمره بذلك على سبيل الحكم بقسمها •

قلت : فإذا أمر بقسمتها من سبيل الحكم ، فلولد المولود قبل القسمة هل يدخل في الوصية ؟

قال : هكذا عندي ، لأن الحكم لم ينفذ بعده •

قلت له : فإن أمر بقسمتها فخشيت بعد الأمر منه على سبيل الحكم ، ولم يقسم بالميزان ، ثم ولد هل يدخل في الوصية ؟

قال : لا أعرف *

قلت له : أرأيت إن كان القاسم لها غير الحاكم أو الجماعة ، وهو وصى أو غيره فقسمها ، فقبل أن سلمها إلى الأقرباء ولد المولود ، هل يدخل في الوصية ؟

قال : عندي أنه يدخل فيها ، لأن قسمة الميزان ليس بحكم *

قلت له : فإن كان قد قبض بعض الأقرباء سهمه ، وبعض لم يقبض بقسمة هذا الوصى أو غيره فمن يبصر القسم غير الحاكم أو غير الجماعة ، أو يدخل المولود إذا ولدته قبل قبض بعض الأرحام حصته ؟

قال : يعجبني أن لا يدخل في ذلك ، لأنه قد جرى القسم ممن يبصره ، ولم يكن بعد استحقاق هذا المولود من الوصية شيئاً ، فليس على من قبض رد ما قبض مما وقع له من سهمه *

قلت له : فهل له حصة في سهام من لم يقبض ؟

قال : هكذا عندي *

قلت له : فيقسم له على القسمة الأولى ، ويقسم هذا الثانى ثانية ؟

قال (١)

قلت له : وكذلك إذا قدم في أحد هذه الأحوال التى ولد فيها المولود ، أ يكون سبيله سبيل المولود في بعض الوصية ؟

(١) بياض في الأصل *

قال : عندي أنه مثله •

قلت له : فإن كان الوصي قد نسي أحدا من الأقارب ، حتى قبض كل واحد سهمه ، هل له حصته ؟

قال : هكذا عندي ، لأنه كان مستحقا قبل القسمة ، وإن اعتدل أن يؤخذ من سهم كل واحد ما يقع عليه من غير نقض القسمة فعلوا ذلك ، وإلا أعيدت القسمة ثانية •

قلت له : فإن الورثة أعطوا مقدار ما يقع له من وصية الأقارب من مالهم ، ولا يلحق الأقارب ، واعتقدوا ذلك من حصته ، هل يجزى ذلك ؟

قال : هكذا عندي ، وقد تفضلوا بخير •

قلت له : فعلى قول من يقول : إن وصية الأقارب تحسب إلى أربعة آباء ، ثم تقسم بينهم ، أيفضل العم على الخال ، مثل ما لو قسمت على الترتيب ؟

قال : معنى إن العم والخال من قبل الأم ، ومن قبل الأب سواء في ذلك ، لا يفضل أحد على أحد •

قلت له : فهل يجوز أن يقسم بينهم بغير مقدار جزافا ؟

قال : لا يبين لي ذلك •

قلت : فإن فعل ذلك فاعل ، أعليه غرم ؟

قال : هكذا عندي • إذا أتى مالا يختلف فيه •

قلت له : فإذا فعل ذلك أيكون قد أتى بمالا يختلف فيه ؟

قال : أخاف ذلك ، لأن الوصية لأقاربه ، فهم ميّاء قد استحقوها جميعاً ، كما أنه لو أقر لأولاده بمال وفيهم إناث كان بينهم بالسواء ، لو أوصى لأقاربه فلا فرق في ذلك عندي بين الوصية للأقارب والإقرار للأولاد على هذا كله يشبهه بعضه بعضاً .

قلت : رأييت إن كان فعل ذلك على التأويل ، يظن أنه يسعه من غير رأى يراه إلا ظنه وكان يرى ذلك رياء ثم عرف قول المسلمين ؟

لم يكن عليه غرم .

✽ مسألة : وذكرت فيمن أوصى لأقربيه بثلاثمائة درهم ، وإذا جميع أقربيه من القرامطة ، وامرأة من أقربيه في بلد حاضرة .

قلت : هل تستحق هذه الثلاثمائة على هذه الصفة ؟

فعلى ما وصفت ، فهذه المرأة حصتها من وصية الأقربين إذا كانت تنالها الوصية ، والباقي لمن أكل يستحق ذلك من أقربيه من القرامطة الذين يستحقون ذلك بعد موت الموصى ، لأن القرامطة موضعهم معروف ، ويوصل إليه ، وإنما قالوا لا ترفع وصية الأقربين لغائب قد قطع البحر لا يعرف موضعه ، والله أعلم بالصواب .

✽ مسألة : قال أبو سعيد : اختلف أصحابنا في عمان والبحرين :

فقال من قال : مصران .

وقال من قال : مصر وأحد .

قلت له : فعلى قول من يقول إن البحرين وعمان مصر واحد إذا غاب أحد من عمان لم يجبس له نصيبه من وصية الأقربين على قول من يقول بذلك إنه إذا قطع المصر لم يكن له فيها سهم ؟

قال : نعم هكذا عندي * قال : وأما سائر الأمصار الممصرة فلا أعلم فيها اختلافا *

✽ مسألة : قال أبو محمد : ثم اختلفوا فيما يفضل في يد القاسم مما لا يبلغ مقدار ما يخص واحداً منهم ، أو ما لا تستوى القسمة به *

فقال بعضهم : يدفع لأئسدهم قرابة ، وأكثرهم حاجة إليه *

قال بعضهم : يرجح به الميزان ليفضى هذا الفضل إلى كل إنسان منهم ، لأن في الأصل حق للجميع *

وقال بعضهم : يقسم الذى يفضل إلى كل إنسان منهم حصته منه ، إلا أن يتراضوا ، فإن كان فيهم من لا يرضى ، ولا يسامح ، أو كان غائباً عنهم أو يتيماً فيهم فإنه يشتري به ما ينقسم به عليهم كالخبرة ونحوه *

وقال بعضهم : يدفع إلى من لم تتله الوصية منهم من قرابة الموصى *

ومن غيره : قال أبو الحواري : لا يجعلها إلا فيمن تتاله الوصية ، والله أعلم *

قال أبو سعيد : وقد قيل يعطيها أضعفهم ممن لم تتله الوصية ، والله أعلم *

* **مسألة :** قال أبو ابراهيم في جواب منه : ومن ولد من الأقربين ولم تكن قسمت الوصية ، ولم يعرف كم يقع لكل واحد منهم ، أو يأخذ أحد سهمه ، دخل المولود في الوصية هكذا يوجد •

* **مسألة :** واختلف فيمن يقطع عليه قسمة الوصية بين الأقارب :

فقال بعضهم : تنقسم بينهم إلى أن يبلغ لواحد ونحوه ثلاثة قراريط ، ثم تقطع بعده •

وقال آخرون ، منهم أبو المؤثر : تنقسم بينهم إلى دائق فضة •

وقال آخرون : تنقسم بينهم إلى ربع درهم ، وفيهم محمد بن محبوب •

وقال بعضهم : تنقسم إلى دانقين فضة ، وأظنه قول المفضل ابن الحواري •

وقال آخرون : تنقسم بينهم إلى نصف درهم ، ووجدت في الأثر القول في ذلك بأربعة دوائيق ، وأتوهم أنه من قول بعض البصريين من أصحابنا •

وأخبرني بعض من أثق به من أصحابنا ، ممن أرجو ضبط ما يرفقه إلى من مثل هذا أنه لقي في بعض آثار أصحابنا أن وصية الأقربين تنقسم إلى دراهم ثم تقطع ، وأنه لا يعطى الواحد منهم أقل من درهم •

ومن غيره : قال أبو سعيد : قد قيل أقل ما تنقطع عليه الوصية
درهمان * وقيل درهم ونصف * وقيل : درهم ، وقيل : أربعة دنانير ،
وثيل : دانقات ، وقيل دانق ونصف ، وهو أكثر العمل عليه *

وقيل : دانق وقيراط وشعيرة ، وقيل : دانق ، وأقل ما قيل دانق
من الدراهم ، ولا نعلم أحداً قال بأكثر من درهمين ، ولا أقل من دانق *

الباب التاسع والثلاثون

في الأقارب إذا لم يعرفوا أو عدموا

ومن جواب أبى الحسن : أنه إذا لم يصح للموصى أقارب ، ولم يعرف ذلك ، رجعت الوصية للأقارب إلى الورثة ، ورثة الميت •

وعن أبى الحواري : أن ذلك لا يرجع إلى الورثة إلى أن يصح أقارب فيفرق عليهم وهو بمنزلة المال الموقوف الحشري •

وقال أبو سعيد : عندى أنه إن صح أنه لا أقارب للموصى ، فقد وقعت الوصية على معدوم ، والوصية على المعدوم باطلة • وترجع إلى الورثة •

وإن كان إنما ذلك لموضع جهل الأقارب جهل الأقارب ومواضعهم ، ولم يعرفهم الموصى ، ولم يصح معرفتهم فهذا بمنزلة المال الذى لا يعرف له وارث •

ويوجد فى جواب أبى ابراهيم محمد بن سعيد : أنه إذا لم يوجد له أقارب ، وأيس منهن ، ردت الوصية إلى الورثة •

ومن جواب أبى الحسن : أنه إن فرط الوصى فى إنفاذ الوصية حتى مات الأقربون ، ولم يجد لهم وارثاً ، ولم يقدر على تأدية ذلك إليهم إذا لم يعرف الورثة ، وقد كان قبل ذلك قادراً عليه ، فنحب له أن يتخلص ذلك إلى الفقراء من ماله ، أو يكون الورثة بالغين ، فينفذ ذلك برأيهم من مال الهالك •

قال أبو سعيد : وهذا عندى بمنزلة المال الذى لا يعرف له وارثا في
مثل هذا ، فى كل ما لم يعرف له رب من اللوازم والأمانات •

ففى بعض القول أن الخلاص إذا عدم معرفة أربابه يفرق على
الفقراء ، وفى بعض القول أنه موقوف حتى يصبح أربابه ، ولا غاية فى
توقيفه •

ومن جواب أبى الحسن : فيما أظن أنه ما كان على الميت من تبعات
أو دين لم يعرف له وارث باسم ولا حلية ، أو عرف هو ولم يعرف وارثه
أن ذلك ينفذه الوصى على الفقراء من مال الهالك •

وعن غيره : أن ذلك لا يجوز إلا برأى الورثة إذا كانوا بلغا ، ويوصى
بذلك الهالك ، فتنفذ وصيته •

قال أبو سعيد : هذا مثل الأول الذى يرى أنه للفقراء ، فهم لهم
أوصى به أو لم يوص ، والذى يراه موقوفا لا يرى ذلك للوصى إلا برأى
الورثة أو وصية الهالك •

ومن جواب أبى الحسن : إذا عرف الأقربين وجهل قسمة الأقربين
بينهم ، فلا يعذر بذلك ، وعليه أن يسأل المسلمين عن ذلك • وإذا لم
يعرف الأقربين فهو معذور فى إنفاذ الوصية ، حتى يصح الأقربون •

وإذا قدر الوصى على إنفاذ الوصية على وجهها ، فلم ينفذها حتى
أتى حال لم يقدر على إنفاذها من غير عذر • ضمن ذلك فى ماله •

قال أبو سعيد : عندى أن عليه السؤال عن جميع ما يلزمه مما لم

يعلمه من علم القسمة ، أو علم الأرحام ، وعليه البحث عن ذلك إذا لزمه نفسه ، وحتى يؤديه على ما يوجبه الحق إن قدر على ذلك .

وعندى أن الوصى إذا لم ينفذ الوصية والدين من مال الهالك في حال ، ما كان واسعاً له ذلك من غير قصد منه إلى إضاعة أمانة ، ولا تعطيل حق حتى أتى الأمر من قبل مقدور الله في إبطال شيء من ذلك ، فلا يبين لى عليه عزم لأنه أمين ليس بضامن في الأصل فيما عندى أنه قيل .

✽ مسألة : ومن جواب أبى الحسن : أنه من قطع البحر ، وكان من الأقارب ، وكان في موضع لا يعرف أين هو من البلاد قبل الوصية أو بعد الوصية ، قبل أن يقسم الوصية ، فلا يرفع له شيئاً ، وإن كان بالحضرة حتى يحتسب بالوصية ، ثم غاب رفعت له حصته واستحقها ، فإن مات سلم إلى ورثته .

وفي بعض جوابه : أن الأقارب إذا عرفوا فلم تقسم الوصية حتى ماتوا ، أو لم يعلم لهم وارث فسبيل ذلك سبيل الحقوق التي لم يعرف لها أربابها ، وتفرق على الفقراء على قوله .

✽ مسألة : وسئل عن رجل لأقربيه بوصية ، وفي أقربيه رجل غائب لا يعرف أين هو ؟

قال : يعجبني أن يكون حكم الغائب الذي لا تعرف غيبته في مثل هذا حكم الغائب من عمان ، أنه لا يحبس له شيء .

وقيل : إذا رجا غيبته وعرف موضعه حبس عليه سهمه إذا عرف

موضعه من غير عمان البصرة وغيرها إلى أن يرجع ويبحث إليه إن أمكن ذلك .

✽ مسألة : غريب أوصى بماله للفقراء ، فإنه يعطى الفقراء ثلث هذا الثلث الذى أوصى لهم به ، ويوقف الباقي حتى يسأل عنه وعن أقربيه فإن وجدهم دفع ذلك إليهم ، وإن صح أنه ليس له أقارب دفع إلى الفقراء كله .

الباب الأربعون

في قسمة وصية الأقربين

والذى نختاره أن الوصية واجبة للأقربين على كل من ملك مالا تصح فيه الوصية ، وله ثلث يتقرب إلى الله به عند موته في قرابته وغيرهم ، مما يقرب إليه لقوله تبارك وتعالى : (إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين) •

فكل قريب من والدين وغيرهما فلهما بحق القرابة منه إذا لم يكونوا وارثين • فإذا أشركهم فيها فأرسل القول بذلك فيهم إرسالا كانت بينهم ، فكل من شمله الاسم المذكور في الوصية فهم شركاء فيها ، والقسمة بين الشركاء سواء ، لأن الشريك لا يفضل شريكه إلا عند قيام دلالة •

وإذا قال في وصيته : أوصيت لبني فلان من قرابتي ، أو عم القرابة بالوصية ، أشركوا فيها ، وسووا في قسمها ، وهو قول أبى بكر الموصلى يحيى بن زكريا •

وقد نظرنا في قول من قال بتفضيل القسمة بين القرابة مع اشتراكهم بالاسم بذكر الوصية لهم ، فوجدناها تتعذر في النظر ، وذلك أن الوصية للأقربين لا تخلو أن تكون ميراثا لهم مما أوصى لهم بها ، أو عطية تقرب بها إلى الله فيهم ، وليصل الرحم الذى بينه وبينه ، أو حق وجب لهم في ماله •

فإن كان ميراثا فالمستحق لذلك الأقرب منهم دون سائرهم على حكم الميراث ، فلما رأيناهم يسوون بين الذكر والأنثى ، الأقرب بعد الأقرب ، علمنا أن ليس طريق الوصية طريق الميراث •

وإذا كان هكذا لم يبق إلا وجهان : أحدهما تعلق الحق لهم في ماله ، بحق القرابة ، أو استحقاقه بالعطية ، فعلى الوجهين جميعا يجب اشتراكهم فيه ، فكل من دخل تحت اسم قريب ممن شملته هذه العطية ، وهذا الحق ، فهو شريك لصاحبه ، والشريك لا يفضل شريكه فيما شاركه فيه إلا عند قيام دليل •

ألا ترى إلى قوله عز وجل للاخوة للام : (فهم شركاء في الثلث) سوى بينهم في القسمة ، وهذا سبيل الشركاء ، فكل موضع إذا لم يذكر أن حق أحد الشركاء أكثر ولو أردنا ذكر هذا المعنى لكثير •

❖ مسألة : وسئل عن الوصية في الأقربين كيف تقسم ؟

قال : تقسم بالرأى ، وليس في ذلك أمر ينتهى إليه •

❖ مسألة : وعلى قاسم الوصية أن يجتهد بالورع ، ولا يقسمها بالحييف ، ولا بالهوى ، ولا يتخير الآراء لمن يحب ، ولا على من يبغيض ، ويجعل رأيه لله لا لغيره •

❖ مسألة : ومن تولى قسم الوصية نظر في العدل من ذلك ، وأخذ بما رجا أنه أقرب للصواب •

❖ مسألة : وعن رجل يقسم وصية ويعتمد فيها على رأى ، فمرة يقطعها على درهم ، ومرة يقطعها على دانقين ، ومرة على ربع درهم ، ومرة على دانق لما عرف من اختلاف العلماء ، هل يسعه ذلك ، وهل عليه غرم ؟

قال : إن فعل ذلك محاباة فلا يسعه ذلك ، وإن كان له رأى يعتمد عليه غرم ما حاباه فيه مما لا يراه مثل من يرى أنها تقطع على دانق

ونصف ، فقطعها على درهم ، وأحرم من تناله على دانيق ونصف ، غرم
للذين قطعها عليهم ، وهي تنالهم •

وإن كان لا يعتمد على رأى من رأى الفقهاء محاباة فيهم ، وقطعها
على بعض آراء الفقهاء ، فلا غرم ويستغفر الله من ذلك •

قلت : أرأيت إن كان من رأيه أن يقطعها على درهم ، فمدها إلى
دانيق محاباة للذين أوصلها إليهم ؟

قال : لا غرم عليه ، ويستغفر الله من ذلك •

قلت أرأيت إن كان من رأيه أن يقطعها على دانيق ، فقطعها على
درهم ، أو نصف درهم ، لا يريد محاباة للذين أوصى لهم ، ولكنه رأى
الذين أسفل من هؤلاء قوماً أغنياء ، وهؤلاء فقراء ، فرأى أن يعطيهم
إياها أو كانت الدرجة التي أسفل ، وهي تنالهم ، ولكنهم كثير فعسر عليه
حسابهم ، أو كانوا في قرية بائئة ونحو هذا ، هل عليه غرم أو إثم ؟

قال : لا غرم عليه ، وما أحب له ذلك ، فإن فعل لم أقل إنه آثم إن
شاء الله ، إذا كان على هذا الوجه •

❖ **مسألة :** فإذا أوصى الرجل بوصية ، وترك بنى بنيه ، وبنى
بناته ، وبنى أخيه ، وبنى أخواته ، وبنى عمه ، وبنى عماته ، وأخواته
وبنيهم ، وبنى بنيتهم •

فاجعل لبنى الابن لكل واحد أربعة أسهم ، ولبنى بناته لكل واحد
سهمين ، إلا أن يكون أبو ابن فإنه يجعل له مثل ابن الابن ، ولبنى الأخ
لكل واحد منهم سهم ، ولبنى الأخوات إذا كان أبوهم أجنبيا لكل واحد

منهم نصف سهم ، وإن كان أبوهم من القرابة فله سهم مثل ابن الأخ ،
ولبنى العم لكل واحد نصف سهم ، ولبنى العمة لكل واحد ربع سهم ،
إلا أن يكون أبوهم من القرابة ، فله مثل ما لابن العم •

وإذا جاءت منزلة يكون الخال مثل بنى العم خلطوا معهم بالمقاسمة ،
وأعطى الخال كنصف ما ينوب العم •

وأما الخؤولة فإذا نظر القاسم في المقاسمة ، فصار للخال ما يقع
لهم قطعت الخؤولة بالثلث •

وفيه قول آخر : أنه إذا بلغت الخؤولة عدد العمومة قطعت الخؤولة
بثلث •

وإذا جاءت منزلة ينوب الخال مثل ما ينوب العم سهم لهم معهم ،
فأعطى الخال كنصف ما يعطى العم ، ولم يعطوا بالثلث ، فما ناب الخال
جعل لولده كنصف ما ينوبه ما وسعت الوصية إلى أن تقطع •

وإذا كانت الوصية قليلة إلا أن يقع لابن الابن نصف درهم سقط
الخال والعم ، فإذا أصاب العم شيئاً ناب الخال كنصف ذلك ، لأنه إذا
دخل الخال ، وإذا كان العم قائماً أو الأخ قائماً لهما كنصف ما ينوب
الأب ، وإذا كان الأب ميتاً كان من المسلمين من يجعله مقام أبيه ، ومنهم
من يعطيه كالنصف من سهم أبيه أن لو كان حياً هذا رأى أهل نزوى •

ومن قول أهل إزكى : أن بنى الابن سواء كان أبوهم أجنبياً أو من
القرابة ، وكذلك قولهم في بنى الإخوة ، وبنات الأخوات ، وبنى العم
وبنى العمات لا يعطون من كان أبوهم من الأقربين على ما كان أبوهم من
الأجنيين ، ويجعلوهم سواء ، وكل ذلك واسع إن شاء الله •

وبلغنا عن بشير أنه قال : قاسم الوصية في أوسع من الدهناء ، وكذلك عندنا لمن أبصر القسم ، ولم يتعمد الحيف .

قال غيره : أخبرني بعض المسلمين ، والله أعلم ، عن أبي الحواري أو غيره أنه قال : قاسم الوصية في أوسع من الدهناء ، إذا قسمها بعلم ، وإذا قسمها بغير علم ، فهو في أضيق من التسعين .

✽ مسألة : قلت : وهل قيل إن وصية الأقارب يخرج معناها ، كوصية الفقراء ، إذا فرقت على ثلاثة من الأقارب أجرى ذلك ممن قرب منهم أو بعد ، وكذلك إن فرقت على اثنين ، منهم ، أو أعطيت واحدا هل يجزى ذلك على قول من يقول ذلك في الفقراء ؟

فلا يبين لي هذا القول إلا أن يخرج معنى الأقارب إلى أن يصيروا إلى حد لا يحصوا من كثرتهم ، كما لا يحصوا الفقراء ، ويتسعوا اتساعاً لا يحاط بهم ، فإنه يشبه أن يلحقهم معنى ذلك القول الذي ذكرت .

فأما ما كانوا معروفين مدروكين يحاط بهم ، فلا يبين لي ذلك .

✽ مسألة : ومن جواب أبي محمد عبد الله بن محمد : وعن رجل أوصى لأقاربه بوصية ، أو أمر الوكيل أن يفرقها عليهم كيف شاء ؟

فاعلم رحمك الله أن الذي نعرفه من قول المسلمين أنهم قد جعلوا في الوصية حدوداً ، لا ينبغي لأحد أن يتعدى إلى غيرها ، فينبغي للموصي له أن يسأل المسلمين ، ويقسمها بالعدل ، فإن أعطى أحداً ممن لا تتأله الوصية ، وترك من له فيها حق لزمه الغرم ، ولو أمر الموصى بذلك إذا كانت وصية ، لأن من أوصى لأجنبي ، ولم يوص لأقاربه ، فإن للأقارب من تلك الوصية الثلثين .

❖ **مسألة :** وإذا أوصى الرجل لأقاربه ، وقال الموصى : أقسمها على ذوى قرابتي على أهل الحاجة ، وأهل المسلمين على ماترى ، واعمل في ذلك على ما ترى ؟

قسم الوصية برأيه ، وأعطى الفقير أكثر من الغنى فذلك جائز .

قال غيره : أما الوصية فحسن أن يقسم الوصية على ما يرى إذا جعل له ذلك .

وأما إذا أوصى بها مبهماً للأقربين ، فقد قال أكثر أهل المعرفة من أصحابنا : إنها تنقسم على الأقرب فالأقرب ، كانوا من قبل الأب أو من قبل الأم ، إلا الأعمام والأخوال ، فقد قيل فيهم باختلاف أيضا ، ويحتاج إلى تفسير .

فأما إذا أوصى لأقاربه ، ولم يبين لكل إنسان منهم فعلى الوصى أن يعطى الثلثين من الوصية للأقرباء من قبل الميت ، الذكر والأنثى سواء .

❖ **مسألة :** سألته عن امرأة أوصت ، ولها عم وأخوات وبنات أخيها وأختها لأمها ، وجدتها أم أبيها ، وجدتها أم أمها ، أيهم أحق بالوصية أو هم شرعا سواء ؟

قال : العم أولا هم ، ثم الأخوات ، وهم سواء ، ولو فضلت أخواتها لم أر بأسا إذا كانت قرابتهم من قبل أبيهم ، ثم الأقرب فالأقرب ، والجنتين سواء .

❖ **مسألة :** عن الأزهر بن محمد بن جعفر في وصية الأقربين والفقراء .

وقلت إنه عسى يحضر نصف الذى يقسم ، فيحسب ما يقع لكل واحد من الجملة ، ثم يعطى من الذى حضر بقدر ذلك إن كان نصف أو ثلث أو ربع من كان يقع له من الجملة درهم ، وحضر نصف ذلك أعطى بنصف درهم ، وكذلك فيما زاد ونقص •

وقلت : إن كان فى الأقربين فقراء هل يعطون من وصية الفقراء أيضا ؟

فقد كان والدى رحمه الله أجاز ذلك ، وأما غيره فلم يجوزوه إلا من كفارة الإيمان •

❖ مسألة : وسألته عن أدنى ما يبلغ القسم فى الوصية ما هو ؟

قال : كان شبيب يقسمها إلى دراهم ونصف ، وقيل بخمسة دنانير •

وقال : قال غير شبيب : درهم وأدنى ما سمعنا دانتين •

قال الشيخ : إن محمد بن المسيب كان يقسمها إلى دنانير ونصف وهو أقله •

ومن غيره قال : وقد يوجد عن أبى المؤثر يرفع عن أبى عبد الله ابن محبوب أنه قطع فريضة على دنانير وقيراط وشعيرة •

قال أبو المؤثر : وبهذا نأخذ •

وقال من قال : قد تمد إلى دنانير •

وقال من قال : إن كان دائق في وقت ، ويكون الدائق أكلة مدت
إلى دائق ، وإلا فلا يكون أقل من أكلة وسطة •

ومن غيره قال أبو المؤثر : وما أحب أن يثبتوا على الدائق ، في
قسم الوصية وإنما سمعت به من بعض أقاويل المسلمين فاستحسنته ،
فمن لم يبلغ الوصية دائق وقطعها على أكثر من ذلك من بعض أقاويل
المسلمين وسعه ذلك ، وجاز له على ما وصفت لكم من النظر في ذلك ،
والاجتهاد ولم أقل هذا لأنى رجعت عن قولى بالدائق ، ولكن لم أحب أن
يؤثره غنى •

الباب الواحد والأربعون

في قسم الوصية عن أبي المؤثر

نسخة من كتاب محمد بن يحيى الحضرمي * قال أبو المؤثر : الوصية تنقسم ما بلغت إلى أربعة آباء من الميت ، والزابع هو جد أبيه ، وكذلك ما جرت الرحم في قرابات الأمهات ، وأمّهات الآباء ، وأمّهات الأمهات ، يكون الميت عبد الله بن يحيى بن عبد الله بن مرة ، ومرة هو الرابع ، فتقسم الوصية على ولد ولد الميت وإن سفلوا إلى عشرة ، أو أكثر ، فيكون لولد ولد الميت أسهم معروفة *

ثم لولده نصف ماله ، ثم لكل بطن سفل نصف ما أخذ أبوه ، والذكر والأنثى في ذلك سواء *

ثم يعطى أجداد الميت الأربعة ، وهم : أبو أبيه ، وأم أبيه ، وأبو أمه ، وأم أمه ، فيكون لكل واحد منهم كنصف ما أخذ آخر واحد من ولد الولد ، ثم يعطى إياها ولأى الأجداد والجدا ، وهم ثمانية كل واحد منهم ، كنصف ما أخذ واحد من أجداد الميت نفسه *

فإن لم يؤخذ من هؤلاء الثمانية الأجداد أحد ، أعطى إخوة الميت وأخواته ، كل واحد منهم كنصف ما أخذ واحد من أجداد الميت الأربعة ، ثم يعطى ولد الإخوة والأخوات ، كل واحد منهم كنصف ما يأخذ أبوه ولو سفلوا ، والذكر والأنثى سواء *

وكذلك لو كان الإخوة والأخوات متفرقين ، واحد من أب ، وآخر من أم ، وآخر لأُم ، كانت الوصية بينهم سواء •

وكذلك أولادهم ، وإن كان آباؤهم من الأجنيبين لم يضرهم ذلك ، وكان لكل واحد من ولد الإخوة والأخوات كنصف ما يأخذ أبوه وأمه وإن سفلوا ، فهم على هذا النحو •

ثم يعطى أعمام الميت وأخواله وعماته ، وخالاته ، فيكون للعم كنصف ما يأخذ آخر واحد من ولد الإخوة ، ويكون للخال كنصف ما يأخذ العم والعمة سواء ، وكذلك الخال والخالة ، ولو كانوا متفرقين •

ثم يكون لكل واحد من أولاده كنصف ما يأخذ أبوه ، فهم على ذلك وإن سفلوا ، والخال والعم درجة واحدة إذا أخذ العم سهمًا أخذ الخال نصف سهم •

فإن نالت الوصية الأعمام وانقطعت ، فلم تتل بعض الأخوال ، فإن الأعمام والأخوال يحرمون جميعاً ، وكذلك أولادهم ثم يعطى أعمام أبى الميت كل واحد منهم كنصف ما أخذ واحد من أسفل درجة من أولاد أعمام الموصى •

ولأخوال أبى الميت كل واحد منهم كنصف ما لواحد من أعمام أبيه ، وهم درجة واحدة ، إذا أخذ عم الأب سهمًا أخذ خال الأب نصف سهم •

فإن انقطعت الوصية عن خال الأب ، فلم تصل إليه قطعت عن عم الأب ، فلم يعط ويحرمان جميعاً وكذلك أولادهم لكل واحد منهم كنصف ما لأبيه أو لأمه ، فإن انقطعت عن من في درجاتهم من أولاد أعمام الأب ،

ولأعمام أم الهالك كل واحد منهم كنصف ما لواحد من أعمام أبي الهالك
ولأخوال أم الهالك ، ولأخوال أم الهالك كل واحد منهم كنصف
ما لواحد من أخوال أبي الهالك •

فإذا أخذ عم الأم سهما ، أخذ خالها نصف سهم ، ثم لكل واحد من
أولادهم كنصف ما أخذ أبوه أبدأ حتى ينقضوا ما كان في الوصية سعة •
وأعمام الأب ، وأخواله وأعمام الأم وأخوالها كلهم درجة واحدة ، إذا
نالت الوصية أعمام الأب وأخواله ، وأعمام الأم ، وانقطعت عن بعض
أخوال الأم ، ولو واحدا فلم يصل إليه من الوصية مثل ما يريد القاسم
أن يقطعها عليه من بعض أقاويل الفقهاء ، قطعت الوصية عنهم جميعا
فلم يعط أعمام الأب ولا أخواله ، ولا أعمام الأم ولا أخوالها شيئا
وردت الوصية على من كان أقرب •

وإن كان في الوصية سعة جاوزتهم إلى أولادهم ، فكان لكل واحد
من أولادهم كنصف ما أخذ أبوه وأمه •

فإن انقطعت دون بعضهم كان القول فيهم كالقول في آبائهم
ورجعت الوصية إلى من هو أقرب منهم ، ثم لا تعد هؤلاء الذين ذكرت
لك قلوا أو كثروا ، وقلَّت الوصية بعد أن تبلغهم أو كثرت •

قلت : فإن كثرت الوصية ، وكان فيها سعة لا يجاوز بها هؤلاء إلى
أعمام جد الميت وأخواله ؟

قال : نعم ، لا تعدوا أعمام أبيه وأخواله ، وأعمام أمه وأخوالها ،
لأن أعمام جد الميت وأخواله ، إنما هم بنو الأب الخامس ، ولكن لا نرى
أن تعدوا الوصية في الأب الرابع وولده ما تناسلوا ، فافهم ذلك •

ومن غيره : قال : نعم قد قيل هذا •

وقال من قال : تقسم الوصية إلى أربعة آباء غير المالك •

وقال من قال : أربعة آباء بالمالك •

وقال من قال : خمسة آباء •

وقال من قال : ما صح النسب وبقيت الوصية •

✽ **مسألة :** وإذا قسمت الوصية فادفع في السهام حتى يكون
لآخر واحد ممن تناله الوصية سهم مستقيم ، فإذا صار لذلك السهم
دائق أو دائق ونصف ، أو دانقان ، أو نصف درهم ما يريد القاسم أن
يقطعها عليه من ذلك •

وكذلك إن شئت كان لأول السهام سهم ، ثم للذي بعده نصف
سهم ، ثم للذي بعده ربع سهم ، ثم للذي بعده ثمن سهم ، على هذا
النحو ، فإذا صار للذي له ثمن سهم دائق أو دائق ونصف ، أو دانقان
أو نصف درهم على ما وصفت لك مما يريد القاسم أن يقطعها عليه في
أقوايل الفقهاء فذلك واسع إن شاء الله •

وقد يروى عن بشير بن المنذر بن مالك رحمه الله ، أنه قال :
قاسم الوصية في أوسع من الدهناء ، فتذاكرنا ذلك ونحن مع زياد
ابن الوضاح ابن عقبة •

فقال قاسم : الوصية في أوسع من الدهناء إذا قسمها بعلم ، وإذا
قسمها بجهل ، فهو في أضيق من التسعين • ولا ينبغي للمؤمن أن يركب
شيئاً من أمور الناس بالجهل ، وبالله التوفيق •

* مسألة : قال أبو المؤثر : ولو أوصى رجل ب درهم لأقاربه ، وكان أقرب أقربيه إليه أربعة وعشرين أخا ، كان الدرهم بينهم بالسواء ، فإن كان له ولد ولد مع إخوته ، أخذ الدرهم كله دون إخوته ، لأنه لا يبلغ الإخوة كل واحد دائق ، ولكنه لو أوصى لأقاربه بأربعة دراهم إلا ثلثا ، وله ولد ولد وعشرون أخا ، كان لولد الولد دانتان ، وللإخوة لكل واحد منهم دائق فانهم كيف يسقطون ، وكيف يأخذون *

ولو كانت الوصية ثلاثة دراهم ونصف ، لم يكن للإخوة منها شيء مع ولد الولد ، لأنها انقطعت عن واحد منهم ، فلم يبلغ له دائق *

والإخوة كلهم درجة واحدة ، فلما سقط منهم واحد سقطوا جميعا ، فانهم إن شاء الله *

قلت لأبي المؤثر : أرأيت الرجل يوصي لرجل أجنبي بوصية ، ولا يوصي لأقربيه بشيء ، فيؤخذ ثلثا الوصية ، فنقسم بين أقرب أقربيه في درجة واحدة ، فلا يصل كل واحد منهم إلا قيراط أو أقل ، أيقسم بينهم أو يدفع إلى من هو أعلى منهم ممن يصله دائق ؟

قال : بل يقسم على أقرب أقربيه ما بلغت ، ولو أنه أوصى ب درهم لأقربيه ، وكان له أربعة وعشرون ابن ابن ، وكان له أخوان ، أعطى كل واحد من بنى بنيه قيراط ، ولم يكن لإخوته شيء *

* مسألة : عن أبي المؤثر : قلت : أرأيت الوصي يقسم الوصية على الأقربين ، فيبقى منها شيء لا ينقسم إلا قسمة عشرة ، قلت كيف يصنع بذلك ؟

قال : تحسب السهام ثم تقسم الدراهم عليها ، فإن بقي منها شيء

لا ينقسم عليهم إلا بأمر منكسر لا يدرك وزنه ، قطع ذلك في الوزن ، فإن لم ينقطع كله في الوزن ، وبقي منه شيء ، أعطى أضعف هؤلاء الذين نالتهيم الوصية ، وأضعفهم أفقرهم ، وأقلهم حيلة . *

قلت : أرأيت إن دفع هذا الوصي هذا الفضل إلى واحد منهم وهو غنى ، هل عليه غرم ؟

قال : نعم ، يغرمه ويدفعه إلى أضعف الذين نالهم الوصية كما أمر الفقهاء . *

قال غيره : ومعنى أنه قد قيل يعطى الفضل أضعف الأقارب ، فمن لم تنله الوصية ، وقيل من نالته الوصية . *

ومن غيره : وقيل : يشتري به شيء مما ينقسم مثل الحب والتمر والخبز وما أشبه ذلك ، وقيل : يرجح به الموازين . *

* مسألة : قلت : أرأيت الوصي يجهل قسم الوصية ، ولا يعرف قول المسلمين فيها ، أو يعرف قول المسلمين وخالف فيها قولهم على الاجتهاد ، ففضل الفقير البعيد ، على الغنى القريب ، وفضل الخال على العم ، وبلغ بها ما لم تبلغه الوصية في قول المسلمين ، هل عليه غرم ؟

قال : نعم ، إذا كان على ما وصفت فعليه الغرم ، ويوفى كل من نقصه شيئاً مما لا يراه المسلمون . *

قلت : أرأيت إن أوصى الميت لأرحامه بوصية ، وجعل الوصية أن يقسمها عليهم برأيه ؟

قال : الذى ينبغي له أن يقسمها على ما يراه المسلمون ولا يرى فيها غير رأيهم ، فإن قسم واجتهد رأيه ، وجعل ذلك له ، فبلغ بها لمن لا يصله من الأرحام ، أو فضل بعضهم على بعض ، لم أر عليه غرمًا ، والله أعلم ، إلا أن يبلغ بها إلى من رأى المسلمون أنه ليس من الأرحام فليغرم ذلك للأرحام •

قلت : رأيت الذين قسمها عليهم فأعطاهم ما ليس لهم ، هل يغرّمون له ؟

قال : نعم ، عليهم الغرم •

قلت : فإن لم يكن حاكم يحكم له عليهم ، هل له أن يأخذ ذلك من أموالهم إلا أن يعطوه إياه برأيهم ، أو يحكم له حاكم • وعن الوصى إذا لم يعرف أرحام الميت أychبس جميع الوصية عن من يعرف حتى يعلم أنه لا قرابة له غير الذين يعرفهم ، أو يقسمها على من عرف منهم •

قال : يتأنى بذلك ويسأل ، فإن تبين له شيء وإلا قسمها على من يعرف •

قلت : قدركم يتأنى بها سنة أم أقل أم أكثر ؟

قال : ما أرى عليه ذلك ، ولكن يسأل عن أرحامه من بلده ، ومما قارب بلده إن كان يظن منهم أحداً ، فإن بان له شيء وإلا قسمها على من يعرف ، وما أرى لذلك حداً محدوداً إلا نظر الوصى على ما يرجو أن يكون سأل وتبين • قلت : رأيت إن استعجل فقسمها على من يعرف أرحام الوصى ، ولم يسأل عن أحد ، ثم صح أن للهاك أرحاماً أقرب من هؤلاء أو أبعد ممن تناله الوصية ، هل عليه غرم ؟

قال : إن كان أرحامه هؤلاء الذين لم يعطهم في بلده غرم لهم ، وإن كانوا في غير البلد لم أر عليه غرمًا إذا لم يعرفهم في قسم الوصية •

قلت : فهل يرجع بما غرم على الذين أعطاهم ؟

قال : نعم ، لا يأخذه إلا بحكم وبطبيعة من أنفسهم •

قلت : أرأيت إن كان الوصى جعل له الموصى أن يقضى فيها برأيه ، هل يغرم ؟

قال : إذا أعطاه من يرى الفقهاء أنه من الأرحام فقد أساء ولا غرم عليه ، وإن عذابها غير الأرحام غرم •

❦ مسألة : عن أبي الحسن : في الذي أوصى لأقاربه من بلد خاص • فإن كان خص بوصيته أهل ذلك البلد دون غيرهم من الأقربين قسمت على ما وصى •

وقد نظرنا في هذه الوصية فوجدنا خالته وبنت خالته ولها ابن : فللخالدة سبعة دراهم ، ولابنتها ثلاثة دراهم ونصف ، ولابن ابنها درهم وأربعة دوانيق ونصف ، ولابن عمه الميت خمسة دوانيق وقيراط ، وكذلك لبنى بنت عم الميت وبنيتهم إحدى عشرة لكل واحد منهم دانتين ونصف وشعيرة •

فإن فصل شيء منها أجرى ذلك عليهم على هذه القسمة ، وإن نقصت قصروهم عليهم على هذا •

وقال الشيخ أبو الحواري : إنه كان إنما يقطعها على دائق إذا اتسعت الدرجة فلم يحرمهم ، وأما المعتمد عليه فربيع درهم •

الباب الثانى والأربعون

فى الأقربين وتسليم سهامهم إليهم

قال أبو المؤثر : وإذا قسمت الوصية ، ثم ولد مولود قبل أن يأخذ الأقارب من الوصية شيئاً ؟

فليس للمولود شىء إذا عرف سهم كل واحد منهم ، إلا أن يفضل فى الوصية مثل ما يقع للمولود فى الحساب ، فما أرى بأساً أن يعطى إذا لم يكن قد خلف •

ومن غيره قال : وقد قيل : يدخل فى الوصية ما لم يأخذ أحد من أصحاب السهام سهمه •

ومنه قال : وإن كان الذى فضل من سهمه فى الحساب لم يعطه وأعطيته وأعطى أضعف واحد ممن نالته الوصية ؟

فإن كان المولود هو آخرهم أعطى الفضل •

ومنه قال : وإذا أوصى لأقاربه بدراهم مزية ، فإن المزية تنظر بسعر الوضح ، ثم تحتسب على الأقارب ، ثم يعطى كل واحد منهم قدر ما يقع له من الوضح دراهم مزية على السعر •

✽ مسألة : قال : وإذا كان الأقارب بالغين ، وأوصى الموصى لهم بدراهم فحسب عليهم ، والدراهم محاضرة ، فتركوها من بعد أن عرفوا حصتهم من الوصية ، فذلك جائز وهو راجع إلى الورثة ما تركه الأقارب من شىء •

قال : إلا أن يكونوا تركوه للأقارب فهو راجع إليهم •

ومنه قال : وإن كان الورثة بالغين ، وأخذوا مكان سهامهم من الدراهم حباً أو تمراً أو دراهم مزيفة أو ثوباً • فذلك جائز كان مثل حقهم ، إذا تراضوا بذلك •

قال : وكذلك يجوز للموصى أن يعطى مكان الفضة كسور ذهب بسعر الفضة ، فذلك جائز على سعر وسط لاوكس ولا شطط ، والله أعلم •

❖ مسألة : وهل يجوز أن يعطى الفقراء حباً أو تمراً ، أو قطناً ، أو عروضاً بسوق ساعة التفرقة عن الدراهم ، أو لا يجوز إلا الدراهم ؟

فقد اختلف في ذلك :

فقول : يجوز ذلك إذا تراضى الفقراء والمعطى •

وقول : لا يجوز ذلك لأن الحق ليس لهذا الفقير نفسه ، وهذا القول أحب إليّ •

❖ مسألة : وفي موضع : هل للموصى أن يسلم إليهم حباً بقيمة الدراهم ، أو يجوز للأقربين أن يقبضوا حباً بدراهم ؟

قال : في تسليم الوصى عروضاً بدراهم اختلاف :

قول : يجوز له •

وقول : لا يجوز له إلا بأمر الورثة •

وليس له إلا أن يبيع بدراهم ، وينفذ دراهم •

وأما الأقربون : فقول يجوز أن يعطوا عروضاً بدراهم ، لأنه مال لهم ، ليس ذلك كوصية الفقراء على قول من لا يرى ذلك في وصية الفقراء .

❖ مسألة : وعن رجل من أرحام الموصى ، وقع له سهم من الوصية ، فقال للموصى : أعطه فلانا ، أو اقض به عنى دينا لفلان ، أو قال : أنت في حل ، أو قال : رده في سهام الأقربين ، هل يجوز ذلك للموصى ؟

قال : إذا عرف صاحب السهم سهمه كم هو ، جاز للموصى أن ينفذ فيها أمره .

❖ مسألة : أحسب عن أبي المؤثر : قال : وإذا كان في الأقارب صبي دفعت حصته من وصية الأقارب إلى من يعوله يجعلها في مؤنته وكسوته ونفقتة .

وإن كان له وصى من قبل أبيه دأبت إلى وصيه .

قال غيره : إن كان له وصى أو وكيل أو والد دفع إليهم ، وإن كان لا أب له ، ولا وصى ، ولا وكيل ، فلا يرشح إلى من يعوله في بعض القول إلا أن يؤمر على ذلك .

❖ مسألة : سئل أبو سعيد عن الصبي إذا وقع له من وصية الأقربين ، هل يسلم ذلك إلى والده ويعرى الوصى ؟

قال : عندي أن بعضا يقول : إن والده كسائر الناس في الثقة والأمانة ، ولا يجوز أن يسلم إليه مال ولده ، إلا أن يكون ثقة أو مأمونا على ذلك أقل ما يكون .

وقال من قال : بإجازة ذلك على الإطلاق أن مال الولد لو والده •

قيل له : فهل يجوز أن يجعل في كسوته ونفقته ، ولا يسلم إلى والده ؟

قال : قد اختلفوا في نفقة الصبي إذا كان له مال :

فقال من قال : فيما معنى أن نفقة الولد على والده ، ويوفر له ماله حتى يجعل ماله في غير ما يلزم والده من النفقة والكسوة ، وجميع الواجب •

فعلى هذا القول : لا يجوز للوصي أن يجعل ذلك في كسوته ونفقته ، إلا أن يتبين أن الوالد لا يقوم به ، ويخاف عليه الضرر ، فذلك يخرج من طريق النظر •

وعلى قول من يقول : إن نفقته في ماله ، ولا يلزم والده نفقة إلا بعد ماله ، فيعجبني أن يجوز للوصي ذلك •

قيل له : فما تشير في ذلك ؟

قال : إن كان الوالد غير مأمون أعجبني أن يجعل ذلك في مصالح الصبي ، والله أعلم •

الباب الثالث والأربعون

في الوصية بالصلاة وكفارتها

ورجل وجد في وصيته : أوصى فلان بن فلان أن عليه خمس كفارات صلوات ، وأوصى أن ينفذ ذلك عنه من ماله ؟

فمعى أن هذا من رأس المال ، لأن ذلك يحتمل أن يكون عليه ذلك ذلك من غير ما لزمه هو متعلقا من قبل غيره .

فإن أقر أن ذلك مما لزمه هو من تضييع صلواته فذلك عندى الذى يختلف فيه .

قال من قال : من الثلث .

وقال من قال : من رأس المال .

وأما إذا ثبت وجوبه ، ولم يعرف ما وجوبه ، ولم يقر أنه من صلواته ، لم يبين لى فى ذلك اختلاف ، لاحتمال وجوب ذلك من غير صلواته ، ليثبتوه على إقراره .

وقلت : هل لورثة الموصى أن يردوا ذلك إلى كفارة واحدة ، ويجزى ذلك ؟

فمعى أنه إذا أوصى بخمس كفارات صلوات ، أنفذ عنه ما أوصى به على ما سمي ، لأنه قد أوصى بخمس كفارات .

وإن أوصى بكفارة خمس صلوات ، كان لهم الخيار فى هذا عندى ، لأن كفارة خمس صلوات غير خمس كفارات صلوات ، فافهم ذلك .

وإذا ثبت كفارة خمس صلوات ، كان في ذلك الاختلاف :

قال من قال : يجزى عن كفارة خمس صلوات كفارة واحدة •

وقال من قال : لكل صلاة كفارة •

وأما إذا أثبت خمس كفارات صلوات بعد موته بوصية أو إقرار بينة ، ولم يعرف وجه ذلك ، فتثبتت الكفارات عندي ، ولم يكن في ذلك اختيار ، ولم يبين عندي في ذلك اختلاف •

✽ مسألة : أوصى الموصى بصلاة ، فلا يثبت في ماله شيء • وقول تثبت كفارة صلاة في ماله •

✽ مسألة : ورجل تلزمه كفارة نذر أو بدل صلاته ، فنسيها حتى فات وقتها ، أو تركها عامداً •

قلت : هل عليه الوصية في مثل هذا ؟

فأما كفارة النذر إذا كان يلزمه ذلك ، فمعى أنه إذا لم يكفر حتى حضره الموت أن عليه أن يوصى بما يلزمه من ذلك مما لا يختلف فيه •

وأما البدل للصلاة فأرجو أنه يختلف في الوصية ببديلها ، ولو كان منه ذلك على التعمد ، وأحب أن تجزيه التوبة من ذلك دون الوصية بالبديل ، لأنه قد قيل لا يصلى أحد عن أحد في الحيا ولا في الممات •

✽ مسألة : ومن لزمه بدل صلاة ولم يبذل حتى حضره الموت ؟

فإن أبدل ولو بالتكبير فجائز ، وإن مات ولم يبذل ، فنرجو أن لا بأس عليه ، وليس عليه وصية في ذلك •

❖ **مسألة :** وعن أبي سعيد : وقلت : وكذلك رجل يقول في محضر من وارثيه ، وهما رجل بالغ وصبي : على صلاتين ، يقضى عنى كل واحد منكما صلاة • قلت : هل يثبت هذا ؟

فهذا لا يثبت عليهما إلا أن يقبل البالغ بذلك ، فإنه يثبت عليه ما قبل به وألزمه نفسه •

وقلت : هل يثبت قوله على صلاتين ؟

فهذا لا يثبت إلا أن يوصى بكفارة صلاتين ، أو يقول على كفارة صلاتين ، ويوصى بإفادتهما وذلك في بعض قول المسلمين وبه نأخذ •

وأما إن أقر بكفارة صلاتين مع الورثة ، ولم يوص بإفادتهما ، ولم يقل أنفذوهما عنى وصية منه بذلك ، فقد اختلف في ذلك ، والذي نصب أنه لا يثبت ذلك في الحكم حتى يوصى بذلك •

❖ **مسألة :** وعن الذى يقول إن على صلوات فاسألوا لى المسلمين عنها ، فما رأوه أنه يلزمى فأنفذوا عنى من غلة نخل له ، أو من ثم نخل له ، فما يثبت له من هذا ، وما يجب فيه ؟

فلا يبين لى فى هذا شىء حتى يقول : إنه ترك صلوات متعمداً ، أو ضيع صلوات •

وأما عليه صلوات فلا أدرى ما هذه الصلوات بدلها أو عليه كفارتها ، أو لا أدرى ما هى •

وأما إن قال : على كفارة صلوات ، فاسألوا لى المسلمين عنها ، فما رأوه على فأنفذوا عنى ذلك من غلة نخلى •

فهذا أقل ما يلزمه على ما وصفت كفارة صلاة واحدة ، في بعض قول المسلمين ، وفي أكثر ما يلزمه ثلاث كفارات •

وأما قوله : فأنفذوها على ثمرة مالى ، فإن قال : أنفذوا عنى ذلك بعد موتى من مالى ، أو من ثمرة مالى ، فهذا وصية •

وإن لم يقل من مالى ولا من ثمرة مالى بعد موتى ، ولا تقدم لهذا أساس وصية ، ولا كان على أثر وصية ، فليس يخرج هذا إلا على الأمر فى الحياة •

✽ مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الكفاية •

قلت له : فإن أوصى بصلاة ما يثبت فى ماله ؟

قال : معنى أنه لا يثبت فى ماله شيء •

ويوجد فى بعض القول أنه تكون كفارة بمكوك يزيد على الصاع ما يلزم الوصى ؟

قال : معنى إنه يلزمه الضمان للزيادة إلا أن يسمى الموصى بمكوك معروف أو سدس معروف ••

الباب الرابع والأربعون

فيمين أوصى بزكاة تنفذ عنه

وعن من أوصى بدراهم تنفذ عنه بعد موته عن زكاة عليه وشرطها
صاحبا ، فانفذ منها الوصى دراهم فيها شيء من الكسور •

قلت : هل يجوز ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، فلا تنفذ عنه إلا صحاحا كما أوصى •

وقلت : أو ميزها الوصى دراهم صحاحا ، ثم كان يعطى منها الشيء
بعد الشيء ، وكان يعطى بعضها الدرهم الصحيح بعينه ، وبعض يريد أن
يعطيهم دون ذلك ، وكان يكسر الدراهم على أربع قطع ، وأقل وأكثر •

قلت : هل يكون ذلك عملا جائزا ؟

فلا يعطى مكسورا ولا يعطى إلا صحاحا كما أوصى به الهالك •

فإذا أراد أن يعطى أنفسا أعطاهم درهما صحيحا ، وأشركهم فيه
جميعا عن رأيهم إن أراد ذلك ، لأن لا يكسره فيدخل فيه النقص عن
الصحيح ، وهو خلاف لما أوصى به ، والله أعلم •

❖ مسألة : على أثر مسائل عن أبي الحسن : وذكرت أن أبا محمد

أوصى بحب بر بيتراجيدا زكاة ما حد هذا الجيد ؟ أهو أجود ما كان ،
وأفضل ، أو هو وسط ؟

قلت له : فإن جاز لكل واحد منهم حصته من المال ، وإنفاذ ما يجب عليه من الزكاة الموصى بها ، وسلموا كل واحد منهم ما يقع عليه من الزكاة إلى الوصى ، فحمله جملة وقام يفرقه ، هل يجوز له أن يعطى الوارث من ذلك إذا كانوا فقراء ؟

قال : لا يبين لى ذلك •

قلت له : فإن كان الموصى كل ما أعطاه أحد من الورثة فرقه ، هل يجوز للموصى أن يعطى غير من سلم إليه من الورثة ما أعطاه الآخر ، ما وقع عليه الأجر ، ويعطى الآخر ما سلم إليه هذا ووقع عليه ، أو يجوز لهم قبض ذلك ؟

قال : معنى أنه إذا كان ذلك برأيهم فهو مثل فعلهم لبعضهم ، ولا يعجبني أن يفعل ذلك لبعضهم إلا برأيهم •

✽ مسألة : فى الورثة إذا التزم كل واحد ما وقع عليه من وصية الفقراء ، فأراد كل واحد منهم أن يعطى الآخر ما يجب عليه فى حصته أنه لا يضيق عليهم ذلك ، لأنهم بمنزلة الشركاء فى المال الذى فيه الزكاة ، فلا يجوز لهم جميعاً أن يأخذوا من جملة الزكاة التى تجمعهم ، إذا أخرجوها من رأس المال ، ولا لواحد منهم أن يأخذ منها ، لأنه متعبد بأدائها فى الجملة •

فإذا ولى كل واحد أدى زكاته عن نفسه ، حسن عندى أن يعطى كل واحد منهم صاحبه مما يلزمه من الزكاة •

قال : ولعله يخرج معنى فى الجملة فى معنى القول أنه لا يجوز لأنها فى الأصل وصية ، ولا وصية لوارث ، وهو أحب إلى للتنزه ، فإن فعل ذلك لم يبين لى فيه ضيق ، هكذا معنى ما وجدت عن أبى سعيد •

الباب الخامس والأربعون

الوصية بالصيام

عن أبي سعيد : أما ما ذكرته من أمر وصى من أوصى أن يصام عنه من رمضان ، بحسب ما وصفت ، فمعى أن جميع ذلك جائز له ، ومجزى عن الهالك ، والوصى كيف ما نفذ عن الهالك صيام ما أوصى به من أحد ما ذكرته أو من وجه ما وصفته ، فذلك جائز إن شاء الله •

✽ **مسألة :** عن أبي على الحسن بن أحمد : فيمن أوصى بصوم أيام ، فأراد الوصى أن يستأجر له من يصوم عنه ، فهل يجوز أن تصوم المرأة عن الرجل ؟ وإن كان ذلك جائزا فلم يجز صوم المرأة عن الرجل ولم يجز أن تحج عنه ، فما الفرق في ذلك ؟

فذلك جائز وأما الحج ففيه الاختلاف والله أعلم •

✽ **مسألة :** من الزيادة المضافة ، ثم ومن كتاب الكفاية :

وثيل : فيمن أوصى بصيام ولم يسم به ، فأقل ما ينبت عليه صيام يوم •

✽ **مسألة :** أبو سعيد : يشبه الاتفاق أن من لزمه بدل شهر رمضان فلم يبدله حتى مات : أنه يصام عنه ، ولا يجزى الإطعام ، لأن ذلك ثابت عليه بدلا ، لا إطعاما ، وكذلك يقضى عنه الصيام ، ولا أعلم بينهم فيه اختلافا •

وما لزمه من الكفارة في معناه كان إطعاما إذا أوصى بانقاذه أطعاما •

وأما ما كان من النذر بالصيام ، فلم يف بنذره فيه حتى مات ،
وأوصى به ، فعندى أنه يخرج في معانى قولهم إنه إن أوصى به صوماً
أنفذ عنه من ماله صوماً كما أوصى ، واستأجر له من ماله من يصوم عنه
وإن أوصى به إطعاماً أنفذ عنه كما أوصى به ، لأنه قد كان له الترخيص في
ذلك في حياته .

وبعض لا يرخص في ذلك أن يطعم حتى لا يطيق الصوم ولو أوصى
ببدل شهر رمضان إطعاماً كان ذلك مستحيلاً من الوصية ويثبت بدلاً .

الباب السابع والأربعون

الوصية بالكفارات

وأما الذى أوصى بصيام شهرين كفارة عن صلاة أو يمين ؟

فمعى أنه له أن يصوم عنه بعض ذلك ، ويطعم كيف ما اتفق له ،
إذا كان الإطعام بالصيام موصولا ، وقيل : لا يجوز إلا أن يكون صيام
بتمامه ، أو إطعام بتمامه ، وكل ذلك جائز إن شاء الله •

✽ **مسألة :** وأما الذى أوصى بكفارات مختلفة ، وخلطها ثم أراد
أن يفرقها على الفقراء ؟

فله أن يفرقها كذلك ، ولا يضعف للواحد من الكفارة الواحدة ما يعطى
المسكين ، وإن أعطى المسكين الواحد فى جميعهن فذلك جائز ، فافهم ذلك •

✽ **مسألة :** وفى موضع ومن كانت عليه كفارة صلاة ، وكفارة يمين
مغلظ ، وكفارة يمين مرسل ؟

فإن أخرج عن كل كفارة على حدة فليعط من أحب منهم عن كل
يمين •

وإن جمع الحب لم يجز أن يعطى كل واحد أكثر من ثلاثة أرباع
المكوك حب ذرة أو شعيرا ، ومن البر نصف المكوك •

✽ **مسألة :** وعن رجل موصى عليه بتفريق كفارات صلوات
وأيمان ؟

فيفرق كفارة الصلاة الواحدة في ثلاث ثمار ، في كل ثمرة يعطى
عشرين مسكينا ، ثم في الثمرة الثانية عشرين مسكينا ، ثم في الثمرة
الثالثة يعطيهم أيضا •

قلت : يجزىء ذلك ويجوز أم لا ؟

فأما على الثمار فيجوز ذلك عندى أن يفرق في كل ثمرة ما أمكنه ، أو
ما أراد إذا أكمل الكفارة ، وأما أن يكرر على الفقير أو على الفقراء من
كفارة واحدة أكثر من مرة واحدة ، فقد قيل إن ذلك لا يجوز في قول
أصحابنا •

✽ مسألة : وعن أبى الحواري : وعن امرأة أوصت أن يكفر عنها
صلاتين ، ولم تحد كم لكل صلاة ؟

فلكل صلاة إطعام ستين مسكينا ، وإن أطعم عنها ستين مسكينا
للصلاتين جميعا أجزأ ذلك إذا لم يكن فرضت الكفارات ، فإذا فرض
الميت الكفارات كفر عنه كما فرض •

✽ مسألة : وسئل عن رجل أوصى أن ينفذ عنه من ماله بعد موته
كفارة صلاة ، وخلف ورثة اقتسموا ماله ، ولم ينفذوا عنه شيئا ، وأراد
واحد منهم أن ينفذ ما يلزمه من الوصية ؟

قال : معى أنه قيل إن كان ثلث ميراثه من الهالك يقوم بالوصية
كان عليه إنفاذ الوصية كلها ، وإن نقص ثلث ميراثه عن الوصية لم يكن
عليه أن ينفذ من وصية الهالك إلا ثلث ميراثه منه ، حيث ما بلغ من
الوصية •

وقيل : إنما عليه بقدر حصته من الميراث في الثلث •

قيل له : فإن أقر الهالك بدين عليه ، وعلم به الورثة ، فاققسموا المال ، ولم ينفذوا من الدين شيئاً ، وأراد أحد ورثة الهالك أن ينفذ ما يلزمه من الدين ؟

قال : معى أنه قيل من أراد من ورثة الهالك أن يتخلص مما أقر به الهالك من دين كان عليه أن يقضى من ميراثه من الهالك دين الهالك ، ولو استغرق ميراثه من الهالك دين الهالك كله ، ولم يفصل له شيء .

وقيل : إنما عليه من حصته بقدر الذى له من المال من الدين فى رأس المال .

✽ مسألة عن أبى الحوارى : وعن امرأة هلكت ، وأوصت فى مالها بحجة ، وأوصت للفقراء والأقربين فى مالها بشيء ، ووكلت غير ثقة ، ثم إن الورثة أخذوا المال ولم يسلموا إلى الوكيل شيئاً ، ولم ينفذ الوصى الذى أوصت به المرأة ، وأحب واحد منهم أن يتخلص من ذلك ، وينفذ الوصى الذى أوصت به المرأة ، فأبى الورثة الآخرون ، أيجوز لهذا الذى قد أراد أن يتخلص أن يسلم الذى قبله إلى الوكيل أو ينفذه هو فى بعض الوصى الذى أوصت به المرأة ؟

فعلى ما وصفت فمن أراد الخلاص من هؤلاء الورثة مم أوصت به هذه المرأة سلم ما يجب عليه من هذه الوصية على قدر ميراثه إلى الوكيل ، فإذا فعل ذلك فقد برىء وتخلص إن شاء الله .

وليس له هو أن ينفذ هذه الوصية ما دام الوكيل حياً إلا أن يأذن له الوكيل بذلك .

✽ مسألة : وسئل عن أوصى لكل كفارة لكل مسكين نصف مَكوك بما يعطى بالصاع أو بمكوك المعاملة بين الناس في وقته ؟

قال : معنى أن يعطى بمكوك البلد الذى عليه العمل بين الناس •

قلت له : فإن سُمى لكل مسكين أربعة أسداس ونصف ذرة ؟

قال : معنى أنه يعطى ذلك أربعة أسداس ونصف بالصاع •

قلت له : فإن قال : لكل مسكين ثلاثة أرباع المكوك ؟

قال : معنى أنه يعطى ثلاثة أرباع مكوك البلد الذى عليه العمل بين الناس في وقته •

قلت له : فإن أوصى لرجل بسدس حب ذرة ، ما يكون له بأى سدس ؟

قال : معنى أنه يعطى بسدس البلد الذى عليه العمل بين الناس في وقته •

قلت له : فإن أوصى لرجل بأربعة أسداس ونصف حب ، ولرجل بسدس حب ، بر بما يعطيان ؟ بمكوك البلد أو بسدس الصاع ؟

قال : معنى أنه يعطيان بسدس البلد الذى عليه المعاملة بين الناس في وقته •

قلت له : فإن أوصى لرجل بسدس ، ولم يسم ذرة ولا برا ولا غيره ، ما يكون له ؟

قال : معنى أنه يكون له سدس خشب الذى يكال به •

قلت له : فيكون سدس معيار الصاع ، أو معيار سدس البلد ؟

قال : معنى أنه يكون له سدس البلد •

قلت له : فإن أوصى له بمكوك ولم يسم شيئاً ما يكون له ؟

قال : معنى أنه يكون له مكوك البلد كان خشباً أو صفراً أو غير ذلك •

قلت له : فإن أوصى له بمنّ ولم يسم شيئاً ما يكون •

قال : معنى أنه يكون له من البلد ما كان •

قلت له : فإن أوصى له بمنّ عسل ما يكون له من العسل ؟

قال : معنى أنه يكون له من عسل البلد الذي فيه الوصية •

قلت له : فإن كان في البلد عسل قصب ونخل ونحل وغير ذلك ، ما يكون له ؟

قال : يعجبني أن يكون له من العسل الأغلب في البلد ، والله أعلم •

✽ **مسألة :** وجدت فيمن أقر أن عليه كفارة فيها التخيير أو أوصى بذلك أنه لا ينفذ من ماله إلا الأقل من ذلك أن أجره الصوم أقل من الإطعام ، أو الإطعام أقل من أجره الصوم وأنفذ الأقل من ذلك •

✽ **مسألة :** رجل أوصى أن يكفر عنه ثلاث كفارات ؟

فقول : يكفر عنه كفارة واحدة إطعام ستين مسكيناً •

أقول يكفر عنه ثلاث كفارات كل كفارة إطعام ستين مسكيناً •

الباب السابع والأربعون

فيمن وجب عليه الحج فلم يحج وأراد أن يوصى بذلك

وسألته عن رجل وجب عليه الحج فلم يحج حتى حضره الموت فأوصى بحجة ، هل عليه أن يوصى بالضحية ، كان غنياً في حال الوصية أو فقيراً إلا أن وصيته تخرج من الثلث ؟

قال : فلا يبين لى ذلك عليه •

قلت له : وكذلك هل عليه أن يوصى أن يعتمر عنه ، أم ليس عليه ذلك ؟

قال : فليس عليه ذلك عندى •

✽ مسألة : وسألته عن رجل وجب عليه الحج فلم يحج حتى حضره الموت ، فأوصى بحجة تخرج من الحرم ، ولا تخرج من أكثر من ذلك ، وثلث ماله يفضل عن ذلك، ولو أوصى بها تامة لخرجت ما تكون الحجة من منزله ، هل ترى تلك الحجة إذا استؤجر له من حج له بها من الحرم أن تجزيه عن حجة الفريضة ؟

قال : فعندى أنها لا تجزيه إذا كان قادراً على الحج من وطنه •

قيل له : فإن أعجز ثلث ماله عن الحجة إلا من الحرم ، فأخرجها من هنا لك ، وقد كان قادراً على الحج قبل ذلك ، هل يجزيه ذلك ؟ •

قال : أرجو أنه يجزيه •

قلت له : أرأيت إن كان قد وجب عليه الحج ، ثم باد ماله ، وصار إلى حد العدم ، هل تجزئه التوبة ، وينحط عنه فرض الحج ، ولا يكون عليه أن يوصى بذلك عند الوفاة ؟

قال : فمعى أنه قيل إن عليه أن يوصى على حال ، لأن ذلك مما لا يضره ، فإن قدر الله ما ينفقه ومما يطيقه ، فعليه أن يفعل ما يطيقه مما تعبد به •

قلت له : فإن قدر الله مالا تخرج منه الحجة من الحرم ، فأخرجت وحج له بها ، ثم بعد ذلك قدر الله له مالا كثيراً ، هل تجزئه الحجة الأولى ، ويكون هذا المال المستفاد آخر الورثة ؟

قال : فإن أوصى بها كذلك أنفذت الوصية ، والله أولى به •

وإن أوصى بحجة تامة فنقص المال عنها حتى أخرجت من الحرم ، ثم ساق الله له مالا صح أنه كان له في حياته بميراث أو غيره ، فإن كان ما بقى من الدراهم من الحجة تخرج بها حجة ثانية من بلد أخرجت عنه حجته من بلده ، وإن نقصت عن ذلك استؤجر بها من يحج عنه ، حيث بلغت حجة ثانية إذا بلغت خرجت من ثلث ماله •

قلت له : فإن عاد ساق الله مالا أكثر من الأولين ، تخرج الحجة منه تامة ، هل يحج عنه ثالثة ؟

قال نعم •

قلت له : وكذلك ما دام على هذا يصاب له مال أكثر من الأول ، ولم ينفذ الحجة تامة ، فعليهم أن يخرجوا عنه ، كما أصيب له مال حتى يحج له حجة تامة ؟

قال : نعم لا يزالون على ذلك حتى تخرج وافية •

الباب الثامن والأربعون

في لفظ الوصية

وأما الذى أقر بحجة عليه وفى ماله حجة أربعمئة درهم يحج بها عنه إلى بيت الله الحرام ، فهذا معنا ثابت على حسب ما عرفنا من الاختلاف ، ونحب فى هذه اللفظة أن نثبت على ما وصفت ان شاء الله •

وأما الذى أوصى أن عليه وفى ماله حجة يحج بها عنه إلى بيت الله الحرام الذى بمكة ، وقد فرضها فى ماله عشرين ديناراً ، فهذا جائز ثابت إن شاء الله عز وجل •

✽ مسألة : معروضة على أبى سعيد : أشهدنا فلان بن فلان قد أوصى فى ماله بأربع مائة درهم يحج بها عنه إلى بيت الله الحرام •

الباب التاسع والأربعون

الوصية بالحج وللحج وما أشبه ذلك

وقال : في رجل هلك وأوصى أن يباع من ماله كذا وكذا في حجة عنه أو عليه أو له فذلك له جائز في هذا الموضع لهذه الحجة ويكون في ثلث ماله مع وصاياه •

✽ مسألة : عن أبي الحواري : وذكرت فيمن أوصى بحجة ولم يفرضها فكان أبو المؤثر يقول : إن كان الموصى بالحجة وليا من المسلمين فيطلب رجلا من المسلمين ، إلا أنه قد ذكرنا الشيء الكثير ، ولست أقف عليه ، إلا أن المعنى ينتظر له رجلا من المسلمين بما عزمه ، إلى أن يستفرغ ثلث ماله ، ويرضى بدون ذلك •

فإن كان الموصى ليسه كذلك ، وكان من سائر الناس ، فما اتفق عليه الورثة ، والخارج من قليل أو كثير ، وليس عليهم في الوصايا أكثر من الثلث ، وتكون مع الوصايا •

قال غيره : وقد قيل ما اتفق عليه الورثة والأجير ، فليس عليهم غير ذلك ، ولا الحج للولي إلا رجلا من المسلمين ، وتحسب له إجارته في ذلك •

✽ مسألة : وعن رجل أوصى بحجة ، وأن تعطى ثقة قد حج عن نفسه ؟

قال : قد حد حدا ولا أرى أن يجاوز حده •

✽ **مسألة :** وعن رجل أوصى في صحته بحجة ، وأن تعطى في صحته أو في مرضه موته بشيء من ماله قد حده وسماه ، وقال هو في حجة أو يباع ويحج عنه به •

قلت : هل يثبت ذلك بهذا اللفظ ؟

فعلى ما وصفت فإذا جعل شيئاً من ماله يحج به عنه جاز ذلك ، وإن كان في مرضه وكان يخرج من الثلث ، فليس لوارثه فيه تغيير ، ذلك إن كان في صحته لم يكن لوارثه فيه تغيير إذا قال هو في حجته يحج به عنه •

✽ **مسألة :** وعن رجل أوصى بألف درهم يحج عنه فوجدوا رجلين يحجان بحجتين بألف درهم ، أتدفع الدراهم إلى رجل واحد يحج ، أم تعطى في حجتين ؟

فنرى أن تعطى في حجتين •

ومن غيره قال : نعم ، وهذا إذا لم يسم كم من حجة •

وإن أوصى بها في حجة واحدة أنفذت وصيته في حجة واحدة ، ولم يكن لهم أن يخالفوا أمره ، فلعل ذلك كان لازماً له من وجه من الوجوه •

✽ **مسألة :** وعن رجل أوصى بحجة وجعل لها ألف درهم وتصاب الحجة بدون ذلك •

فيعطى رجل منها بحجة ، والفضل إن كانت تبلغ حجة ، وإلا فهي حيث وصلت •

قال غيره : تعطى كلها في حجة لا يجاوز بها قوله •

❖ مسألة : أبو بكر واختلفوا في الرجل يوصى أن يحج عنه بألف درهم •

أبو سعيد يخرج أنه إذا قال : حجوا عني بكذا ، ولم يقل حجة ولا أكثر ف قيل : يجعل في ذلك ما تم حجة فصاعدا ، ويعجبني أن يعتبر أمر الموصى ، فإن كان إذا خرج بنفسه أنفق مثل ما أوصى أعطى في حجة واحدة ، فإن خرج أكثر من حجة أعطى ما يعتبر أن به بنفسه •

وأما قوله : حجوا عني بألف درهم حجة ، فإذا ثبت ذلك لم يكن إلا في حجة واحدة •

وسئل عن رجل أوصى أن يحج عنه بمائة درهم ، وثلاثة أقل من مائة درهم ؟

قال : يحج عنه بالثلث من حيث بلغ •

وأما إذا أوصى أن يحج عنه بثلاثة حجة واحدة ، والثلث يبلغ حججا كثيرا فإنه يحج بالثلث ما بلغ من الحجج كل عام مرة •

قال أبو سعيد : معى أنه قد قيل يحج عنه بالثلث حجة واحدة ما بلغ إذا أوصى بذلك •

وقيل : يحج عنه به حججا ما بلغ ، ولو كان ذلك في عام واحد أجزا في القول الآخر •

ومنه وإذا أوصى أن يحج عنه بمائتي درهم في ثلثه — وفي نسخة —
وهي ثلثه ، فحج بها فبقي من نفقته وكسوته ؟

قال : يرد ذلك إلى ورثة الميت ، إلا أن يجيز ذلك الورثة فهو له •

قال أبو سعيد : ومعنى أنه قليل ما بقي من الحجة ، جعل في سبيل
الحج •

ومن الكتاب : وإن جامع في حجته فأفسد ، فالكفارة عليه ، ويرد
ما بقي من النفقة ، ويضمن ما أنفق •

وعن رجل أوصى أن يحج عنه ، فاستأجروا رجلاً ، فقطع له أجرة
فحج ؟ قال : قال بعض أصحابنا : لا يجوز القطع من أجل أنه يفضل في
يديه من النفقة يرده على الورثة ، وإن عجزت عنه نفقته كانت عليهم
أن يعطوه نفقة مثله وما لا بد له منه •

وقال بعضهم : لا بأس إذا قطع الورثة الأجر ، وضمن الأجير
بالحجة ، فكل شيء يفضل من نفقته فهو له لأنه ضامن •

وعن رجل أوصى أن يحج عنه فأحجوا رجلاً فسرقت نفقته من بعض
الطريق فرجع ؟

وقال : عليهم أن يحجوا آخر من ثلث ما بقي في أيديهم ، لأن الأول
لم يتم •

قال غيره : حسن عندي •

ومنه ألا ترى أنه لو قال : أعتقوا عنى نسمة ، فاشتروها بمائة درهم فماتت قبل أن تعتق كان عليهم أن يعتقوا من ثلث ما بقى في أيديهم •

قال غيره : حسن عندي •

✽ مسألة : من جواب أبي الحسن رحمه الله : وأما ما ذكرت من أمر هذه الحجة ، وهذه القطعة ، فإن كانت جعلت قطعتها لحجتها فثمن القطعة ينفذ في الحجة ، وليس للورثة نقص ، وإنما هي ثمن القطعة إذا كانت القطعة تخرج من ثلث المالكة •

وأما ما ذكرت من أمر الوصيتين فليس لأحدهما أن ينفذ بالحجة ، وذلك أن أحدهما طلب أن يخرج بالحجة ، فليس لأحدهما أن ينفذ بالحجة إلا أن يتفقا على ذلك •

وقول من قال : يعطى ثقة أولى معنا من قول من قال يعطى غير ثقة • وإن خرج بالحجة خارج وشرطوا عليه الشهادة عند المناسك ، فعليه ذلك أن يصح ذلك فعليه ذلك •

وإن لم يشترطوا عليه ذلك ، وقال : إنه قد حج بها فأجيب أنى وجدت في بعض الآثار أن قوله مقبول إذا لم يشرطوا عليه ، وهذا إذا جعلت قطعتها بحجتها في قولها قطعتني في حجتي •

قال غيره : إذا جعل لكل واحد من الوصيتين ما لجميعهما جاز أن يخرج أحدهما بالحجة بأمر الآخر منهما •

ومنه : وأما قولها حجتي في قطعتي فهي معى تشبه اللفظة ، إلا أنى
لا أقول شيئاً في اللفظة •

قال غيره : إذا قالت : قطعتي هذه في حجتي وصية بذلك ، أو لحجتي
فالقطة ، وما أثمرت تنفذ حجتها •

وإذا قالت : حجتي في قطعتي هذه ، فإن سمت بها كانت في القطة
وإن لم تسم بشيء كانت حجة وسطة في القطة وما بقى للورثة •

✽ مسألة : وعن أبى الحوارى : وعن قطعة أرض أوصى بها
رجل أن تباع ويحج بها عنه ، فمات الوكيل ، ودثرت الأرض وعرضت ،
فأعطى فيها خمسة دنانير ، هل تبلغ ويحج بها حيث بلغت ؟

فعلى ما وصفت فذلك جائز للورثة أن يبيعوا هذه الأرض ، ويحجوا
بها حيث بلغت •

✽ مسألة : وقيل فيمن لزمه الحج فلم يحج ، وهو يقدر على
الحج إلا أنه يدين بالحج ، ويأمل قضاءه حتى خلا لذلك سنين ، ثم خرج
ليحج فمات في الطريق من قبل أن يحرم بالحج أنه سالم ، وليس عليه
أن يوصى بذلك ما لم يحرم من الميقات بالحج أو بالعمرة •

فاذا أحرم من الميقات بالحج أو بالعمرة ، فعليه أن يوصى بالحج
إذا كان يريد الحج ، كان قد لزمه الحج من الغنى أو كان فقيراً إلا أنه قد
دخل في الحج وأراد الحج •

فهرس الجزء الثامن والعشرون من كتاب المصنف في الوصايا

الصفحة

٧	الباب الأول : الوصية للمسلمين وللرسول صلى الله عليه وسلم *
١١	الباب الثانى : الوصية فى سبيل الله
١٣	الباب الثالث : الوصية للشرأة
١٣	الباب الرابع : الوصية للشذا
١٤	الباب الخامس : الوصية للسبيل
١٩	الباب السادس : الوصية فى اصلاح المال والاقرار له
٢١	الباب السابع : الوصية للطريق
٢٢	الباب الثامن : الوصية للأفلاج والموارد وحفر الأطوى
٢٨	الباب التاسع : مسائل فى الكفن
٣١	الباب العاشر : الوصية للقبور والموتى وما أشبه ذلك
٣٤	الباب الحادى عشر : الوصية للجار
٣٥	الباب الثانى عشر : الوصية للميت
٣٧	الباب الثالث عشر : فيمن أوصى أن يطعم عنه فى المآتم
٣٩	الباب الرابع عشر : الوصية للولد وما فى البطن
٤٥	الباب الخامس عشر : الوصية لفلان ولبنى فلان ولأولاد فلان
٦٧	الباب السادس عشر : الوصية لبنى فلان اذا كان حدا أو كانوا قبيلة

الصفحة

- ٦٧ الباب السابع عشر : الوصية للورثة
- ٧٢ الباب الثامن عشر : الوصية للزوج والزوجة
- ٧٥ الباب التاسع عشر : في أخذ الورثة والأقارب من الوصية
- الباب العشرون : في الوصية والاقرار للماليك وفي
٨١ عنتهم ووصيتهم
- ٩١ الباب الواحد والعشرون : في الوصية لفقرائه أو لفقراء أقربيه
- ٩٤ الباب الثاني والعشرون : الوصية للفقراء ولفقراء أقربيه
- ١٠٢ الباب الثالث والعشرون : فيمن يدخل عليه الأقربون
- الباب الرابع والعشرون : في وصية الأقربين أنها فرض أو غير
١١٨ فرض
- ١١٩ الباب الخامس والعشرون : الوصية للأقربين
- ١٢٢ الباب السادس والعشرون : في الوصية
- ١٢٤ الباب السابع والعشرون : فيمن يجب عليه أن يوصى للأقربين
- ١٣٦ الباب الثامن والعشرون : في لفظ الوصية للأقارب
- ١٤٤ الباب التاسع والعشرون : في الوصية للأرحام
- الباب الثلاثون : في الوصية وما يكون منها على سبيل
١٤٧ قسمة الوصية التي لا تسمى
- الباب الواحد والثلاثون : ما يصح به معرفة الأقارب لانفاذ
١٥١ الوصية
- الباب الثاني والثلاثون : في الأقربين اذا كان فيهم مسلم
١٥٣ أو مشرك أو عبد وما أشبه ذلك

الصفحة

- ١٥٦ الباب الثالث والثلاثون : من ييراً بعطيته من الأقارب
- الباب الرابع والثلاثون : فيمن ينتهى اليه من الآباء من يستحق الوصية
- ١٦٦
- الباب الخامس والثلاثون: فى الأخوال والأعمام فى وصية الأقربين
- ١٦٩
- الباب السادس والثلاثون : ما يقع فيه الاختلاف
- ١٧٢
- الباب السابع والثلاثون : الأعمام والأخوال
- ١٧٨
- الباب الثامن والثلاثون : فى الأقربين إذا كان بعضهم يدلئ بسبيين لعهده ووصيته وعلى كم يقطع وفى غيبته بعضهم وموتهم ونسائهم فى الوجود وفيما يفضل
- ١٩٢
- الباب التاسع والثلاثون : فى الأقارب اذا لم يعرفوا أو عدموا
- ٢٠٦
- الباب الأربعون : فى قسمة وصية الأقربين
- ٢١٠
- الباب الواحد والأربعون : فى قسم الوصية عن أبى المؤثر نسخه كتاب محمد بن يحيى الحضرمى
- ٢١٨
- الباب الثانى والأربعون : فى الأقربين وتسليم سهامهم اليهم
- ٢٢٦
- الباب الثالث والأربعون : فى الوصية بالصلاة وكفارتها
- ٢٣٠
- الباب الرابع والأربعون : فيمن أوصى بزكاة تنفذ عنه
- ٢٣٤
- الباب الخامس والأربعون: الوصية بالصيام
- ٢٣٧

الصفحة

- ٢٣٩ الباب السادس والأربعون : الوصية بالكفارات
- ٢٤٤ الباب السابع والأربعون : فيمن وجب عليه الحج فلم يحج
وأراد أن يوصى بذلك
- ٢٤٦ الباب الثامن والأربعون : في لفظ الوصية
- ٢٤٧ الباب التاسع والأربعون : الوصية بالحج وللحج وما أشبه ذلك

رقم الايداع ٢٤٠٧ لسنة ١٩٨٤

مطابع سجل العرب

